

إهداء للمؤمنين

الجماعة تزييه نعيم شلال  
بإذن الإدارة العامة للتأليف والترجمة والنشر

# دَعَاوِي التَّجَرُّسِ وَالْإِعْذَارِ وَالْجَنَسِيِّ



منشورات الجمعية الإسلامية



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

جمهرداری اسناد  
مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی  
۵۳۱۶۵

دعای التماس  
والاعذار الجلیلی



مرکز تحقیقات کلامی و فقهی اسلامی



*mohamed khatab*

راہِ عدل و تحقیق  
الجامع ترمذیہ تعلیم سائنس  
مجلس آلا رجبہ انعام انجمنہ والہیات علم

# دعای و التجربہ والاعتراف الجلیبی

مرکز تحقیقات اسلامی علوم اسلامی

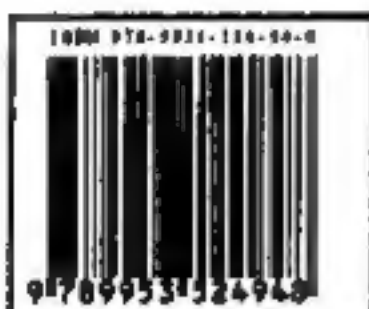
منشورات اسلامیہ اہل بیت

كتابخانه

مرکز تحقیقات کتابپرتوی علوم اسلامی

شماره ثبت: ۳۷۵۳۵

تاریخ ثبت:



لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بنية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها - دون إذن خطي من الناشر.

في جميع الأحوال في هذا الكتاب من أبحاث فقهية وآراء وتعليقات وقرارات قضائية وخلصاتها، هي من عمل المؤلف ويتحمل وحده مسؤوليتها ولا يتحمل الناشر أية مسؤولية لهذه الجهة. كما أن الناشر لم يبرر مسؤول من الأخطاء المادية التي قد ترد في هذا المؤلف ولا عن الآراء المقدمة في هذا الإطار.

All rights reserved ©

AL - HALABI Legal Publications

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

منشورات الحلبي الحقوقية

AL - HALABI

LEGAL - PUBLICATIONS

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2010

All rights reserved ©

تنفيذ وإخراج

MECA

P.O. BOX 113-5096 BEIRUT - LEBANON  
Tel & Fax 961-1-362370, Cellular 961-3-918120  
E-mail meca@cyberia.net.lb

منشورات الحلبي الحقوقية

فرع اول، نهاية الزين - شارع القنطاري

مقابل السفارة الهندية

هاتف 364561 (1-961+)

هاتف خليوي: 640821 - 640544 (3-961+)

فرع ثان: سوديكو سكوير

هاتف 612632 (1-961+)

فاكس 612633 (1-961+)

ص.ب. 11/0475 بيروت - لبنان

E-mail elhalabi@terra.net.lb

www.halabilawbooks.com

## كلمة

المجتمعات الحضارية لا تُقاس بمستوى الانتاج القومي  
الحاصل بل بما تكون قد نفذته في مكافحة الوبئة  
النفسية والجنسية المرضية.

شعوب الارض تتاكلها الامراض النفسية التي تزداد  
- ساعة بمساعة - بينما التشريعات العقابية لتلك  
الامراض المزمنة لا تزال خجولة وفي العديد من الدول  
شبه منعدمة... فمن المسؤول؟

المحامي نزيه نعيم شلالا



مرکز تحقیقات کلامی و فقهی اسلامی

## التصدير

التحرش الجنسي، هو أي سلوك غير مرغوب فيه ذي طابع جنسي أو أي سلوك قائم على الجنين يمس بكرامة الرجل والمرأة في مكان العمل. ويشمل التحرش بهذا المعنى السلوك الجسدي واللفظي وغير اللفظي غير المرغوب فيه. وعلى هذا الأساس، فإن هناك نطاقاً واسماً من أنماط السلوك التي تعتبر تحرش جنسي. ويكون هذا السلوك غير مقبول، عندما يكون مرفوضاً ومستهجناً لدى المتلقي ومسبباً له. والتحرش الجنسي هو أن يستخدم رفض هذا السلوك أو الخضوع له من جانب أصحاب العمل أو العمال (بمن فيهم الرؤساء والزملاء)، صراحة أو ضمناً، أساساً لقرار يؤثر على إمكانات حصول الشخص على تدريب مهني أو توظيفه أو استمراره في عمله أو ترقيته أو تحديد راتبه أو أي قرار يتعلق باستخدامه، و/أو عندما يخلق هذا السلوك للمتلقي بيئة عمل مهددة أو معادية أو مهينة<sup>(١)</sup>.

(١) مدونة سلوك المفوضية الأوروبية بشأن تدابير مكافحة التحرش الجنسي، القسم الثاني، من ٥ - ٢.



**واقعة التحرش الجنسي، تتألف عادة من أفعال مرفوضة وغير متبادلة ومرفوضة من شأنها أن تخلف أثراً مدمرة على الضحية.** فالتحرش الجنسي يمكن أن يشمل اللمس، أو إبداء الملاحظات أو النظر أو اتخاذ المواقف، أو سرد النكات أو استخدام لغة بمقاصد جنسية أو التلميح إلى الحياة الخاصة للشخص أو الإشارة إلى توجه الغمز بعبارات جنسية مبطنة أو إبداء ملاحظات عن ثوب أو قوام أو الحملقة المتواصلة في شخص أو في جزء من جسده.

**والتحرش الجنسي هو سلوك جنسي متعمد من قبل المتحرش وغير مرغوب به من قبل الضحية، حيث يسبب إيذاءً جنسياً أو نفسياً أو حتى أخلاقياً، ومن الممكن أن تتعرض له المرأة في أي مكان وليس من الضروري أن يكون سلوكاً جنسياً معلناً أو واضحاً، بل قد يشمل تعليقات ومجاملات غير مرغوب فيها مثل الحملقة، والصفير، والعروض الجنسية، والاستئثار الجنسية الشخصية إضافة إلى بعض الإيماءات الجنسية، والرسوم الجنسية واللمسات غير المرغوب فيها... الخ. وكلها أشكال من الإيذاء والتحرش الجنسي التي تمارس بها مجموعات قوية هيمنتها على المجموعات الأضعف وعادة ما يستهدف الرجال بها النساء<sup>(١)</sup>.**

**كان التحرش الجنسي يعتبر في الماضي نزاعاً شخصياً بين العمال يحلونه فيما بينهم ولا علاقة لصاحب العمل به. أما اليوم فتشمة إقرار متزايد بأن التحرش الجنسي سلوك غير مناسب يتوجب على صاحب العمل معالجته على أساس أنه فعل يستوجب إجراءات انضباطية.**

(١) التحرش الجنسي، مأمونة تتكرر فصولها كل يوم، مقال لـ: عليا عز الدين هياض، «الدبلة» عند تلويخ ٢٠١٨/١٢/١٧، صفحة ٢٠.

وكان أصحاب العمل ينظرون إلى التحرش الجنسي على أساس أنه لا يحدث إلا في المنشآت الأخرى، أما اليوم فهو يعتبر مشكلة تخص كل المنشآت.

وكان ينظر في الماضي إلى التحرش الجنسي على أنه مجرد «مغازلة» بريئة. أما اليوم فقد أصبح ينظر إليه، أياً كانت النوايا البريئة لمرتكبها، كإمر قد يحط من قدر الضحية أو يلحق به الأذى.

وكان التحرش الجنسي يعتبر في الماضي مسألة حساسة لا قبل للنقابات بمعالجته لأنه يتعلق بإجراءات انضباطية بحق أعضائها. أما اليوم فهو يعتبر قضية حساسة لا مناص للنقابات من معالجتها لأن أعضائها هم الذين يتعرضون للتحرش.

وكان التحرش الجنسي في الماضي يعتبر مجازاً لا موجب للقانون أن يتدخل فيه. أما اليوم فهي تعتبر أمراً شديداً الصلة بالحق في المساواة في المعاملة دون إعتبار للجنس وبالحق في بيئة عمل صحية. وتولى الأولوية اليوم لضمان معالجة المشكلة. وتؤدي الحومات الوطنية والمؤسسات الفوق وطنية والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية دوراً محورياً في تعزيز الوعي بالتحرش الجنسي ووضع المعايير بشأنه ونشر الممارسات الجيدة عنه<sup>(١)</sup>.

في دراسة حول «التحرش الجنسي بالأطفال في لبنان» والتي أطلقت بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٠ بتنفيذ من منظمة «كفى عنفاً واستغلالاً» وبالتعاون مع «المجلس الأعلى للطفولة» والمنظمة

M. Rubenstein, ILO: "Combating sexual harassment at work"

(١)

السويدية لرعاية الأطفال، فقد دلت الدراسة المذكورة على أن ١٦,١٪ من الأطفال الذين شملهم المسح قد تعرضوا لأحد أشكال الاساءة الجنسية على الأقل قبل الحرب اللبنانية وبعدها (حرب تموز ٢٠٠٦)<sup>(١)</sup>.

شهدت السنوات الأخيرة تغيراً ملحوظاً في مواقف المجتمعات من حوادث العنف التي تتم في إطار الأسرة وحوادث الاعتداءات الجنسية. فأنماط السلوك التي كانت في الماضي تمضي دون إخطار أو عقوبة في بلدان كثيرة أصبحت اليوم محل اهتمام وإجراءات واسعة النطاق في إطار القوانين الجنائية والمدالة الجنائية، وهو أمر وثيق الصلة بالحركات الداعية إلى تعزيز حقوق المرأة والطفل.

وقد كان لهذه التطورات تأثيراً على مكان العمل إذ حفزت على تطبيق قوانين الحماية من الاعتداء على العنف الجنسي وغير الجنسي الذي يقع في سياق العمل وعززت الجهود الرامية إلى مكافحة هذا النوع من العنف في المجتمع ككل. وقد دفعت هذه التطورات، فضلاً عن ذلك، بعض الولايات القضائية إلى توسيع نطاق القوانين الجنائية فيما يخص العنف لتشمل التحرش وما يشابهه من أفعال.

ففي المملكة المتحدة مثلاً جرمت التشريعات التي اعتمدت مؤخراً أعمال التحرش التي ترتكب ضد الغير. وعلى الرغم من أن هذه التشريعات لا تعني تحديداً بالعنف في مكان العمل فإن نطاقها عريض بما يكفي لتغطية التحرش في مكان العمل وفي غيره من الأماكن. وفي فرنسا سنت قوانين في نفس الاتجاه عام ١٩٩٢، رغم

(١) الدليل، عدد ١١/١٠/٢٠٠٨، صفحة ١١، قضائيات.

أن الأحكام الخاصة بإساءة استخدام السلطة وبالأمر الجنسي في فرنسا تذكر التحرش الجنسي في مكان العمل كجريمة جزائي يعاقب عليه بالسجن والغرامة بموجب قانون العمل وقانون العقوبات.

قانون العقوبات اللبناني، يشدد في موضوع التحرش الجنسي والأفعال المناهضة للعشمة والأداب العامة في العديد من الفقرات والمواد فتكلم عن: الاغتصاب (المواد ٥٠٣ حتى ٥٠٦) والضحشاء (المواد ٥٠٧ حتى ٥١٠) وشدد العقاب إذا اترف العمل الجرمي شخصان أو أكثر أو في حالة إصابة المعتدى عليه بأمراض زهرية أو بأي مرض آخر أو كانت المعتدى عليها بكراً «فأزيلت بكارتها (المادة ٤٥١٢، المشددة بالمادة ١٢٥٧) كما تكلم القانون عن الخطف بالطداع أو العنف (المادة ٥١٤ حتى ٥١٧) والإطواء والتهتك وخرق حرمة الأماكن الخاصة بالنساء وفي الخفض على الفجور والتعرض للاخلاق والأداب العامة (المواد ٥٢٢ حتى ٥٣٠) وفي دهارة القاصرين (المواد ٥٣٥ - ٥٣٦ الخ).

التحرش، ظاهرة عالمية غير مقصورة على المرأة العربية وحسب، فقد كشفت دراسة صادرة عن معهد المرأة في العاصمة الإسبانية مدريد، عن تعرض مليون و٣١٠ آلاف عاملة لنوع من أنواع التحرش الجنسي عام ٢٠٠٥ وهو ما يمثل ١٥٪ من مجموع عدد العاملات في إسبانيا الذي يبلغ ٨ ملايين و٤٢٥ ألف عاملة.

وأشارت الدراسة إلى اعتزام نحو ٤٠ ألف عاملة تغيير محل عملها لهذا السبب، وتقول مسؤولة المساواة بين الرجل والمرأة في المعهد، (سوليداد موريو)، أن رد فعل العاملات تجاه التحرش هو عدم التقدم بشكوى، بصورة عامة، عندما يكون التحرش بسيطاً، وتزداد احتمالات رفع شكوى وفقاً لطبيعة التحرش اللاتي تعرضن له.

وتتراوح حالات التحرش بصورة عامة، بين التحرش الشفاهي والإلحاح في طلب لقاء وطرح أسئلة جنسية أو نظرات موحية إلى ذلك، ثم تتصاعد حتى تصل إلى اللمس ولتحسس وغيرها من السلوكيات.

وتكشف دراسات المعهد المعتمدة على زيارات ميدانية واستطلاعية، ضعف نسبة اللاتي تجرأن على التقدم بشكوى، حيث لم يتجاوز الـ ٢٥٪ من مجموع حالات التحرش.

وأرجعت الدراسات أسباب ذلك إلى أن ٥٦٪ من المؤسسات التي تقع فيها مثل هذه الحالات لا تتصرف بجدية مع المشكلة. كما لم تصدر أحكام رادعة ضد المعتدي بشكل مرضٍ ولا في ٨٪ من مجموع الدعاوى المقدمة.

وحسب استطلاعات [المعهد بين اللواتي تعرضن للتحرش، فإن ٣٨٪ منهن يخشين التقدم بشكوى، لظنهن أنها ستمود ضدهن، فيتهمون العاملة بأنها هي التي تحرشت، وقالت ٤٣٪ منهن أنهن يضطررن إلى التحمل والسكوت خشية فقدانهن لأعمالهن.

ولفتت الدراسة إلى أن حوالي نصف الذين يقومون بالتحرش، هم من زملاء العمل، و٢٧٪ منهم من رؤساء العمل و٢٣٪ من الزبائن، كما لم تغفل الإشارة إلى الأمراض النفسية التي تصيب غالبية هؤلاء العاملات مثل القلق والعسر واللامبالاة والخوف والتعرض للكوابيس<sup>(١)</sup>.

أمام ازدياد ظاهرة الاستغلال الجنسي، والاعتداء الجنسي، وارتكاب الفحشاء، والإغواء والتهتك، والاغتصاب، والميل الشاذ غير الانساني، راحت صيحات الأهل والعائلات ترتفع للتشدد في

(١) التحرش الجنسي، مقال لـ دعاء صبح عبد الخالق، الديار ١٤/٨/٢٠٠٨، صفحة ٢٠.

تطبيق النصوص القانونية العقابية الحازمة إذ المحاسبة العقابية يجب أن تأتي بمستوى الحدث الجرمي الاستغلالي الحاصل لا أن تبقى مجتمعاتنا تعيش الامراض النفسية الاجتماعية والمشرع يتفرج على الآفات الاجتماعية الانسانية وكأن هذه «الموضه» هي الفحشاء الاخلاقي الجنسي في مييزات عصر التطور والذي نراه عصر الانحطاط في كل شيء (ومع الاسف الشديد).

وفي كندا يواجه اخ الكردينال «مارك اوويللي» يدعى «بول اوويللي» أربع اتهامات جديدة بحق قاصر ٢ تهمة بالاعتداء الجنسي وواحدة بالتعرض للحياة. وقد تم توقيفه من قبل البوليس الكندي (...) وتجدر الإشارة لمصادفة جديدة هي نيل المتهم في عام ٢٠٠٦ جائزة الأدب من راديو كندا عن روايته الجديد «زنا طفل». وقد كان أيضاً قد عمل لفترات طويلة في مساعدة الأطفال الذين يعانون صعوبات في التعلم.

وبازدياد هذه الظاهرة وخاصة الممارسة من قبل رجال دين في اميركا خاصة فقد عبر بخجل البابا بينيديكتوس السادس عشر في نيسان الفائت انه علينا التركيز على النوعية في اختبار الكهنة وليس على العدد، واعداء باسم الكنيسة انها ستقوم بكل ما بوسعها لمداواة الجراح التي تتسبب بها. وتجدر الإشارة إلى فضيحة الكهنة المستغلين الأطفال جنسياً في اميركا قد اثبت منذ عام ٢٠٠٢ والتي ورطت مئات الكهنة.

أخيراً إذا كانت هذه الجرائم تمارس في الخفاء في المجتمعات العربية وبشكل أكبر في المجتمعات الغربية. فإن افعالاً تتساوى في مستوى الاجرام ولو لم تجرم بنص قانوني، ما تزال متفشية في مجتمعاتنا العربية خاصة وهي ترويع الاطفال وهو ما يسبغ

الشرعية على عمل لا يقل فظاعة عن الاعتداءات والتحرشات الجنسية، فالأمر هنا مشروع وبموافقة الأهل ورجال الدين، كما هو حاصل في المغرب نقلاً عن (أ. ف. ب.) حيث برز شيخ مغربي شرعية الزواج من طفلة في التاسعة من العمر<sup>(١)</sup>

لقد هدَفْنَا من خلال هذه المؤلف الجديد تسليط الاضواء على آفة التحرش والإعتداء الجنسي الحاصلة في كافة المجتمعات والتي تعود إلى الفلتان الاعلامي وما يُبَثُّ على شاشات التلفزة أو يوزع من افلام ايباحية بأسعار بخسة على الناشئة مما يستدعي مطالبتنا جميعاً - رجال قانون، وعلم، واجتماع، وأهل - التشدد في المسألة التوجيهية والإرشادية بطلابنا وأولادنا في المدارس، والاندية ودور العبادة فاطبة علنا نحفف من الأمر من النفسية الجنسية الحاصلة والاعتداءات البشعة التي تقع كل لحظة على العديد من الاطفال، والنساء، والاحداث في كل دول العالم

أملين في الختام، مُضَاعَفَة الحُكُومَات لجهودها لإعادة وضع تشريعات قانونية قاسية أمام ظاهرة التحرش والإعتداء الجنسي فقد تُخَفِّف حدة هذه الآفة والتي راحت تقضي على كل المثل والقواعد الاخلاقية والإيمانية (...).

والله.... ولي التوفيق

الغينه في ٢٠٠٩/٥/١٧

**الحامي نزيه نعيم شلالا**

(١) الاستغلال الجنسي للأطفال، من مقال لـ جمال الاسطى، المدير ضد تزويج ٢٠٠٨/٩/٢٨، صفحة «فضائيات»، صفحة رقم ١٠.

## ١ - إستغلال جنسي:

### ممارسة أعمال منافية للحشمة بحق قاصرين

#### ١ - هي الوقائع:

في سياق التحقيق مع المتهم ح.ب. بموضوع سلب ع.ي. من قبل رجال فصيلة الرملة البيضاء، ضبط بحوزته شهادة تعريف صادرة عن مختار محلة المرفأ بإسم ح.أ. وبالتحقيق معه من قبل الفصيلة المذكورة ولاحقاً من قبل مفرزة بيروت القضائية بخصوص هذا الموضوع بالتعدد، صرح بأنه بالفعل استحصل على البطاقة المضبوطة من المختار المشار إليه بمقابل مبلغ مائة دولار اميركي، وراح يحملها منذ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٥ ولقت إلى أن المعلومات المدونة فيها غير صحيحة، نقلها المختار عن بطاقة تعريف قديمة كانت موجودة لديه.

كما ادلى المتهم، وفي نفس التحقيق معه بخصوص عملية النشل، بمعلومات حول المتهم م.ح. فتم التوسع معه بالتحقيق من قبل الفصيلة، حيث ادلى بأنه على معرفة المتهم ح. منذ حوالي سبع سنوات، وأنه نتيجة هذه المعرفة علم بأن المتهم ح. يتعامل اللواط مع الاطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين الثالثة عشرة والسادسة عشرة، ويزودهم بحبوب الريفوتريل، التي يستحصل عليها من صيدلية هي محلة حي السلم بموجب وصفات طبية صادرة عن اطباء، وأضاف بأن المتهم ح. حضر إلى منزله في احدى المرات وكان الساعة تشير إلى الثانية بعد منتصف الليل، وبرفقته طفل يبلغ من العمر حوالي



سبع سنوات، وملابسه ملطخة بالدماء، وبسؤاله إياه عن مصدر الدماء أخبره المتهم ح. بأنه أقدم على سلب مبلغ خمسمائة ألف ليرة لبنانية من أحد الأشخاص على الطريق الساحلية قرب مدينة صيدا وطمعته بسكين كانت معه نتيجة لمقاومته.

وبناء لدلالة المتهم ب. قامت دورية من مفرزة استقصاء بيروت بإلقاء القبض على المتهم ح. في محبة البسطة الفوقا، وسلمته إلى فصيلة الرملة البيضاء التي حققت معه، فنفي إقدامه على تعاطي اللواط مع الاطفال، وكذلك نفي أن يكون قد أقدم على أية عملية سلب، وصرح بأنه يتناول شخصياً دواء الريفوتريل بناء لوصفة طبية وأن المتهم ب. لا يعلم شيئاً عن هذا الموضوع، وادلى بأنه على علاقة سطحية بالمتهم ب. ويعرفه منذ ثلاث سنوات سبقت توقيفه.

ولدى التوسع بالتحقيق مع المتهمين.

أفاد المتهم ب. انه أقدم على ثلاث عمليات سلب الأولى كان فيها مع المدعو ي. أو ح.ن. والثانية مع شخص معروف من قبل المتهم ح. وقد حصلت العملية في محبة بئر حسن، والثالثة مع ع.س. وأكد بان المتهم ح. يمارس اللواط مع الصغار في العمر، وأنه لهذه الغاية استأجر غرفة في محبة المدينة الرياضية، وأن أسماء بعض هؤلاء هي ح.وخ وح.ح. وهم جميعهم من الاطفال المشردين، وأضاف بأنه شخصياً لم يمارس اللواط إنما كان يسكن في نفس الغرفة مع المتهم ح. ويقوم بتنظيفها، وأكد كذلك على الواقعة التي ادلى بها أمام الفصيلة بخصوص سلب المتهم ح. لأحد الأشخاص وعودته إلى الغرفة والدماء تغطي ثيابه.

في حين ادلى المتهم ح. بأنه يتعاطى اللواط مع اولاد مشردين،

تعرف إليهم في محلة جسر الكولا، وقام بإيوائهم في غرفته، وان  
اسماءهم هي خ.ع.، وخ.ي.، وج.ح.، وج. وان أعمارهم تتراوح ما بين  
الثلاث عشرة والست عشرة سنة وقد غادروا لبنان إلى سوريا  
خلال حرب تموز من العام ٢٠٠٦، ولفت إلى ان ما يمارسه معهم  
هو ليس اللواط وذلك مقابل مبلغ من المال ومقابل أيضاً إيوائهم  
في غرفته، وأكد بأن المتهم ب. لا يتعاطى مثل هذا الامر، الا انه  
علم من المدعو ح. بأن المتهم ب. قد مارس معه الجنس، وشرح  
بأنه تعرف أولاً إلى المدعو ح. الذي حضر إلى غرفته وراح يأتيه  
بأصدقائه الذين يعرفهم إلى الغرفة أيضاً، وأكد بأنه منذ حوالي  
السنة سبقت توقيفه شاهد في مدينة صيدا، محلة كورنيش البحر،  
شخصاً في العقد الرابع من العمر يعمل بيده مبلغاً من المال (...)،  
فقام بسحب ذلك المبلغ منه وركض هارباً، وقد لحقه ذلك الشخص  
وتمكن من طعنه بواسطة سكين في خاصرته اليسرى من الخلف،  
واضاف بأنه تابع الركض وغادر إلى مدينة بيروت وبرفقته الولد  
الذي يدعى ج.، وأنه وصل إلى غرفته في محلة الجناح واخبر المتهم  
ب. بما حصل معه، وأشار إلى انه منذ حوالي تسعة أشهر سبقت  
توقيفه قام بالاشتراك مع أ.ب. و.أ. بعملية سلب شخص كان في  
سيارته في محلة الدورة مبلغ خمسمائة ألف ليرة لبنانية ومسجلة  
السيارة، حيث صعد المدعو رامي مع ذلك الشخص في السيارة وبعد  
ان جال في المحلة دورة كاملة عاد وتوقف إلى جانبه المدعو أ.ب.  
فركض هذا الأخير وهدده طالباً منه تسليم محفظته وكان دوره  
هو مراقبة المحيط، وادف قاتلاً بأن المتهم ح.ب. حضر في إحدى  
المرات وبرفقته شخص، فماعده في سرقة مكبرات الصوت والمقوي  
(power) من سيارته لأنه لم يكن بحوزته أي مال، وأنهى بالقول بأنه  
يتعاطى حبوب الريفوتريل بموجب وصفة طبية صادرة عن الطبيب  
ي.س. وأنهى بأنه لم يعد يمارس اللواط، لأنه لم يعد يجد اولاداً

للقيام معهم بتلك الأفعال، وبات يمارس العادة السرية عوضاً عن ذلك، ولأنه خطب فتاة ومنذ أن التقى بها لم يعد يمارس اللواط.

وهي التحقيق الاستنطاقي.

اعترف المتهم ح.ب. بأنه أقدم على سلب المدعو ي.ب. مبلغ ١٣٠٠ دولار أميركي ومايتي ألف ليرة لبنانية في محلة الرملة البيضاء بمشاركة المدعو ع.س. بعد أن هدده بسكين كانت معه، واستعمل بطاقة تعريف مزورة مع علمه بأمر تزويرها، نافياً أن يكون قد أقدم على ممارسة اللواط وصرح بأن ما ذكره عن عمليات سلب أخرى كان تحت ضغط الضرب الذي تعرض له، وأكد بأن المتهم ح. قد مارس اللواط مع خ.ج. وح.ي. وح.ب. بجهل باقي هويته وهؤلاء يبلغون من العمر حوالي خمس عشرة عاماً، وبأنه أي المتهم ح. ارتكب عمليات سلب مع أ.ب. و.ر.أ. أخبره عنها واعلمه بأن أحدها كان في محلة الدورة، وأضاف أنه شخصياً ارتكب عملية السلب بهدف الحصول على المال لخطبة فتاة.

في حين انكر المتهم ح. التهم المنسوبة إليه، وصرح بأن المعلومات الواردة في محضر التحقيق الأولي لم تكن ناتجة عن أقواله وأكد بأن التوقيع الموجود على المحضر يعود له وقد وقع نتيجة طلب المحقق منه ذلك وأن المعلومات التي أدلى بها المتهم ب. غير صحيحة، وأشار إلى أنه ارتكب عملية سلب مع كل من ر.أ. وأ.ب. منذ حوالي تسعة أشهر سبقت توقيفه، وفي تفاصيل العملية، أن ذلك الشخص أوقف سيارته في محلة الدورة على أساس أنه صديق المدعو ر. وعندها سلبوه مبلغ خمسمائة ألف ليرة لبنانية بالإضافة إلى مسجلة السيارة، ولفت إلى أنه يتعاطى دواء الريفوتريل بناءً لوصفة طبية صادرة عن الطبيب ي.ش.

ونتيجة للتناقض بين افادتي كل من المتهمين، جرت مقابلة  
وجاهية بينهما، اكد فيها المتهم ب، انه شاهد المتهم ح، يمارس  
الواط مع بعض الاولاد في غرفته، في حين انكر هذا الاخير ذلك،  
واصر كل منهما على افادته، وفي المحاكمة العلنية، اعترف المتهم  
بيضون بأنه اقدم على عملية سلب واحدة، هي عملية سلب ع.ي.  
في محلة الرملة البيضاء، وكذلك بحيازته لبطاقة تعريف مزورة لم  
يقدم على استعمالها، وحيازتها لسكين ممنوعة، وانكر قيامه بأي  
عملية سلب اخرى أو ان يكون قد مارس اللواط، وتراجع عن اقواله  
بحق المتهم ح، مصرحاً بأن تلك الأقوال كانت نتيجة طلب التحري  
ف.ش، الذي طلب منه زج المتهم ح، بالقضية، بعدما اخبره بأن هذا  
الاخير هو من وشى به حتى تم القبض عليه، ولسبب آخر هو اخبار  
المتهم ح، خطيبته بأنه مطلوب، وبأنه سيمع أقوال المتهم ح، حول  
عملية السلب مع كل من ر.أ. وأ.ب. عندما كان عند قاضي التحقيق  
وكررها لهذا الأخير عند استماعه.

وانكر المتهم ح، التهم المنسوبة إليه، ومصرح بأن ما أدلى به  
كان تحت تأثير الضرب الذي تعرض له، وقد اضاف المتهم ب بأنه  
كان دائماً لصديقه ع.ع، بمبلغ ستمائة دولار اميركي، ولم يتم هذا  
الاخير بإيفائه بمساعدة المتهم ح، فهد مكبرات الصوت من سيارة  
ع. المذكور، وقد اكد المتهم ح، هذه الواقعة، وبأنه لم يتعرض للضرب  
أمام قاضي التحقيق إنما هذا الأخير طلب منه التزام الصمت وأنه  
اعترف أمامه مجدداً خوفاً من الضرب.

واستتمت المحكمة إلى شاهد لحق العام معاون أول ز.خ،  
الذي ايد مضمون محضر التحقيق الاولي المنظم من قبله كأحد  
رتباء مفرزة بيروت القضائية، وقد ادلى المتهمان تعليقا على إفادة

الشاهد بأنهما تعرضا للضرب في سياق التحقيق الأولي معهما .

وفي الجلسة الختامية وافق المتهم ح. على اختتام المحاكمة دون معارضة محام. وترافع ممثل النيابة العامة طالباً تطبيق مواد قرار الاتهام بحق المتهمين ح.ب. وم.ح. وترافع وكيلاً الأول دفاعاً عنه، طالبين كف التعقبات عن لتراجع المتهم ب. عن أقواله، باعتبارها السند الوحيد لتجريم موكلهما وباعتبار أنها جاءت على لسان متعاطي العقاقير التي تؤثر على الذهن واستطراداً منحه أوسع الأسباب التخفيفية بالنظر لعدم وجود سوابق بعقه وبالنظر لوضعه الاجتماعي والعائلي واستطراداً كلياً أخلاء سبيله وإطلاق سراحه والاكتفاء بمدة توقيفه، وأعطى المتهمان الكلام الأخير فطلباً البراءة.

### ♦ بالتحقيق النهائي

## ٢ - في تقدير الأدلة وهي القانون:

١ - بالنسبة لجرمي المادتين /٦٢٨/ فقرتها الخامسة من قانون العقوبات و/٧٣/ من قانون الأسلحة:

١ - بالنسبة للمتهم: ب.

حيث أنه من الثابت بالوقائع والأدلة المعروضة انفاً اقدام المتهم ح.ب. على سلب المدعو ع.ي. مبلغاً من المال في معلة الرملة البيضاء بعد تهديده بسكين ممنوعة كانت بحوزته.

وحيث ان فعله الأول المتمثل بالسلب بواسطة سكين يؤلف بعقه جناية المادة /٦٢٩/ فقرتها الخامسة من قانون العقوبات، هي

حين يؤلف فعله الثاني المتمثل بحيازة سكين ممنوعة جنحة المادة ٧٣/ من قانون الاسلحة والذخائر.

كذلك من الثابت، لا سيما باعتراف المتهم ب، وأقوال المتهم ح، أمام المحكمة اقدمه بمشاركة المتهم حنبلي على سرقة مكبرات الصوت من سيارة المدعو ع.ع، الأمر الذي يؤلف بحقه جنحة المادة ٦٣٦/ من قانون العقوبات، وليس جناية السلب المنصوص عليها في المادة ٦٣٩/ من قانون العقوبات.

وحيث ان المتهم ح.ب. قد اقر في التحقيق الاولي معه، باقدمه بالاشتراك مع ي.أ. وح.ن على سلب احد الاشخاص، الا انه عاد وانكر ذلك في التحقيق الاستطلاقي كما نفى ذلك أيضاً أمام المحكمة، ولم يعترف سوى باقدمه على ارتكاب عملية سلب ع.ي.

وحيث ان المحكمة ونظراً لعدم تحديد المحلة التي حصلت فيها عملية السلب ولا لكيفية حصولها ودور المتهم ب فيها، ترى ان هناك شكاً بارتكاب المتهم ب للجرم المنسوب إليه، الأمر الذي يقضي إلى تبرئته منه.

## ٢ - بالنسبة للمتهم ح:

حيث انه من الثابت بالوقائع ولادلة المروضة آنفاً، لاسيما، أقوال المتهم ب، لجهة ما أخبره اياه المتهم ح، انه اقدم على سلب شخص في مدينة صيدا، وتأكيد المتهم لهذه الرواية لدى استجوابه من قبل مفرزة بيروت القصائية، وذكره لكيفية حصول السرقة وتصريحه بتفاصيلها، اقدمه في محلة كورنيش البحر في مدينة صيدا على نشل مبلغ من المال كان بحيازة شخص في المحلة.

كما أنه من الثابت، أيضاً من خلال اقوال المتهم ب. وتطابقها مع اعترافات المتهم ح. اقدم هذا الأخير بالاشتراك مع أ.ب. ورأى على سرقة مبلغ خمسمائة ألف ليرة لبنانية ومسجلة سيارة شخص كان في سيارته في محلة الدورة، وكذلك اقدم بمشاركة المتهم ب. على سرقة مكبرات الصوت من سيارة المدعو ع.ع.

وحيث أنه لم يثبت لمحكمة ان المتهم استعمل سلاحاً في تلك العمليات، فلا تكون العناصر القانونية لجرم المادة /٦٣٨/ متوافرة بحقه، ويقتضي تالياً كفاً التعقبات بحقه لهذه الناحية، ويكون فعله الأول منطبقاً على جنحة المادة /٦٣٦/ من القانون عينه معطوفة على المادة /٢٥٧/ منه، في حين يؤلف فعلاه الثاني والثالث جنحة المادة /٦٣٦/ من القانون عينه، كما أنه في ظل عدم توافر الدليل حيارته لسكين ممنوعة، يقتضي اعلان براءته من جرم المادة /٧٣/ من قانون الاسلحة والذخائر.

ب - بالنسبة لجرم المادة /٥٠٩/ من قانون العقوبات:

١ - بالنسبة للمتهم ح.

حيث أنه من الثابت بالوقائع والادلة المعروضة آنفاً لاسيما ما ادلى به المتهم ب. لناحية اسماء الاطفال المشردين الذي كان يأويهم المتهم ح. وتطابقها مع الاسماء التي صرح بها هذا الأخير، بالاضافة إلى التفاصيل التي ادلى بها المتهم ح، اقدمه على ممارسة اعمال منافية للحشمة بحق قاصرين تتراوح اعمارهم ما بين الثالثة عشرة والخامسة عشرة سنة.

وحيث ان كل فعل اقدم عليه المتهم ح، يؤلف بحقه جناية المادة /٥٠٩/ من قانون العقوبات.

٢ - بالنسبة للمتهم ب:

حيث ان القرار الاتهامي نسب إلى المتهم ب اعدامه على ممارسة اعمال منافية للحشمة بحق قاصرين دون الخامسة عشرة من عمرهم.

وحيث ان الدليل الوحيد المسبق بحق المتهم ب، هو ما ورد على لسان المتهم ج، لهذه الجهة في التحقيق الأولي معه.

وحيث ان هذا الادلاء لم يتميز بأي دليل آخر يسانده في ظل نفي المتهم ب، اقترافه لمثل هذا الأمر.

وحيث في ظل عدم كفاية الدليل يقتضي اعلان براءة المتهم ب. من جناية المادة /٥٠٩/ من قانون العقوبات.

ج - بالنسبة لجرم المادة /٥٠٩/ من قانون العقوبات:

وحيث انه من الثابت بالوقائع و لادلة المعروضة آنفاً، لاسيما اقوال المتهم ب. ومدلول اقوال المتهم ج، اعدام هذا الاخير على مجامعة اطفال تراوحت اعمارهم ما بين الثالثة عشر والخامسة عشر.

وحيث ان فعله الأول، المتمثل بمجامعة قاصرين دون الخامسة عشر من عمرهم، يؤلف بحقه جناية المقررة الأولى من المادة /٥٠٥/ من قانون العقوبات، في حين يؤلف فعله الثاني المتمثل بمجامعة قاصرين تبلغ اعمارهم ما بين الخامسة عشر والثامنة عشر، جنحة الفقرة الثالثة من المادة عينها.

د - بالنسبة لجرمي المادة /٢١٩/ و /٤٦٦/ ٤٥٤/ من قانون العقوبات:



حيث انه من الثابت بالوقائع والادلة المعروضة انفاً، لاسيما اعتراف المتهم ب. وضبط بطاقة التعريف المزورة التي كانت معه اهدامه على التدخل في جرم تزوير تلك البطاقة عن طريق تزويد المختار برسمة الشمسي وعلى استعمال تلك البطاقة المزورة.

وحيث ان فعله الاول يؤلف بحقه جنحة المادة ٢١٩/٤٦٦ من قانون العقوبات، في حين يؤلف فعله الثاني جنحة المادة ٤٥٤/٤٦٦ من القانون عينه.

### لهذه الأسباب

تحكم بالإجماع

أولاً بالنسبة للمتهم **ح.ب.**

١ - بتجريمه بالجندية المنصوص عليها بموجب المادة /٦٣٩/ من قانون العقوبات ونزاع عقوبة الاشغال الشاقة به لمدة ثلاث سنوات سناً لها، بالنسبة لسلب ع.ي. وبعدم تجريمه بالمادة نمسها واعلان براءته منها بالنسبة لعمليات السلب مع ع.ي.أ. وحين لعدم كفاية الدليل.

٢ - بادانته بالجنحة المنصوص عليها في المادة /٧٣/ من قانون الاسلحة والذخائر وبحبسه مدة شهر سناً لها.

٣ - بادانته بجنحة المادة /٦٣٦/ من قانون العقوبات وبحبسه مدة سنة وتفريمه مبلغ ثلاثماية الف ليرة لبنانية بالنسبة لسرقته مكبرات الصوت.

٤ - بعدم تجريمه بحماية المادة /٥٠٩/ من قانون العقوبات

وأعلان براءته منها لعدم كفاية الدليل.

٥ - بإدانتته بجنحة المادة /٤٦٦/ من قانون العقوبات معطوفة على المادة /٢١٩/ من القانون عينه، وبحبسه مدة سنة سناً لها.

٦ - بإدانتته بجنحة المادة /٤٦٦/ من قانون العقوبات معطوفة على المادة /٤٥٤/ من القانون عينه، وبحبسه مدة سنة سناً لها.

٧ - بإدغام العقوبات المحكوم بهما، سناً للمادة /٢٠٥/ من قانون العقوبات، بحيث لا تنفذ بحقه سوى العقوبة الجنائية وهي الاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات كونها الأشد، على أن تحسب له مدى توقيفه الاحتياطي.

ثانياً بالنسبة للمتهم م.ج.

١ - بعدم تجريمهم بالجناية المنصوص عليها بموجب المادة /٦٢٨/ من قانون العقوبات، وبكف التعقبات عنه لهذه الناحية لعدم توافر عناصر المادة القانونية واعتبار أفعاله الثلاثة منطبقة على جنحة المادة /٦٣٦/ من القانون عين معطوفة على المادة /٢٥٧/ منه، وإدانتته سناً لها وبحبسه مدة سنة وتفريجه مبلغ ثلاثماية ألف ليرة لبنانية سناً للنص الأول، ورفعها تشديداً سناً للنص الثاني إلى الحبس مدة سنة ونصف وغرامة ستمائة ألف ليرة لبنانية.

٢ - بعدم ادانتته بجنحة المادة /٧٢/ من قانون الاسلحة

والذخائر وإعلان براءته منها لعدم كفاية الدليل.

٢ - بتجريمه بجناية المادة /٥٠٩/ من قانون العقوبات وإنزال عقوبة الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات به سناً لها عن كل فعل من الأفعال المنافية للحشمة التي ارتكبها.

٤ - بتجريمه بجناية المادة /٥٠٥/ فقرتها الأولى من قانون العقوبات وإنزال عقوبة الأشغال الشاقة به لمدة ثلاث سنوات سناً لها.

٥ - بإدانته بجنحة المادة /٥٠٥/ فقرتها الثالثة من قانون العقوبات وبحبسه مدة سنة سناً لها.

٦ - بإدغام العقوبات المحكوم بها، سناً للمادة /٢٠٥/ من قانون العقوبات بحيث لا تنفذ بحقه سوى عقوبة جنائية واحدة وهي الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات، وعلى أن تحسب له مدة توقيفه الاحتياطي.

ثالثاً: باتلاف بطاقة التعريف المزورة بعد حفظ صورة عنها.

رابعاً: بتدريك المتهمين مذصفة الرسوم والنقات القانونية.

(محكمة جنايات بيروت - الرئيسة: هيلانة اسكندر، المستشاران: حارس الياس وغادة أبو كروم - حكم منشور في الديار، بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤، الصفحة ٨).



## ٢ - إعتداء جنسي على قاصر/تكرار الاعتداء

.. جناية المادة ٥٠٧/عقوبات وانزال عقوبة الاشغال الشاقة بالقابل مدة عشر سنوات.

• • •

انه بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٠ حوالي الساعة الثانية بعد الظهر خرج القاصر أ. البالغ من العمر ١١ سنة من منزله في صوفر إلى محل عمله وعلى الطريق شاهد المتهم (ش) والذي لا يعرفه من قبل وكان واقفاً بجانب الطريق وطلب منه أن يأتي لعنده فرفض القاصر ذلك عندها قام المتهم بشده من يده وصولاً إلى باب غرفته في الطابق الأرضي وادخله إليها غصب عنها ونزع عنه ثيابه بالقوة واعتدى عليه جنسياً.

وبعد ذلك البسه ثيابه وهدده بالقتل ان افصح لاحد عما حصل معه.

وتبين ان المتهم استمر على ارتكاب فعلته مع القاصر خمس مرات اخرى في اوقات مختلفة بمعدل مرة كل اسبوع حيث كان ينتظره على الطريق وعندما يشاهده يدخله إلى الغرفة عنوة.

وتبين انه في المدرسة شعرت معلمته حيث يدرس ان القاصر يعاني في الصف من دوخة وعندما سألته اخبرها بما حصل حيث

اخبرت والده وقد عرض على الطبيب الشرعي فأفاد بعد العرض السريري ان القاصر تعرض لحزق بعرض ٢ ملم وبطول ٤ ملم ولا يزال ظاهراً رغم مرور الاسابيع على التعدي ولا يزال يعاني من الالم نتيجة لذلك.

وتبين ان المتهم ش. اعترف بالتحقيق الاولي بفعله وبتكراره لما فعله مع القاصر بالتعدي الجنسي عليه.

ولكن انكر ذلك لدى قاضي التحقيق مدلياً بان اقواله الاولية انتزعت منه تحت الضرب لدى لدرك ولدى مكتب الاداب.

وتبين ان المتهم لم يحضر جلسة المحاكمة العلنية وهو مبلغ اصولاً فتقرر محاكمته، غائباً وانفاذ مذكرة القاء القبض بحقه وقد طلب ولي امر القاصر تطبيق مواد الاتهام بحق المتهم رافضاً الحكم له بأية تمويضات وقد طلبت النيابة العامة تطبيق مواد الاتهام.

حيث انه ثابت من كافة وقائع الدعوى والمفرزة بالادلة المشار اليها اعلاه اقدام المتهم على اكرام القاصر بالعنف والتهديد على مكابرة واجراء افعال منافية للعشمة بحقه مرات عدة.

وحيث ان فعله على هذا النحو يشكل الجناية المنصوص عنها في المادة ٥٠٧ عقوبات.

### لذلك

وبعد الاستماع إلى مطالعة النيابة العامة التي طالبت بتطبيق مواد الاتهام حكمت محكمة الجنايات في جبل لبنان برئاسة الرئيس المنتدب جان بصيبص والمستشارين خالد حمود وناهدة خداج بما يلي:

أولاً، بتجريم المتهم ش. بجناية المادة ٥٠٧ عقوبات وانزال عقوبة الاشغال الشاقة به مدة عشر سنوات، وبتجريدته من حقوقه المدنية ومصادرة كافة أمواله المنقولة وغير المنقولة وإداراتها بواسطة القيم رئيس قلم محكمة الجنايات في بعبدا وإنفاذ مذكرة القاء القبض بحقه.

ثانياً، تدريك المتهم كافة الرسوم والمصاريف وطره من البلاد.

حكماً غيابياً بحق المتهم وجاهياً بحق المدعي.

صدر وأفهم علناً بحضور ممثل النيابة العامة بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٧.

(محكمة جنايات لبنان - الرئيس) جان بصيبص، المستشاران،  
خالد حمود وناهدة خداج - حكم صادر بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٧ - منشور  
في الديار، عدد تاريخ ٢٠٠٧/٢/٦).



### ٣ - أركان جريمة التحريض على الفسق والفجور

«... لهذه الجريمة أربعة أركان:

١ - فعل التحريض أو التسهيل، أو المساعدة على الفجور أو الفسق.

٢ - الاعتقاد على ذلك.

٣ - صغر سن المجني عليه.

٤ - القصد الجنائي».

(الموسومة الجنائية - جلدی عبد الملك - الجزء الثاني - صفحة ٢٠٣).



## ٤ - ارتكاب فعل منافٍ للحشمة: أفعال فحشاء

بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٩، اجتمعت الغرفة السادسة الجزائية، من محكمة التمييز، المؤلفة من الرئيس رالف الرياشي والمستشارين غسان فواز ومالك صعيبي.

جرى التدقيق في استدعاء التمييز المسجل لدى قلم هذه المحكمة برقم الأساس ٢٠٠٦/٣٢٩.

تذاكرت المحكمة بمقتضى القانون،

ومن ثم، وبمضور ممثل النيابة العامة التمييزية القاضي سهير الحركة، والكاتب السيد (نور شريم)، أفهم القرار الآتي:

**باسم الشعب اللبناني**

أن محكمة التمييز الغرفة السادسة الجزائية،

لدى التدقيق والمذاكرة،

تبين أن المستدعي عبد الفتاح محمد الحصني، وكيله المحامي أحمد البباع، تقدم بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٧، باستدعاء تمييزي بوجه الحق العام وداليا حرب، طعنًا بالقرار رقم ٢٤١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢، عن الهيئة الاتهامية في لبنان الشمالي، والذي انتهى إلى اتهام المدعى عليه عبد الفتاح محمد الحصني بجناية المادة ٥٠٧ عقوبات، وإصدار مذكرة القاء قبض بحقه، وأحالته أمام محكمة جنابات الشمال ليعاكم بما اتهم به، ولظن به أيضاً بجنحة، المادتين



٥٥٩/٥٥٦ عقوبات، واتباعها بالجناية للتلزام، وتضمنيه الرسوم والمصاريف، ومنع المحاكمة عنه بجرم المادتين ٢٠١/٥٤٩ لعدم كفاية الدليل، وردّ طلب تخلية سبيله، وإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لايداعها مرجعها المختص.

وطالب المستدعي قبول الاستدعاء شكلاً ونقض القرار المطعون فيه للخطأ في تطبيق وتفسير المادتين ٢٦٩ و ٢٧٠ أصول مدنية سنداً لاحكام الفقرة (١) من المادة ٢٠٦ أصول جزائية، ونقضه لمخالفته القانون ولمخالفته مبدأ قوة الاثبات وتشويه المستندات سنداً لاحكام المادة ١٣١ أصول جزائية معطوفة على الفقرة (٢) من المادة ٢٠٦ أصول جزائية، ونقضه للنقص ولفقدانه الأساس القانوني سنداً للمادة ٢٠٦ فقرة (٥) أصول جزائية، وفي الأساس اتخاذ القرار بعدم اتهامه بجرم المادة ٥٠٩ أو الظن به بمقتضى المادتين ٥٥٦ و ٥٥٩ عقوبات لعدم توافر العناصر المادية والمعنوية لهذه الجرائم، وإعلان برأئته مما نسب إليه بهذا الخصوص لعدم الثبوت واستطراداً اعتبار الجرم المنسوب إليه منطبقاً على نص المادة ٥١٩ عقوبات، وتصديق القرار المطعون فيه لجهة منعه المحاكمة عنه بجرم المادة ٢٠١/٥٤٩ عقوبات لوقوعه من موقعه القانوني السليم لهذه الناحية وتضمن المستدعي ضدّهما الرسوم والمصاريف القانونية، بحسب الأصول.

وتبين ان قاضي التحقيق في لبنان الشمالي، كان قد اصدر بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٧ قراراً ظنياً انتهى إلى اعتبار فعلي المدعى عليه عبد الفتاح محمد الحصني من نوع الجنايتين المنصوص عليهما في المادتين ٥٤٩ فقرة (٢) معطوفة على المادة ٢٠١، و ٥٠٣ عقوبات، وتضمنيه الرسوم والنفقات القانونية كافة وإيداع الأوراق النيابة العامة الاستئنافية في لبنان الشمالي لايداعها المرجع المختص.

بناء عليه،

أولاً: هي الشكل،

حيث أن القرار المطعون فيه قصد صدر بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢ دون أن يتبين من الأوراق بأن المستدعي قد تبلغ هذا القرار، وقد استحصل على صورة طبق الاصل عن القرار بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦، وتقدم باستدعائه بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٧، فيكون وارداً ضمن المهلة القانونية.

وحيث أن الاستدعاء يستجمع سائر الشروط الشكلية العامة.



وحيث أن قاضي التحقيق اعتبر في قراره الظني بأن افعال المدعى عليه. المستدعي، تنطبق على الجنايتين المنصوص عليهما في المادتين ٢٠١/٥٤٩ و ٥٠٣ عقوبات، في حين أن القرار الاتهامي المطعون فيه اعتبر أن افعاله تؤلف عناصر الجناية المنصوص عليها في المادة ٥٠٧ عقوبات والجنحة المنصوص عليها في المادتين ٥٥٦/ ٥٥٩ عقوبات، وبالتالي فإن الاختلاف في الوصف القانوني للأفعال المنسوبة إلى المدعى عليه، يكون متحققاً بين القرارين المذكورين، مما يوفر الشرط الشكلي الخاص المنصوص عليه في المادة ٣٠٦ أصول محاكمات جزائية في المراجعة الحاضرة.

وحيث أن الاستدعاء يستجمع كافة الشروط الشكلية، فيقتضي قبوله في الشكل.

## ثانياً، هي الأساس:

### أ - من السبب الأول:

حيث ان المستدعي يأخذ على القرار المظنون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تفسيره وفي تطبيقه إذ لم يقوم على ارتكاب أي فعل منافٍ للحشمة بحق المستدعي صدها (.....) وجل ما في الأمر أنه جاري هذه الأخيرة في مراقبتها وبادلها الغرام عبر تقبيلها في فمها فقط دون مداعبتها أو ملامسة أو خدش عورتها وقد ثبت هذا الأمر من خلال التقرير الطبي المبرز الذي أثبت بانها فاقدة لمزيتها منذ أكثر من ثلاثة أسابيع وان الفحوصات الطبية أثبتت عدم وجود آثار حيوان منوي عليها أو على ثيابها خلافاً لما زعمته. كما لم يقوم على نزع ثيابها بخلاف مزاعمها المتناقضة إذ اهادت أمام رجال الدرك بأن سحاب بطولنها مفتوح ثم صرحت أمام قاضي التحقيق بأن بطولونها كان منزوع إلى الركبة، وأنه وعلى فرض حصول هذا الأمر الأخير فإن ذلك لا يؤلف جناية المادة ٥٠٧ عقوبات المحال بموجبها إنما ينطبق على نص المادة ٥١٩ منه.

وحيث ان المادة ٥٠٧ عقوبات تنص على أنه «من اكراه آخر بالعنف والتهديد على مكابدة أو إحراء فعل منافٍ للحشمة عوقب بالاشغال الشاقة مدة لا تتقص عن اربع سنوات...».

وحيث ان هذا النص القانوني تتحقق عناصره باقدام الفاعل على ممارسة عمل مباشر وايحائي على ضحيته يطال جسمه وعوراته وذلك باستعمال العنف و التهديد.

وحيث ان الهيئة الاتهامية، إذ انتهت إلى اعتبار فعل المدعى عليه المستدعي منطبقاً على نص المادة ٥٠٧ عقوبات اعتبرت في

قرارها المطعون فيه أن الوقائع المعروضة هي هذا القرار والمؤيدة بالأدلة في ظل المعطيات المبنية فيه، خاصة لجهة ثبوت انصراف نية المدعى عليه لارتكاب الفحشاء مع المدعية بدليل التوجه بها رغم إرادتها إلى مكان مهجور وبدليل تصرفه بالامساك بها بقوة عندما حاولت رمي نفسها من السيارة ومن ثم رميها أرضاً وخلع بنطلونها وضرب رأسها بحجر عندما قاومته وصدته ولجهة ثبوت قيامه بأفعال منها تقييلها بالقوة ووضع أصبعه في مهبلها ومداعبة أحليله، وهي أفعال فحشاء، هي أدلة تثبت أن المدعى عليه قد أقدم على اكراه المدعية على مكابدة أفعال منافية للعشمة، بالتهديد وحملها بالقوة ورميها على الأرض ودفعها وضرب رأسها بحجر، وهي أفعال من أنواع العنف..

وحيث أنه يتضح من الحشنيات المعروضة أعلاه، بأن الهيئة الاتهامية قامت باستثبات توافر عناصر الجرم المنصوص عليه في المادة ٥٠٧ عقوبات استناداً إلى الوقائع والأدلة المعروضة أمامها، والتي يعود حق تقديرها والاختصاص ببعضها واستبعاد بعضها الآخر، إلى سلطانها المطلق دونما رقابة عليها من محكمة التمييز، وبالتالي لا يمكن أن يؤخذ على هذه الهيئة اعتبارها بأن عناصر جناية المادة ٥٠٧ عقوبات متحققة في فعل المستدعي، مخالفتها للقانون أو الخطأ في تفسيره أو تطبيقه لهذه الجهة.

وحيث أن السبب يكون مستوجباً الرد.

## ب - من السبب الثاني،

حيث أن المستدعي يأخذ على القرار المطعون فيه تشويهه للوقائع وللمضمون الواضح للمستندات المبرزة في ملف الدعوى

ومخالفته للقانون ومبدأ قوة الاثبات إذ ان التقرير الطبي اثبت بأن  
المستدعى ضدها لم تكن عذراء دون ان يأخذ القرار لهذه الحقيقة،  
واعتبر انها تعرضت لاغتصاب ولفعل جنسي مادي عنيف في حين  
ان التقرير قد اثبت عدم وجود اثر لحيوان منوي على ثيابها، كما  
ان ما ورد في التقرير من ان المستدعى ضدها قد تعرضت لاعتداء  
جنسي قد شوه مضمون الوقائع الواردة فيه لجهة فقدانها لعذريتها  
وعدم وجود آثار مني على ثيابها وجسدها وان الزعم بإدخال أصبعه  
في مهبلها على انه اغتصاب لها وفقدان لعذريتها يؤلف مخالفة لما  
اثبته التقرير، كما ان القرار اعتبر بأن هذه الأخيرة قد خرجت من  
السيارة وبقيت رجلها السيرى عالقة بداخلها في حين ان الحقيقة  
الظاهرة ينفي هذا الاحتمال وتتناقض مع ما تبناه القرار لجهة  
تعرضها للاذى من قبله تارة بضربها بحجر وتارة أخرى برميها على  
حجر.



وحيث ان ما يثيره المستدعى في هذا السبب تحت ستار  
التشويه أو مخالفة القانون أو مخالفة مبدأ الاثبات لا يأتلف بأية  
صورة مع المفاهيم القانونية لاسباب النقص المذكورة، وهو لا يعدو  
كونه مناقشة في الوقائع والادلة التي استندت إليها الهيئة الاتهامية  
للخُلوص إلى النتيجة المنتهية إليها و لأيلة إلى اعتبار العناصر المؤلفة  
لجناية المادة ٥٠٧ عقوبات متوهرة في القضية المعروضة، علماً بأن  
تقدير الادلة والوقائع والمفاضلة بينها بالاعتماد على بعضها دون  
البيض الآخر، أمر يعود لسلطان قضاة الأساس المطلق، دونما رقابة  
عليهم من محكمة التمييز.

وحيث ان السبب يكون بالتالي مستوجباً الرد.

### ج - عن السبب الثالث:

حيث ان المستدعي يأخذ على القرار المطعون فيه فقدانه للأساس القانوني إذ ان المستدعي صدها افادت بأنها بعد ان اشتبكت مع المستدعي بالأيدي تناول حجراً وقام بضربها على رأسها وان القرار الاتهامي أورد نقلاً عنه انه امسك برأس المستدعي صدها وبدأ بضربها على الأرض الامر الذي لم يحصل إطلاقاً، كما ان التقرير الطبي اثبت بأنها مصابة من الناحية الخلفية من الرأس فلا يعقل بالتالي ان تكون اصابتها من الجهة الخلفية ناجمة عن ضربها بالحجر.

وحيث ان فقدان الأساس القانوني للقرار، هو العيب الناتج عن ايراد الاسباب الواقعية هي هذا القرار بصورة غير كافية أو غير واضحة لاجل اسناد الحل القانوني المقرر فيه.

وحيث ان ما يدلي به المستدعي في هذا السبب لا يندرج في المفهوم القانوني للسبب المتعلق بفقدان الأساس القانوني، انما يشكل مناقشة لحق الهيئة الاتهامية في تقدير الوقائع والادلة التي استندت إليها في قرارها لتقرير النتيجة التي توصلت إليها، وهي حقها في تقييم افادات المستدعي صدها والمستدعي، وهي من الحقوق التي تخضع لسلطانها المطلق دونما رقابة عليها من محكمة التمييز.

وحيث ان السبب، يكون تبعاً لما تقدم، مستوجباً الرد.

لذلك

تقرر بالإجماع:

أولاً: قبول الاستدعاء في الشكل.

ثانياً: رد الاستدعاء في الأساس وإبرام القرار المطعون فيه.

ثالثاً: تضمين المستدعي عبد الفتاح محمد الحصري النفقات القانونية كافة.

رابعاً: اعادة التأمين التمييزي للمستدعي لعدم توجبه في القضايا الجنائية.

خامساً: إعادة الأوراق إلى النيابة العامة التمييزية لايداعها مرجعها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٩.

(محكمة التمييز الجزائرية/لبنان - الغرفة السادسة أساس  
٢٠٠٦/٣٢٩ - قرار ٢٠٠٦/٢٨٥ تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٩).



## ٥ - إعتداء جنسي... تبعة زواج عرفي ١٩

هل جرى إعتداء على الابنة تبعة مجامعة بالاكراه؟  
أم أن الزواج العرفي الذي تبع الاعتداء الجنسي براء المتهم ١٩



.. كانت المتهمة (ث - ب) على معرفة بالمدعية (م - د) منذ أيام الدراسة، في أحد الأيام غادرت المدعية (م - د) عملها في طرابلس بعد انتهاء دوامها فيه برهة ثم (ث - ب) حيث لم تعد إلى منزلها.

على اثر ذلك قامت والددة (م) بالابلاغ عن فقدانها، إلى ان قام احد الاشخاص بعد مرور عدة أيام بالاتصال بالمدعية ليبلغها ان ابنتها موجودة وهي بحالة جيدة، فقامت والددة المفقودة بالذهاب إلى المكان الذي حدد لها لاعادة ابنتها، وكان ما وعدت به حيث وجدت احد الاشخاص ينتظرها مع ابنتها فقام على تسليمها إلى والدتها التي لم تعلم المراجع الامنية بالمثور عليها.

وعندما تم استدعاء المدعوة إلى التحقيق بخصوص مصير ابنتها افادت أنها علمت من ابنتها (م) ان هذه الاخيرة تعرضت للخطف من قبل (م - ح) الذي قام بفض بكارتها، كذلك افادت ان صديق (م - ح) المتهم (ع - ح) قد تحرش بابنتها أيضاً.



أما القاصرة (م) فقد افادت خلال التحقيق أنها خلال مفادرتها مركز عملها في طرابلس والذي تعمل فيه يومياً حتى الساعة السابعة مساءً - التقت برفيقتها المتهمة (ث - ب) التي لجأت إلى الحيلة لاجل حملها بالصعود معها في سيارة كان بداخلها المتهم (م - ح) وأشخاص آخرون.

بعد ذلك افادت المدعية (م) أن المتهمة (ث) أجبرتها على شرب كوب من الشاي فقدت بعده وعيها لتستيقظ بعدها وتجد نفسها في شقة فادخلت إلى غرفة النوم واقتل عليها، ثم قام المتهم (م - د) باصطحابها إلى منزل المتهم (ر - ش)، فأشارت المدعية إلى أنها علمت من المتهمة (ث) أنها ستجبر على ممارسة الدعارة لحساب المتهم (م - د)، كما افادت أنها تعرضت للضرب مع صديقتها من قبل المتهم (م).

وافادت المدعية (م) أنها بعد اختطافها بخمسة أيام اخذها المتهم (م - د) إلى سوريا عبر النهر دون المرور بالحدود وكان المتهم (ع - ح) يرافقهما - وعند وصولهم إلى المكان الذي قصده المتهم قام بإجبار المدعية على عقد قرانهما وذلك بواسطة أحد المحامين.

وبعد عودتهم إلى لبنان من نفس الطريق التي ذهبوا منها قام (م - د) على تسليمها إلى والدتها، وذلك بأن قام (م) باغتصابها بالقوة في منزل المتهم (ر - ش).

وخلال التحقيق عرضت المدعية على طبيب شرعي الذي تبين له أن المدعية ليست هناء منذ أكثر من ثلاثة أسابيع، ولم يلحظ الطبيب وجود أي آثار عنف ظاهرة على الجسم بكامله وخاصة على النواحي الداخلية.

وخلال التحقيق الاستنطاقي مع المتهم (ر - ش) افاد بأنه قبل توقيفه بمدة حضر إلى منزله المتهم (م - ح) ورافقته زوجته (ث - ب) و(م - د) وباتوا ليلتهم في منزله وانهم فادروا في اليوم التالي، وذكر المتهم انه في تلك الليلة حصل تلاسن بين الفتاتين على خلفية انهما «ضراير» فقام المتهم (م - د) بصفعهما على وجهيهما وأدلى ان الخلاف لم يكن لاجل امر يتعلق بإكراه (م) على ممارسة الدعارة. واضاف بأن (م) اطلعته على عقد زواجها من المتهم (م - د)، واعلمته انها ارسلت صورة عن هذا العقد إلى والدتها، وأشار إلى وجود صداقة قديمة تربطه بالمتهم (م - ح).

أما المدعية (م - د) فقد افادت أمام قاضي التحقيق وذلك بعد ان كررت افادتها الاولى ان المتهمين (م - ح) و(ر - ش) كانا يحضنانها على ممارسة الدعارة وكان (ر) يستخدم منزله لتسهيل ممارسة الدعارة لاشخاص آخرين وأشارت إلى ان هناك عدد من الفتيات اللواتي كن يحضرن إلى منزله من اجل ممارسة الدعارة، وان المتهم يقوم في ذلك الوقت بايقاظها والمتهمة (ث) داخل سيارته أمام المنزل لحين انتهاء احدى الفتيات من ممارسة الدعارة.

واكدت المدعية (م) ان المتهم (م - ح) بعد ان قام بفض بكارتها واجبرها على مجامعة شخص آخر الا انها رفضت، واضافت انها بقيت مع المتهم (م - ح) والمتهمة (ث - ب) في منزل (ر - ش) اربعة أيام وليس يوماً واحداً، وأشارت إلى انها لم تطلع المتهم (ر) على عقد زواج وان المتهم (م - د) هو الذي كان يحتفظ بعقد زواج مزور وانه ربما اطلع (ر) عليه.

أما المتهمة (ث - ب) فقد افادت أمام الهيئة الاتهامية ان المدعية (م - د) صديقتهما منذ أيام الدراسة وانها منذ فترة التقت

بها في محل للالبسة مطلبت منها (م) رقم هاتف المتهم (م - ح) فزودتها به فاتصلت المدعية بالمتهم فحضر إلى المحل الذي تعمل فيه وانفرد بلقاء معها، بعد ذلك أخبرها المتهم أن المدعية (م) طلبت منه مبلغاً من المال فأعطاه إياه - وأشارت المتهمة (ث) إلى أن المدعية حضرت إليها في اليوم التالي فاتصلت بالمتهم (م) الذي حضر على الفور فذهبت المدعية معه وانها علمت فيما بعد أن المدعية تزوجت من المتهم.

كما علمت انهما ذهبا إلى سوريا وحين عودتهما اتصلا بها لكي تجري مصالحة بينها وبين ولدة (م) وانها لم تعلم الا بوجود المدعية عند والدتها.

كما نفت المتهمة (م) بأي إكراه (م) على ممارسة الدعارة وأكدت انه جرى لقاء بحضورها وحضور المدعية مع المتهم وشخص آخر حيث عرض عليها العودة إلى والدتها الا انها رفضت وأكدت انها لا تريد الإقامة عند والدتها لأنها تمارس الدعارة.

وأشارت المتهمة (ث) أن المتهم (م - د) لم يتزوجها وانما عرض عليها الزواج هاستمهنته لاتعاذ موقف لكن المتهم لم يعد يفتحها بالموضوع.

كما استمع مستشار الهيئة لاتهامية إلى المدعوة (ن - ب) زوجة المتهم (ر - ش) وأكدت بأن المتهم (م - ح) و(م - د) و(ث - ب) حضروا إلى منزلها ومكثوا أربعة أيام وانه تم التعارف على أساس أن (م) هي زوجة المتهم (م) و(ث) هي صديقته وأن المتهم طلب من زوجها أن له منزلاً يسكنه وأن زوجها قام على تأمين هذا المسكن الذي انتقلوا إليه لاحقاً.

واضافت المدعوة انه اثناء وجود (م) و(ث) في منزلها حصل خلاف بينهما على خلفية تناقضهما على حب المتهم (م) وان هذا الاخير قام بضربها من اجل هذا الموضوع وليس على أي شيء آخر.

واكدت ان المدعية (م) قالت لها بأنها حضرت مع المتهم لانها تحبه وتريده.

وتبين ان المتهم (م - ح) اوقف انفاذاً لمذكرة التوقيف الفياضية واستحضر أمام هذه المحكمة واستمعت إليه اصولاً فانكر صحة التهمة المسندة إليه وافاد بأن علاقة حب نشأت بينه وبين (م) وانه تقدم من ذويها للزواج منها الا ان طلبه جوبه بالرفض ولاحقاً طلبت منه المدعية اللقاء به فأبلغته انها ترغب في الزواج منه والذهاب معه، وبناء لاصرارها توجهت إلى سوريا ونزلاً بضيافة (ع - ح) وجرى تنظيم عقد الزواج بينه وبينها أمام المرحح الديني المختص وذلك بعد ان اجريا الفحوص الطبية ثم عادا إلى لبنان ونزلا بضيافة المتهم (ر - ش) إلى حين تأمين منزل له ولزوجته وان زوجته اتصلت بصديقتها (ث) التي اكد انها لم تنجب أي دور في تعارفه بالمدعية.

كما استمعت المحكمة إلى المتهم (ع - ح) الذي انكر التهمة المسندة إليه و اضاف بأن المتهم (م) وزوجته المدعية نزلا ضيفين عليه في سوريا لمدة ثلاثة أيام وانه شهد على عقد زوجهما وان التهمة كانت تبادر طيلة مدتها إلى التودد من المتهم (م) وانها كانت تنام مع زوجته وانها هي من اطلق اسم ابنته (أ) على اسم شقيقتها.

اما بالنسبة للمتهم (ع - ح) الذي اتهم بمحاولته مجامعة المدعية (م) بالعنف والاكراه وقد حالت مقاومتها له وتدخل المتهم

(م - ح) من تنفيذ جرمه، فقد خلصت المحكمة انه لم يتبين بالدليل القاطع اقدام هذا الأخير على ارتكاب ما هو مسند إليه خاصة ان ورود اسم المتهم كشاهد في عقد زواج المدعية الشاهد في عقد زواجها واتهامها (ياه بمحاولة اغتصابها).

### قرار المحكمة:

بعد الاستماع إلى مطالعة ممثل النيابة العامة وإلى مطالب المدعية وإلى الدفاع والمتهمين أصدرت محكمة جنابات الشمال المؤلفة من منير عبد الله رئيساً وحسام النجار وبسام الحاج مستشارين قراراً قضى بإعلان براءة المتهم (م - ح) وإطلاق سراحه على الفور، وإعلان براءة المتهم (ع - ح) وإطلاق سراحه على الفور ما لم يكن موقوفاً لداع آخر.

كذلك إعلان براءة المتهم (ر - ت) واسترداد مذكرة القاء القبض الصادرة بحقه وإبلاغ من يزم.

وإعلان براءة المتهم (ث - ب) وإطلاق سراحها فوراً.

ورد الادعاء الشخصي عن جميع المتهمين، وتدريب المدعية (م - د) الرسوم والنفقات القانونية.

(محكمة جنابات لبنان الشمالي - الرئيس: منير عبد الله، المستشاران: حسام النجار وبسام الحاج - حكم منشور في «الديار» - عدد تاريخ ٢٠١٧/٢/٣ - صفحة قضائيات).



## ٦ - إغتصاب أم أمام طفلها،

### تجريم المتهم وانزال عقوبة الاشغال الشاقة به.



#### أولاً، في الوقائع،

تبين ان المدعية متزوجة من ف. وتقيم معه في منزلها الزوجي ولها منه ولد عمره حوالي السنتين، ومن عادة الزوج ان يقيم عن منزله بداعي العمل، ويوجد بجوار منزلها، وعلى بعد مترين منه، ورش بناء يقوم المدعو أ. بترميمه. وقد استخدم لهذه العملية كلاً من المتهمين ع. وح. من التابعية السورية اللذين عملا فيها من تاريخ الأحد ٢٠٠٥/٦/١٩ ولغاية الاربعاء في ٢٠٠٥/٦/٢٢. وأثناء عمل المتهمين شاهدا المدعية على شرفة منزلها تقشر الفسيل فأعجبها بها، ودار الحديث بينهما بشأن إغتصابها وأخذها يخططان لذلك، فبدأ بمراقبة المنزل لاكتشاف من بداخله ويتوسلان الحيل للدخول إليه تحقيقاً لمبتغاهما.

وتبين ان المتهم ح. توجه ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٠٥/٦/٢١ إلى منزل المدعية بحجة طلب ماء للشرب كما عمد المتهم ع. بعد ظهر اليوم المذكور على جرح اصبع يده قصداً وذهب إلى منزل المدعية بحجة طلب تطهير جرحه فأعطته مادة السبيرتو وقطنة.

وتبين ان المتهمين حضرا الاربعاء الواقع فيه ٢٢/٦/٢٠٠٥ إلى العمل في الورشة وقررا تنفيذ خطتهما التي صمما عليها بالدخول إلى منزل ح. بهدف اغتصابها وتوحيها نحوها وعمد ح. إلى طرق باب المنزل بهدف شرب الماء ففتحت المدعية الباب وأعطته ماء. وصودف حضور أحد الأشخاص يسأل عن زوجها فأخبرته انه ليس في المنزل، وذلك على مسمع من المتهمين، عندها ذهب بحال سبيله، وبعدما تأكد لهما خلو الجو ذهبا حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر إلى سوق القماطية لشراء بعض الحاجيات وعادا بعد نصف ساعة حيث قام المتهم بنقر باب منزل المدعية وعندما فتحتة جزئياً طلب منها سكيناً لتقطيع الخضار فأحضرتة له وعندما تسلمه طلب منها سكيناً أكبر حجماً فيما كان المتهم لثاني في هذه الأثناء مختبئاً بحانب الحائط وقام بدفش الباب ودخل إلى المنزل ثم تبعه الأول الذي عمل على اقفال الباب. وبدأت المدعية بالصراخ مستغيثة وهربت باتجاه المطبخ فلحق بها المتهمان واستحصلا على سكين آخر من المطبخ وبدأ كل منهما بتهديدها بالسكين الذي يحمله في يده وطلبا منها نزع ثيابها فرفضت وتابعت صراخها حيث استفاق ابنها الطفل من النوم على صراخها وحصر إلى المطبخ فأمسك المتهم بالولد مهدداً المدعية بقتله وبقتنها ان لم تستجب لطلبهما. وأخذت تترجاهما وطلبت منهما أخذ ما يرغبان من المنزل وتركها وطفلها واعلمتهما بأنها حامل في شهرها الثالث واجرت عملية لكنهما لم يابها لتوسلاتها فتقدم منها المتهم ونزع بالقوة ثيابها بحيث اصبحت عارية ما حلا حمالة صدرها ثم بدأ بمداعبتها وتقبيلها في عنقها رغماً عنها في المطبخ ثم نقلها إلى غرفة الجلوس حيث عمد إلى اغتصابها بعدما هددها بالسكين وجعلها تقام على الكنبه على بطنها وقام بمضاحمتها ثم نقبها إلى غرفة النوم وكانت تمسك بيد طفلها خوفاً عنه وعمل على اغتصابها ثانية. وفي هذه الاثناء

كان المتهم الثاني واقفاً على باب غرفة النوم والسكين في يده وتقدم نحوها بدورته ونزع ثيابه وعمد على اغتصابها بعدما نام فوقها واغتصبها وعندما انتهى من مجامعتها بالعنف عاود المتهم اغتصابها مجدداً ثم طلب منها ما لديها من اموال، بحضور رفيقه، ففتحت جاور خزانة في غرفة النوم وسلمته ما لديها من ذهب وهو عبارة عن سلسال ذهبي وحلق، وفي هذه الاثناء سمع المتهمان هدير صوت محرك سيارة صاحب الورشة فغادر المتهم الأول منزل المدعية في حين بقي الثاني ثم عاد ولحق برفيقه. وقبض الاثنان اجرتهما من صاحب الورشة مبلغ اربعين الف ل.ل. وتركوا المكان سيراً على الاقدام على وجه السرعة باتجاه ودي شحرور محل اقامتهما. وفي هذه الاثناء اخبرت المدعية خالتها بما حصل معها واستشر الخبر بين شباب البلدة. فقام اثنان منهم باستقلال سيارة باللحاق بالمتهمين اللذين كانوا لا يزالان على بعد ثلاثمائة متر تقريباً من المنزل، وقد ركب هذان الاخيرين مع الشابين في السيارة طناً منهما انهما يرغبان بنقلهما إلى ودي شحرور، غير ان الشابين عادا ادراجهما بالمتهمين إلى ساحة القماطية حيث كان عدداً من الاهالي بانتظارهما وانهالوا عليهما بالضرب حتى حضور عناصر مخفر درك عاليه فألقت القبض عليهما ونقلتهما إلى المخفر ثم جرى تسليمهما لاحقاً إلى فرع المسمومات لدى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي حيث جرى التحقيق معهما ومن ثم احيلا امام مفرزة بعبد القضائية.

وتبين ان المتهمين اعترفا في التحقيق الأولي بالمحضر المنظم من فرع المعلومات رقم ٢٠٢/٣٩٠ تاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٥، بالوقائع المذكورة. وافاد ح، بأن المدعية اعطت الكروش سلسالاً ذهبياً معلق به كف وحرف (H) وخاتم ذهبي وزوج حلق وبأنه لم يأخذ منها شيئاً



وكرر أمام المفوضة القضائية اعترفهما بالمحضر رقم /٢٠٢١٠٧٨/ تاريخ ٢٢/٦/٢٠٠٥ وأضاف الثاني أنه طلب من المدعية إعطاء ما لديها من مصاغ فأعطته سلسلة ذهبياً فقد اتساء التعرض له بالضرب من قبل اهالي القماطية وأوضح أنه قام بفعله بالاشتراك مع المتهم ح. كما اعترف ح. بالوقائع المذكورة وبإقدامه على اغتصاب المدعية بالعنف وبأنه خطط مع رفيقه بعملية اغتصاب المدعية وبأنه لم يأخذ المصاغ من المدعية وبأن رفيقه هو الذي أخذه منها.

وتبين ان المتهم ح. دخل لبنان خلسة وادعى في المحضر تاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٥، وأمام مفوضة بعيدا القضائية بأنه دخل لبنان بصورة شرعية غير انه اضاع بطاقة العودة.

وتبين ان الطبيب الشرعي قام بالكشف على المدعية بناء لإشارة النيابة العامة فوجدتها بحالة ذهول واضطراب وبكاء وبنتيجة معاينته لها بحصور طيبة امراض نسائية وجد كدمة على شكل قوسين عريضين على وسط يمار العنق تشبه إلى حد بعيد قبلة عنيفة واثار تكدم على الذراعين مع اثار بقع حمراء على الثديين والردفين واثار انضغاط اصابع على الوجه الانسي لكل من الفخذين مع ملاحظة احمرار الشرفتين الكبيرتين للفرج واثار رشح دموي على سروالها واحمراراً في محيط الفرج. وأضاف في تقريره ان العلامات الموجودة على جسدها لا تدع مكاناً للشك على انها تمرضت لاعتداء جنسي من الناحيتين الامامية والخلفية وحالتها تستوجب تعطيلها عن العمل ثلاثة أسابيع مع التحفظ.

وتبين انه في التحقيق الاستضافي اعترف بجريمة اغتصاب المدعية بمد تهديدها بالمسكين مؤيداً ما جاء في اقواله في التحقيقات الاولى لهذه الجهة.

## ثانياً، في القانون:

حيث ان الوقائع المساقة آنفاً، بما انطوت عليه من ادلة، تثبت اقدام المتهمين على اكره المدعية بواسطة العنف والتهديد بالسكين، على الجماع وعلى سلبها مصاغها.

حيث ان فعلهما يشكل الجنايتين المنصوص عليهما في المادتين ٥٠٣ ق.ع. و٦٣٩ ق.ع. فقرتها الثالثة ومعطوفة على المادة ٢١٩ ق.ع. بالنسبة لحسين السليمان.

وحيث انهما إقديما على تهديد المدعية بسكين اخذاها من مطبخ المدعية، فإن سكين المطبخ لا يدخل في عداد الاسلحة المدرجة في الفئة الخامسة المعاقب عليها في المادة ٧٣ اسلحة.

ويقتضي عدم ادانتهم بمقتضى هذه المادة لعدم النص.

وحيث ان المتهم ح. دخل الاراضي اللبنانية خلسة. وعمله يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢ أجنب.

وحيث ان المتهمين فاران من وجه العدالة ويقتضي محاكمتهم غياباً وتجريدهما من حقوقهما المدنية وتعيين قيم على اموالهما الثابتة والمنقولة وانفاذ مذكرة انشاء القبض في حقهما وحيث يقتضي ادغام العقوبات المحكوم بها سناً للمادة ٢٠٥ ق.ع. لكل من المتهمين.

لذلك

تحكم بالإتفاق:

**أولاً:** بتجريم كل من المتهمين بمقتضى المادة ٥٠٣ ق.ع. وبإنزال عقوبة الاشغال الشاقة بكل منهما مدة سبع سنوات.

**ثانياً:** بتجريم المتهم ع، بمقتضى المادة ٦٣٩ ق.ع. ففقرتها الثالثة وبإنزال عقوبة الاشغال الشاقة به مدة ست سنوات.

**ثالثاً:** بتجريم المتهم ح، بمقتضى المادة ٢١٩/٦٣٩ ق.ع. وبإنزال عقوبة الاشغال الشاقة به مدة ست سنوات وبتخصيصها سداً للمادة ٢١٩ ق.ع إلى أربع سنوات اشغالاً شاقة.

**رابعاً:** بتجريد كل منهما من حقوقه المدنية، وتعيين السيد هائل الحاج شحادة قيمياً، علي موالهما، الثابتة والمنقولة، وبإنفاذ مذكرة إلقاء القبض الصادرة في حق كل منهما.

**خامساً:** بتعيينها الرقوم والبقات.

عكماً غيابياً اعطي وأفهم علناً بحضور ممثل النيابة العامة بتاريخ صدوره الواقع فيه الخميس ٢٠٠٦/١١/٩.

(محكمة جنائيات جبل لبنان - الرئيس: جان بصيبص، المستشاران: خالد حمود وناهدة خداع - حكم صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٩).



## ٧ - أفعال منافية للحشمة مع قاصر

ارتكاب الفحشاء مع قاصر يؤلف جريمة جنائية المادة ٥٠٨  
عقوبات ويقتضي تجريمه سنداً لها.

• • •

### أولاً: هي الوقائع:

تبين أنه بتاريخ ٢٠١٦/٣/١١ سلمت دورية من قوة طوارئ  
الجديدة إلى عناصر درك فصيلة الجديدة المدعي أ. والمتهم ي.،  
بسبب ادعاء الأول على اقدام الثاني على التحرش به جنسياً مكرراً  
ما اقدام عليه منذ أسبوع على ممارسة أفعال منافية للحشمة  
بحقه.

وتبين ان المدعي لقاصر وهو من مواليد ١٩٨٩ ادلى بإفادته  
سواء لدى درك مخفر الجديدة أو لدى مكتب حماية الآداب ولاحقاً  
لدى قاضي التحقيق بأن المتهم ي. الذي التقى به في محلة الدورة  
وعرض عليه مرافقته إلى بناء مهجور من اجل تناول طعام العشاء  
معه فوافقه الأمر وانتقلا سوية إلى البناء المذكور وهو مؤلف من  
مطابقين وقصدا الطابق الثاني حيث قام بإرسال رجل عجوز كان  
متواجداً هناك، لكي يحضر له الطعام فعاد بعد حوالي خمسة  
وأربعين دقيقة ومعه مناقيش زعتر وقتاني بيعة وتناولوا العشاء  
سوية، وبعدها طلب المتهم ي. من الرجل العجوز بالمفادرة ففعل

هذا الأخير، وعندها طلب المتهم من المدعي القاصر خلع بنطلونه فرفض، عندها قال له «لن اتركك تذهب قبل ان ابسطك» ونتيجة للخوف الذي سيطر عليه اقدم على خلع بنطاله وكذلك فعل المتهم الذي قام بفعلته شنيعة وبقي على هذا الامر لمدة نصف ساعة، قام بعدها القاصر بمغادرة الغرفة دون ان يعلم احد ما حصل بينهما، فيما بقي المتهم بداخلها.

وتبين ان المتهم ي. انكر خلال كافة مراحل التحقيق وأمام هذه المحكمة اقدامه على ممارسة أية افعال منافية للعشمة مع القاصر وانما اقدم على سبه وشتمه فقط عندما كان في حالة سكر دون ان يعلم السبب الذي حمله على سبه وشتمه، ولكن المدعي القاصر أكد على افادته لدى مقابله بالمتهم واصر على اقدام هذا الأخير على ممارسة الافعال المنافية للعشمة به، وكنتم هذا الامر نتيجة جهله، بماذا سيفعل، ولما حاول المتهم تكرار فعله افشى الامر لأحد رجال الامن الذي قام بتوقيف المتهم.

وتبين ان ممثل النيابة العامة ترفع طالباً تطبيق مواد قرار الاتهام.

### ثانياً، في القانون،

حيث ان المدعي القاصر اعترف خلال كافة مراحل التحقيق باقدام المتهم ي. على استدراجه وحمله على مرافقته إلى بناء مهجور بغية تناول الطعام، وان المتهم المذكور اقدم على ممارسة الافعال المنافية للعشمة معه بعد ارغامه على خلع بنطاله وحاول مرة ثانية تكرار فعلته الأولى بعد اسبوع، وان ما يدني به المتهم خلافاً لذلك لاسيما من انه كان تحت تأثير السكر ولا يدري ماذا

فعل غير صحيح ويكذب بدليل تأكيد القاصر اثناء المقابلة بينهما ووضوح وصراحة اقوال هذا الاخير وثبوت قيام علاقة ومعرفة بينهما وفقاً لما ورد في اقوال المتهم، وان هذه الادلة مضافة إلى قرينة فرار المتهم ي. تجعل المحكمة مقتنعة بأن هذا الأخير اقدم على ممارسة الافعال المناهية للحشمة بحق القاصر وفعله لهذه لفاحية وعلى الشكل المعروض أعلاه وفي باب الوقائع يؤلف جنائية المادة ٥٠٨ عقوبات ويقتضي تجريمه سنداً لها.

### لذلك

وبعد الاستماع إلى مطالعة ممثل النيابة العامة تحكم المحكمة بالاجماع:

١ - بتجريم المتهم ي. بجنائية المادة ٥٠٨ من قانون العقوبات وإنزال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة به لمدة خمس سنوات وبتجريدته من حقوقه المدنية ومصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة ووضعها تحت إدارة القيم رئيس قلم هذه المحكمة لتدار كما تدار أموال الغائب وإنفاذ مذكرة القاء القبض عليه.

٢ - بتدريك المحكوم عليه الرسوم والمصاريف القانونية.

حكماً غيابياً بحق المتهم ي. بمثابة الوجاهي بحق المدعي صدر وأفهم علناً بحضور ممثل النيابة العامة بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٨.

(محكمة الجنايات في جبل لبنان - الرئيس: فوزي أدهم،  
المضوان: جان بصيبص وأحمد حمدان - قرار صادر بتاريخ  
٢٠/١٠/٢٠٠٨).



## ٨ - إكراه على الجنس بالعنف والتهديد

.. وضع لها أقراصاً مخدرة في الشراب واغتصبها بالقوة.

• • •

.. تجريم الفاعل وتجريده من الحقوق المدنية.

• • •

... ان المدعية ج. استراية الجسية من اصل لبناني من مواليد سنة ١٩٨٢ في سيدني. وقد حضرت إلى لبنان مرة أولى بقصد السياحة والتعرف إلى أقربائها.

وجاءت مرة ثانية فوصلت إلى لبنان بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٨ وتوجهت إلى بلدتها حيث امضت اياما فيها ثم حضرت إلى بيروت بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢١ بناء على دعوة قريبتها (م) لتتزل ضيفة عليها في منزلها الكائن في الاشرفية و(م) هي ابنة خال والد المدعية، وشقيقة المتهم (ي) المقيم في الطابق الخامس من البناية نفسها، وصلت المدعية ظهراً وبعد تناول طعام الغداء في منزل (م) بحضور زوجها وحماتها وشقيقها (ي) دعاها هذا الاخير في حوالي الساعة الخامسة من بعد الظهر وريثما تعود (م) من عملها إلى القيام بنزهة معه على دراجته النارية، وافقت المدعية وغادرت مع المتهم بعد ان عرج إلى منزله واحضر معه بعض زجاجات البيرة، واخبرها في

هذه الفضون انه يعيش مع والدته المحوز وتقوم بخدمتهما خادمة  
 اجنبية، وانطلق المتهم على دراجته النارية ومصطحباً معه المدعية  
 (ج) في المقعد الخلفي، وتوجه نحو كسروان حتى وصل إلى محلة  
 المعاملتين حيث دخلا إلى أحد المقاهي وهناك احتسى المتهم زجاجة  
 من البيرة بينما إحتست المدعية شراب الفودكا ممزوجاً بمصير  
 البرتقال، وبعدما تبادلوا الاحاديث المختلفة التي طالت حتى حلول  
 الليل، عاد المتهم بالمدعية على دراجته النارية إلى الاشرفية حيث  
 التقى امام البناية التي تقيم فيها (م) شقيقته، عدداً من الشباب  
 من اصدقائه، بحسب زعمه، ودعاهم لقضاء السهرة معاً في منزله،  
 وكانت الساعة قد تجاوزت العاشرة ليلاً، وقبل صعوده إلى منزله  
 في الطابق الخامس، سلم دراجته النارية إلى أحد الشبان وطلب  
 إليه ان يركبها في أحد مواقف السيارات في المحلة على ان يلحق به  
 ذلك الشاب للسهر معه. واثام دخولهما إلى البناية دعا المتهم (ي)  
 المدعية للانضمام إليه ورفاقه في منزله لتمضية السهرة، فوافقت  
 ودخلت معه إلى منزله دون أن ~~تخبر~~ ~~بمضيفتها~~ (م) التي كانت هي  
 انتظارها بعودتها، بيد ان ظنها لم يكن في محله إذ ان المتهم كذب  
 عليها، إذ لم يأت أحد من اصدقائه المزعومين، كما ان منزله خلا  
 من والدته ومن لخادمة، خلافاً لما كان زعم لها، وسرعان ما كشف  
 عن مقصده وهو الانفراد بالمدعية ومراودتها لممارسة الجنس معها،  
 وما ان جلست في الصالون حتى احضر لها كوباً من البيرة من  
 المطبخ حيث عمد إلى مزجه بالملح والحامض، فترددت في تناوله  
 لانها كانت طلبت منه كوباً من الماء، فأخذ المتهم يلح عليها بشربه  
 ارواء لعطشها، وامام اصراره شربت منه قليلاً وما لبثت ان شعرت  
 فجأة بدوار وفي غضون ذلك عرض عليها المتهم سيجارة تحتوي  
 مادة حشيشة الكيف، من دون ان يخفي عنها هذا الامر وألح في  
 ترغيبها بتدخينها حتى انه اشعلها وقربها من فمها، الا ان المدعية



وتهريباً منه بعد ان شعرت بسوء تصرفه قامت من مقعدها بحجة الدخول إلى الحمام حيث اشتد عليها الدوار وتقيأت عدة مرات وبقيت بداخل الحمام حوالي عشرين دقيقة كان المتهم في خلالها يقرع بابه مستوضحاً منها سبب تأخرها بداخله فأخبرته ما بها وبأنها تتقيأ، وعندما خرجت من الحمام همت بمغادرة منزل المتهم والصعود إلى منزل (م) في الطابق الأخير من البناية حيث كان ابن (م) في انتظارها من أجل اصطحابها إلى سهرة مع بعض اقربائه، لكن المتهم حال دون خروجها من المنزل، فأقفل بابه وما لبث ان كشف عن حيوانيته إذ عمد إلى شدها بشعرها وجرها إلى غرفة نومه وأقفل أيضاً بابها ودفعها بقوة إلى سريره وطرحها عليه وحاول نزع ثيابها فأبدت مقاومة ومقاومة حتى خارت قواها بحيث تمكن من تعريتها من ملابسها، وخلع ملابسها بدوره فهمصه ثم بنطاله وارتمى فوقها يضاجعها بقوة وبصورة وحشية فحاولت الصراخ استنجاداً، فوضع يده على فمها، فاستحلفت بأربطة القربى التي بينهما ان لا يصاحبها لأنها عذراء فوضع يده على فمها، بيد ان المتهم، وقد تملكه الشبق، اشتد عنفه وضاجعها اغتصاباً، ضاغطاً على ذراعيها وظهرها بقوة فائقة، وهو يطلق الشتائم على افراد عائلتهما تعبيراً عن خساسته واحتقاره للقيم الاخلاقية، وقد استمر في فعلته مدى اربع ساعات تخللتها فترات استرخاء كلما كان يقضي وطره، دون ان يفضل عن ابقائها تحت سيطرته باستثناء الفترة التي تركها فيها لاجضار كوب ماء من المطبخ، بحيث تمكن المدعية من الخروج إلى شرفة الغرفة وهي عارية وفي غضون ذلك عاد المتهم إلى المطبخ وأمسك بها واعادها إلى داخل الغرفة، ولما ارتوى نهمه الجنسي، كانت الساعة قد قاربت الرابعة صباحاً، فسمح لها بإرتداء ملابسها واستبقاها في صالون المنزل ريثما تستعيد الهدأة والنفس، وصار هو يبدي لها المذرة عما فعل، ويحاول مراضاتها قبل ان تغادر إلى

منزل مضيفتها (م) في هذه الأثناء، وصل (ر) ابن هذه الأخيرة إلى منزل خاله، واستوضح المدعية سبب تأخرها عن العودة إلى منزل والدته، فتهضت المدعية وخرجت مع (ر) وعلامات التأثر بادية عليها، وطلبت إلى (ر) اصطحابها إلى مقهى لتناول القهوة، وهي الطريق افضت إليه المدعية بما فترفه بها المتهم واخبرته انها تقيات قبل ان يغتصبها، فتذكر (ر) ان خاله كان قد طلب من والدته (م)، صباح ذلك اليوم، حبوباً مهدئة للاعصاب، فادرك عندئذ الغاية من الحصول عليها، وهي تزويبها في البيرة لافقاد المدعية وعيها، لاسيما انه كان على علم بسوابق خاله في مجال اغتصاب الفتيات، وبعد ان هدأ روعها، ذهبت المدعية مع (ر) إلى صيدلية حيث اشترت حبوباً مانعة للعمل، ثم اصطحبها (ر) إلى منزل جدته لابيها في الاشرفية وامضت فيه بقية الليل واستغرقت في النوم حتى العاشرة، ثم أخذها (ر) إلى عيادة الطبيب الشرعي الذي عاينها وقام بتصوير اثار الضرب على انحاء جسمها، وخاصة تلك الظاهرة على ذراعيها، من كدمات وجروح، ومن ثم نظم الطبيب تقريراً أكد فيه ان المدعية قد تعرضت للاغتصاب قبل ساعات قليلة من موعد المعاينة.

ثابر المتهم طيلة الايام التالية على الاتصال بالمدعية عبر الرسائل SMS إلى هاتفها الخليوي، تتضمن اعتذاره وطلب الصفح منها، مظهراً لها عن اسفه عن الاساءة التي لحقها بها في التصرف العنيف معها، وقد امتنعت المدعية عن الرد على رسائله الهاتفية ثم غادرت لبنان بعد ان اوكلت إلى المحامي تقديم شكوى بحق المتهم، وقد انتهت هذه الشكوى، بعد ادعاء النيابة العامة واجراء التحقيقات الاولى والاستطدقية، بعد الاستماع خلالها إلى اقوال المدعية والمتهم والشهود، إلى المحكمة الراهنة.

وفي جلسة المحاكمة الختامية، مثل المتهم مخضوفاً بدون قيد،  
هتافاً وكيل المدعية واستعرض وقائع القضية موضحاً أن موكلته  
ليست الضحية الأولى ولا الأخيرة للمتهم، وأن جريمة الاغتصاب  
ثابتة باوراق الملف لاسيما بالتقرير الطبي وطلب الزام المتهم بأن  
يدفع تعويضاً قدره مئة ألف دولار أميركي بمثابة عطل وضرر عن  
الأدى الجسدي والمعنوي الذي تسبب به المتهم لموكلته.

### حكم المحكمة

لذلك تحكم المحكمة بالانصاف بما يأتي:

١ - بتجريم المتهم (ي) بالجنابة المصوص عليها في الفقرة  
الأولى من المادة ٥٠٣ من قانون العقوبات، وبإنزال عقوبة الاشغال  
الشاقة به مدة خمس سنوات وبتخفيض هذه العقوبة تخفيفاً  
تقديرياً سنداً للمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات إلى ثلاث سنوات  
اشغالا شاقة. على أن تحسب له مدة توقيفه الاحتياطي. وتحريره  
من حقوقه المدنية سنداً للمادة ٦٢ عقوبات.

٢ - بالزامه بأن يدفع للمدعية (ج) مبلغاً قدره خمسة وعشرين  
مليون ل.ل. بمثابة تعويض اجمالي عن الضررين الجسدي والمعنوي  
الذين تسبب بهما لها.

٣ - بتضمينه النفقات والرسوم القانونية.

حكماً وجاهياً أعطي وأفهم علناً بحضور ممثل النيابة العامة  
الإستئنافية



## ٩ - التحرش الجنسي في مصر

جريمة اغتصاب كل ساعة و٩٠ في المئة من مرتكبيها عاطلون عن العمل.



نظرات شبقية، تعليقات جنسية، أو لمسات في أماكن حساسة، هي بعض مظاهر التحرش بالنساء الذي صار «اعتيادياً» في شوارع المدن المصرية، إلى درجة أن كثيرين باتوا يعتبرونه آفة اجتماعية يمكن أن تعرقل عملية التنمية.

ويعرف «المركز المصري لحقوق المرأة» التحرش بأنه «أي سلوك غير لائق له طبيعة جنسي يضايق المرأة ويعطيها إحساساً بعدم الأمان». ويفيد المركز الذي يصف هذه الظاهرة بأنها «سرطان مجتمعي»، أن التحرش يتم بصورة يومية في الأماكن العامة «وليس مقصوراً على فئة عمرية أو طبقة اجتماعية معينة». ويشير إلى أن كل المصريات معرضات للتحرش سواء كن محجبات أو ساهرات.

تروي رشا شعبان (٢٣ سنة) التي تقطن مدينة الاسكندرية كيف لا تشعر بالأمان، إذ «بمجرد أن أخرج إلى الشارع أشعر بأنتي معاملة بنظرات شبقية». وتشير إلى أن «المشكلة تتزايد يوماً بعد يوماً، وأصبح الأمر لا يطاق إلى حد أنني أفكر بمغادرة البلد».

وطبقاً لتقرير المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية التابع للدولة، فإن الجرائم ذات الطابع الجنسي في مصر تزايد مستمر. ولا توجد إحصاءات رسمية عن التحرش الجنسي، لكن جريمتي اغتصاب تقمان كل ساعة، بحسب دراسة لهذا المركز تشير إلى أن ٩٠ في المئة من مرتكبي هذه الجرائم من العاطلين عن العمل.

وتقف عوامل وراء اتساع ظاهرة التحرش الجنسي، فإلى جانب البطالة هناك تأخر سن الزواج وصعوبته، بسبب ارتفاع تكاليفه في مجتمع نعتق غالبية الساحقة الديانة الإسلامية التي تحرم العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج.

وتعتبر انجي غزلان المسئولة عن الحملة ضد التحرش في «المركز المصري لحقوق المرأة» أن الرجال «يفرغون كل كبتهم الجنسي وكل أحباطاتهم أي كانت مسبباتها.. في النساء».

وتبدو الظاهرة مثيرة للدهشة في مجتمع محافظ يسود فيه الخطاب الديني طوال الوقت. لكن التناقض ظاهري بحسب الباحثة المتخصصة في علم الاجتماع دلال البرزي التي تعتبر أن الخطاب الديني المتزمت الوافد إلى مصر من بلدان عربية أخرى، أدى إلى «وجود منظمة تدعو إلى احتقار المرأة»، وتتابع أن «في خطب بعض رجال الدين المتزمتين التي تبثها القنوات الفضائية، نسمع أسوأ الآراء عن المرأة». وهنا يؤكد المركز المصري لحقوق المرأة أن التحرش بات يؤثر في شكل متزايد على التنمية الاقتصادية.

وتقول غزلان «هناك نساء وشابات يتوقفن عن الذهاب إلى العمل أو الجامعة بسبب التحرش الجنسي»، متسائلة «كيف يمكن

تحقيق تنمية إذا لم تحدث تعبئة شاملة في المجتمع؟ وتضيف «إذا أرادت وزارة السياحة الاحتفاظ بالسائحين، فينبغي على الأجهزة الأمنية أن تكون أكثر صرامة مع الأشخاص الذين يتعرشون بالنساء في الشوارع». وتؤكد أنها «لو ذهبت إلى بلد لا تحظى فيه بالاحترام فإنها لن تعود إليه أبداً». وتأسف هذه الناشطة كون «المشكلة غير معترف بها من المسؤولين الذين ينكرون الظاهرة أو في أحسن الأحوال تقول الحكومة «نعم يحدث تحرش ولكن أجهزة الإعلام تبالغ جداً في حجمه».

وبحسب دراسة للمركز نفسه، فإن ١٢ في المئة فقط من النساء اللاتي يتمرضن للتحرش، يقدمن بلاغات للشرطة، وهو دليل على «فقدان الثقة التام في أجهزة الأمن وفي النظام القضائي».

يذكر أن مدونين مصريين على الصفحات الالكترونية، افادوا أن مجموعات من الشباب تحرشت في ثاني أيام عيد الفطر من السنة الماضية، بالنساء وسط مدينة القاهرة أمام أعين الشرطة.

وقال أحد هؤلاء المدونين وهو وائل عباس الذي كان موجوداً بالصدف هناك، عندما وقعت الحادثة «كانوا يتحسسون السيدات الموجودات سواء كن محجبات أم لا وحتى المنقبات لم يفلتن منهم». ونفت وزارة الداخلية هذه المعلومات مؤكدة أنها لم تتلق أي شكاوى.

(جريدة «الحياة»، ٢٨/١٠/٢٠٠٧ - صفحة ٢٤).



## ١٠ - تحرش بطفلة صغيرة غير مكتملة،

بنية (ولا نفسياً)... تخلف عقلي حاد

«الرجل الذي يتحرش بطفلة صغيرة غير مكتملة لا بُنية ولا نفسياً وضمن هذه الممارسة يجب أن يكون لديه تخلف عقلي حاد أو متوسط، أي أن حاصل ذكائه ما دون ٤٠ درجة، ولديه تشوّه خلقي وجسماني، ومحجور عليه في مستشفى للأمراض العصبية وشخصيته مرضية ذهانية».

(الخبير النفسي/الدكتور وجيه بخعازي - من تقرير خبرة  
نفسية بالدموى ٢٠٠٥/٨٤ لدى المحكمة الابتدائية الموحدة المارونية  
تاريخ ٢٠٠٦/٤/٣ - صفحة ٢)



## ١١ - التحريض على الفسق

«يماقب القانون من تعرّض لاهساد الاخلاق بتعريض الشبان على الفجور أو الفسق أو بمساعدته إياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم».

(en excitant, favorisant ou facilitant la débauche ou la corruption de la jeunesse)

(الموسوعة الجنائية - جندي عبد الملك - الجزء الثاني - في التحريض على الفسق والفجور - ص ٢٠٣).





## ١٢ - ثدي المرأة من الأعضاء التناسلية

قال تقرير اخباري أن حجة احد المحامين بأن ثدي المرأة ليس من الاعضاء التناسلية فشلت في انقاذ موكله الهندي من الذهاب للسجن بتهمة التحرش، وكان فالورو كريشنا (٢٩ عاماً) قد امسك بثدي امرأة (٢٥ عاماً) في ٣٠ كانون الثاني الماضي.

وقد حكمت محكمة ابتدائية في شهر أيار على كريشنا بغرامة قدرها ٤٥٠٠ دولار سنغافوري (٢٩٦٠ دولار اميركي) الا ان الادعاء استأنف الحكم أمام محكمة علي مطالبا بسجن المتهم لمدة ٩ أشهر على الأقل بالاضافة إلى ضربة بالعصا وهي العقوبة التي توقع على المتحرشين.

وقالت صحيفة «ذا ستريتس تايمز» ان المحامي رايموند لاي اشار إلى تعريفات القاموس أثناء جداله ان الثدي لا يعتبر من الاعضاء التناسلية، وقال ان لمس الثدي لا يجب ان يعامل بنفس حدية لمس الاعضاء التناسلية واصداف ان عقوبة الفرامة على «لمس سريع لامرأة ترتدي ملابسها» تعد عقوبة مناسبة لموكله فالورو.

واصدر القاضي تاي يونغ كوانغ حكماً على فالورو بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بدلاً من الفرامة، وأشار القاضي في اسباب الحكم إلى ان ثدي المرأة اعتبرا من الاعضاء التناسلية في قضية مماثلة نظرت في عام ١٩٩٥.

(جريدة الشرق/لبنان - عدد ١٧٥٠٣ تاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٧).



### ١٣ - تمزيق لباس المجنى عليها

.. كل مَسَّاس بما في جسم المرأة من صورَات يُعدُّ هتك عرض لما يترتب عليه من الإخلال بالأحياء القرضي.



حيث إن محصل الوجهين الأول والثالث من الطعن، هو القصور في التسبب والفساد في الاستدلال بذلك أن المحكمة أغفلت سرد مراحل التحقيق الأولية ووجود السرّوال في حوزة الشاهد وهو قريب المجنى عليها فترة طويلة حتى تحريره ومضى مدة بين وقوع الحادث وتكليف النيابة الطبيب الشرعي بفحص المجنى عليها، وأن المبلغ عن واقعة هتك العرض كان متهماً بضرب المتهمة الأخرى بالسكين، وهي أمور تتصل بأدلة الدعوى وتؤثر فيها لو أن المحكمة عنيت بمناقشتها وجعلتها موضع اعتبارها، هذا إلى أن المجني عليها لم تفصح في محضر البوليس عن واقعة هتك العرض بل قالت إنها سترفع جنحة مباشرة، وليس من مبرر سليم لحضور الشاهدين لمنزل المجني عليها وقت الحادث، ومن ثم فإن الأدلة التي عولت عليها المحكمة في الإدانة لا تؤدي إلى ثبوت التهمة قبل الطاعنة.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنة بها، ثم أوردت الأدلة على ثبوت هذه الواقعة فقال: «وحيث إن التهمة بالنسبة للمتهم الثانية «الطاعنة، ثابتة قبله ثبوتاً قاطعاً من أقوال المجني

عليها في التحقيقات وبالجلسة ومن شهادة كل من... ومن تقرير الطبيب الشرعي الدال على تعدد لإصابات في جميع أجزاء جسم المجني عليها ومن تمزق السروال ووجود بقع من دماء آدمية كما جاء بتقرير المعمل الكيماوي، وأن المحكمة لتطمئن إلى أقوال المجني عليها وإلى أقوال الشاهدين، ولا يقدح في أقوال المجني عليها تراخيها في التبليغ أو عدم ذكر الواقعة تفصيلاً أمام البوليس حيث اكتفت بقولها إن اعتداءً مكرراً وقع عليها، وعملت ذلك بأن الحياء وخشية الفضيحة وهي ناظرة مدرسة، كل أولئك كان سبباً في ترددتها في التبليغ، وهذا تعيل سائغ ومقبول يمكن أن يؤدي إلى تردد المجني عليها في تبليغ مور الحادث سبب لها اضطراباً وحالة نفسية سيئة، ثم أورد الحكم الأدلة على ثبوت التهمة في حق الطاعنة وهي أدلة سائمة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع الحرية في تكوين عقيدتها من أن عنصر من عناصر الدعوى، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل التحقيق، وأن تطرح ما عداها حسبما ترتاح إليه، وقد اطمأنت المحكمة إلى شهادة المجني عليها وشاهديها، وكانت المحكمة غير ملزمة بعد ذلك بأن تشير صراحة في حكمها إلى الأدلة الموضوعية التي تستند إليها الطاعنة في نفي التهمة عنها ما دامت أدلة الثبوت المبينة بالحكم تفيد ضمناً عدم اقتناع المحكمة بصحتها، ومن ثم فإن المجادلة على النحو الوارد في هذين الوجهين من الطعن لا تكون مقبولة إذ هي لا تخرج عن محاولة الخوض في تقدير أدلة الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه، ويكون ما جاء بوجهي الطعن في غير محله.

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الحكم شابه التناقض

والخطأ في الإسناد، ذلك أن المحكمة أخذت بقول المجني عليها من أن عدم ذكرها لواقعة هتك العرض بتحقيق البوليس والتأخير في الإبلاغ عنها مردّه إظهارها حفظ كرامتها إلى أن قام... بالإبلاغ عن الواقعة فاضطرت لذكرها، مع أن الثابت في تحقيق البوليس أن المجني عليها قالت: «واعتدت عليها وأختها اعتداء منكراً وسأرفع جنعة مباشرة، مما يدل على أنها اعتزمت إثارة ما حدث برفع جنعة مباشرة لا جنابة هتك عرض، هذا إلى أن المحكمة عولت على التقرير الطبي الشرعي، مع أن الثابت به أن إصابة المجني عليها قطعية تحدث من آلة حادة كالسكين، مما يناقض التصوير الذي خلصت إليه المحكمة، إذ أن الأفعال المسندة للطاعنة والمتهمة الأخرى لا تؤدي إلى إحداث جرح قطعي، ولم يرد بالأوراق ذكر لاستعمال سكين.

وحيث إنه لما كانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد اطمأنت إلى أحوال المجني عليها من أن الحياء منمها من ذكر واقعة هتك العرض أمام البوليس، وكان التقرير الطبي الذي أخذت به المحكمة قد أثبت وجود سحبات طفرية بأعلى الفخذ الأيسر وبالعانة كما أثبت وجود جرح قطعي بجهة المجني عليها يحدث من آلة حادة كسكين، لما كان ذلك، وكنت المحكمة لم تعمل على وجود هذه الإصابة الأخيرة ضمن الإصابات التي حدثت بالمجني عليها في ثبوت التهمة المسندة إلى الطاعنة بل عولت في ثبوتها على واقعة تمزيق لباس المجني عليها الذي كان يسترها وكشف جزء من جسمها هو من العورات على غير إرادتها أمام الشهود الذين شهدوا بذلك، وهو ما تتواهر به أركان جنابة هتك العرض بصرف النظر عما يقع على جسم المجني عليها من جرائم أخرى، ومن ثم فإن ما جاء بهذا الوجه يكون غير سديد.

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن الحكم شابه القصور، إذ لم يفصح عن توافر القصد الجنائي في حق الطاعنة سيما وأنه قضى ببراءة المتهمة الأولى من تهمة هتك العرض، هذا إلى أن الإصابات التي بالمجني عليها وبالطاعنة والمتهمة الأخرى تشير إلى أن الواقعة لا تعدو أن تكون شجاراً بين الطرفين، مما ينتفي معه القول بأن الطاعنة كشفت عن عورة المجني عليها بقصد هتك عرضها.

وحيث إن الحكم عرض لما جاء بهذا الوجه وزد عليه في قوله: «كل مساس بما في جسم المرأة من عورات يعد هتك عرض لما يترتب عليه من الإخلال بالحياء العرضي، وليس من شك في أن المتهمة الثانية «الطاعنة» قد كشفت عن عورة المجني عليها بعد نزع سروالها وأمام الأشخاص الذين تقدم ذكرهم، فإن ذلك مما تتوافر معه جريمة هتك العرض، وقد وقع هذا الفعل كرهاً وعلى الرغم من المجني عليها»، ولما كان لما أثبتته الحكم في حق الطاعنة يدل بذاته على أنها ارتكبت الفعل عن عمد وهي عالمة بأنه يחדش عرض المجني عليها، فإن ذلك يتوافر به القصد الجنائي في جريمة هتك العرض بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها، ومن ثم فإن ما جاء بهذا الوجه من الطعن يكون أيضاً غير سديد.

«وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً».

(محكمة النقض الجنائية/مصر - القضية رقم ١٩٠٨، سنة ٢٩

ق تاريخ ٢١/٣/١٩٦٠ - مجلة المحاماة/مصر - العدد الثامن - السنة ٤١ - صفحة ١٢١٨ حتى ١٢٣٠).



## ١٤ - جُرم التحرش في المملكة المتحدة

(قانون الحماية في التحرش لعام ١٩٩٧).



يعتبر جرمًا أي سلوك يرتكب مرتين على الأقل من قبل شخص يدرك أو ينبغي أن يدرك أن سلوكه هذا يشكل مضايقة لشخص آخر. وليس من الضروري إثبات توفر نية التحرش لدى الفاعل، ولا يتوجب على الادعاء العام أن يثبت أكثر من أن هذا السلوك تم في ظروف يمكن لأي شخص عادي أن يدرك أنها ستولد هذا الأثر. ويشمل «التحرش» مراحة تخويف الشخص أو إيلامه، ويشمل «السلوك» الكلام.



## ١٥ - جنس: علاقات جنسية خارج إطار الزواج

أي علاقة جنسية خارج إطار الزواج تعتبر زنى.

• • •

الإعدام رجماً - نيجيرية - بسبب الزنى.

• • •

صدقت محكمة الاستئناف الإسلامية في فونتوا (ولاية كاتسينا، شمال نيجيريا)، على الحكم الصادر بالإعدام رجماً بحق شابة نيجيرية بتهمة الزنى:

وبموجب الحكم الصادر عن محكمة البداية الأولى امر القاضي علي عبد الله بإعدام أمينة لاول (٣٠ عاماً) رجماً اعتباراً من كانون الثاني ٢٠٠٤ بعد رعاية ابنها وسيلة البالغة من العمر ثمانية أشهر.

ولدى تلاوة الحكم ردد الحاضرون في قاعة المحكمة آيات لتكبير فيما أجهشت المحكوم عليها بالبكاء.

وأعلن محامو الدفاع انهم سيقدمون استئنافاً جديداً د هذا الحكم.

وإذا ما نفذ الحكم، فستكون أمينة لأول أول نيجيرية تعدم رجماً منذ فرض الشريعة الإسلامية هي ١٢ ولاية في شمال البلاد خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

وكانت محكمة باكوري في ولاية كاتسينا أصدرت حكمها على أمينة لأول في ٢٢ آذار الماضي بعدما انجبت طفلها الثالث في حين أنها مطلقة.

وبحسب الشريعة، فإن أي علاقات جنسية خارج إطار الزواج تعتبر زنى، وأمينة هي ثاني امرأة يحكم عليها بموجب الشريعة بالاعدام رجماً بتهمة الزنى في بلد تشهد العلاقات بين المجموعتين المسيحية والمسلمة فيه توتراً كبيراً. وقررت محكمة فونتوا خلال جلسة سابقة أنه مهما كان حكمها، فإن يتم تطبيقه قبل كانون الثاني ٢٠٠٤ للسماح لامينة برعاية ابنتها وسيلة التي ولدت في كانون الأول ٢٠٠١.

(أ.ف.ب./حكم منشور في جريدة صدى القضاء والمحاكم/ لبنان العدد ١٨٦ لسنة ٢٠٠٣ - الصفحة ٨).





## ١٦ - حقوق الطفل، حماية الأطفال

### من الإساءة الجنسية

تنص المادة ١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل على ما يلي:

١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والادارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة اشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانون (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد برعايته.

- ينبغي أن تشمل هذه التدابير الوقائية، حسب الاقتضاء، إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للطفل ولأولئك الذين يتعهدون الطفل برعايتهم، وكذلك للأشكال الأخرى من الوقاية، ولتحديد حالات إساءة معاملة الطفل المذكورة حتى الآن والإبلاغ عنها والإحالة بشأنها ولتحقيق فيها ومعالجتها ومتابعتها وكذلك لتدخل القضاء حسب الاقتضاء.



## ١٧ - الزنا... والاغتصاب

"La femme qui a été violée n'a certainement commis aucun adultère".

(Code pénale annoté, Emile Garçon, Tome II, page 280).

... l'adultère ne peut être considéré que comme un délit privé envers le mari, et non comme un délit envers la société".

(Cass. 7 août 1823, Code pénale Annoté. E. Garçon Tome II page 282).



## ١٨ - شذوذ جنسي: أنواعه

١ - الجنسية المثلية HOMOSEXUALITY: «وهي حب الاتصال الجنسي بشخص من نفس النوع».

للكلام عن الجنسية المثلية يجب أن نعرف هذين المصطلحين:

١ - (اللواط) HOMOSEXUALITY: العلاقة بين الذكر والذكر.

ب - (السحاق) LESBIANISM، وهي علاقة بين أنثى وأخرى وقد يكون شكل هذه العلاقة عبارة عن قبلات ومداعبات جسدية أو تطور في العلاقة يحدث أثارة جنسية بوسائل مختلفة حتى تتحقق البلوغ الجنسية الكاملة.

٢ - السادية SADISM: يُطلق هذا المصطلح على الشخص الذي يجد لذة جنسية في إلحاق الأذى بالشخص الآخر عن طريق العذاب الجسدي أو النفسي.

٣ - الماسوشية MASOCHISM: على عكس السادية يعيش الماسوشي اللذة عن طريق إحساسه بالألم الصادر من الشخص الآخر ويظل هو سلبياً أثناء النشاط الجنسي، وأما الميول البسيطة من السادية والماسوشية فلا تعتبر شذوذاً.

٤ - الشراهة الجنسية SATYRIASIS: ممارسة الجنس بصفة مستمرة وعند النساء يسمى الجماع وهي هذه الحالة تصبح المرأة

رغبة في الجماع الجنسي المستمر ومن ثم تصبح مستعدة لممارسة البغاء.

٥ - الفيتيشية FETISHISM: تعني تحول مصدر إثارة شهوة من الإنسان إلى أشياء جامدة تتعلق بالجنس الآخر، فمن الممكن أن يثير الرجل الحذاء.

٦ - تحول الزي TRANS FETICHISM: لا تتحقق الاثارة ولا الشهوة النهائية الا بارتداء ملابس الجنس الآخر على الرغم من انه يتهرب من رؤيته ويعجز عن اقامة علاقة معه.

٧ - الاحراف التلصص VOYEURISM: يجد صاحب هذه النزعة لذة جسدية في النظر إلى الأعضاء التناسلية للآخرين قد يذهب صاحب الشاذ إلى منزل دعارة أو يؤجر اشخاصاً للقيام بالعملية الجنسية أمامه حتى يشاهدهم وبهذا يستمتع لذته.

٨ - الجنس البديل TRANSEXUALISM: يقتنع اصحاب هذا التصرف بأنهم ينتمون إلى جنس آخر غير جنسهم ومن الممكن ان يخضعوا لعمليات جراحية لتحويل انفسهم إلى الجنس الآخر.

٩ - لذة الرمامة (الويع بالأوساخ): الحصول على اللذة من مشاهدة عمليات التبول من الطرف الآخر أو شم رائحة الاعضاء التناسلية أو العرق.

١٠ - جماع الحيوان BESTIOSEXUALITY: واضح من عنوانه ان الشخص هنا يفضل ممارسة الجنس مع الحيوان.

١١ - جماع الصغار INFANTOSEXUALITY: استعمال الاطفال

والقصر لموضوع الجنس وقد يعود هذا الأمر لفقدان الشاذ قدرته على الجماع الطبيعي.

١٢ - جماع الأموات NECROPHILIA: الجماع مع المرأة بعد وفاتها فإما أن يتفق مع حراس القبور على هذه العملية أو يقتل الشاذ شخصيته ثم يجامعها بعد وفاتها.

١٣ - جماع الشيخوخة GERONTO: تفضيل الشيوخ عن الشباب في العملية الجنسية.

١٤ - الكلمات البذيئة والصور الفاضحة: يجدون لذة في كتابة الألفاظ البذيئة على الحائط والخطابات ومشاهد الصور الفاضحة.

ونتلخص كلامنا فأننا نتعامل مع ثلاثة مصطلحات بالنسبة للعلاقة الجنسية:

أ - HETEROSEXUAL: نوع يفضل الجنس الآخر (الطبيعي).

ب - HOMOSEXUAL: نوع يفضل نفس الجنس (المثلي).

ج - BISEXUAL: نوع يفضل النوعين (المزدوج).

(الديار - عدد تاريخ ٢١/١١/٢٠٠٨).



## ١٩ - شهادة المعتدى عليها

الاجتهاد القضائي استقر على ان شهادة المعتدى عليها تؤخذ بعين الاعتبار وتعتبر من جملة الادلة القائمة بالقضية.



### في أسباب طعن النيابة:

الجرم ثابت بحق المظنون ضده من كافة وقائع وأدلة القضية ومن اعترافه الأولي أثناء التحقيق معه من قبل عناصر الأمن ومن أقوال المدعى عليها مما يجعل القرار معرض للنقض.

### في البحث بالطعن:

من حيث إن القرار الطمين قضى ببراءة المظنون ضده من جرم التدخل والتحريض على مجاعة قدصر لم تتم الخامسة عشرة من عمرها ومما قبلته بجنة تسهيل الدعارة.

ومن حيث إنه وإن كان للمحكمة أن تستقل بتقدير الأدلة والموازنة بينها وأن تحكم وفق قناعتها الشخصية إلا أن ذلك منوط بحسن الاستدلال وسلامة التقدير.

ومن حيث إن المظنون ضده اعترف بما أسند إليه في أقواله

الأولية كما إن أقوال المعتدى عليها جاءت لتؤكد إقدامه على ارتكاب الجرم المسند إليه.

ومن حيث إن الاجتهاد القصدي استقر على شهادة المعتدى عليها تؤخذ بعين الاعتبار وتعتبر من جملة الأدلة القائمة بالقضية بل من أهمها.

ومن حيث إن القرار المطعون لم يناقش ذلك وجاء بذلك قاصراً هي البيان وقد نالت منه أسباب الطعن وعرضه للنقض.

### لذلك

فقد تقرّر بالإتفاق:



١ - قبول الطعن موضوعاً.

٢ - نقض القرار الطعين.

(محكمة النقض/سوريا - الغرفة الجنائية الأولى - القضية

١٦٣٤/أساس العام ٢٠٠٥ - قرار ٢٣٤٧/٢٠٠٥ تاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٥

- المحامون - عبد ه و٦ لعام ٢٠٠٧ صفحة ٧٠٥).



## ٢٠ - علاقات جنسية غير مبنية على عقد زواج

... المسؤولية الشخصية بالاستناد إلى المادتين ١٢٢ و١٢٣/موجبات وعقود.



دعوى التعويض المقدمة من ولدة الابنة التي ولدت على اثر علاقة غير مشروعة، ضد الرجل الذي قام بهذه العلاقة الاثيمة، تبني على المسؤولية الشخصية المنصوص عليها في المادتين ١٢٢ و١٢٣ موجبات وعقود وبالإستناد إلى القانون الطبيعى، وهي تخرج عن اختصاص المحاكم المذهبية التي تقتصر صلاحيتها بتقدير النفقة لاحد الزوجين أو الوالدين والأولاد حيث يفترض قيام زواج شرعي أو على الأقل وهمي.

اما في حالة وجود علاقات جنسية غير مبنية على عقد زواج، فالامر يخضع في جميع حالاته إلى القانون العام.

فاذا قدرت المحكمة التعويضات السابقة للحكم بمبلغ اجمالي قدره عشرة آلاف ليرة لبنانية وللاحقة بمبلغ شهري قدره ألف ليرة حتى بلوغ الابنة سن الرشد، واسمت المحكمة هذا المبلغ الأخير بنفقة شهرية، فان العبرة للأساس الذي ارتكزت عليه بذلك، وهو التعويض عن الضرر الذي انزله لتمييز بالقاصرة بتسببه بوجودها على هذه الدنيا، بحيث كان عليه ان يساهم في نفقات إعالتها وتربيتها، فالعبرة للمعاني لا للالفاظ والمباني.



(محكمة التمييز المدنية، الثالثة - قرار رقم ٥١ تاريخ ١٩٦٧/٤/١٤ - الرئيس برجاوي، المستشاران: فيليبس وفياض).



## ٢٠ - الفعل الفاضح العلني

De l'outrage publi à la pudeur

«هو الفعل الذي يرتكب في أحد الأماكن المكشوفة...»

١ - أركان الجريمة: تتكون جريمة الفعل الفاضح العلني المخل بالحياء من ثلاثة أركان:

- الأول: فعل مادي مخل بالحياء.

- الثاني: علنية هذا الفعل.

- الثالث: خطر الجاني.

(الموسوعة الجنائية - عبد الملك - الجزء الخامس - صفحة ٣٩٣ و٣٩٤).



٢٢ - قاصر/تعرضه لاعتداء جنسي؛

ثبوت حصول الاعتداء، تجريم الفاعل

ووضعه في معهد للتأديب لمدة ستة أشهر

### باسم الشعب اللبناني

ان محكمة التمييز، الفرقة السادسة الجزائية المؤلفة من الرئيس رالف الرياشي والمستشارين غسان فواز ومالك صعيبي، بصفتها حالة مكان الفرقة الأولى لدى المحكمة الابتدائية في لبنان الشمالي الناطرة في قضايا جنائيات الأحداث، بعد النقض.

لدى التدقيق والمذاكرة،

تبين انه بموجب القرار الاتهامي رقم ٢٨٢/٢٠٠١ الصادر بتاريخ ٢/١١/٢٠٠١ عن الهيئة الاتهامية في لبنان الشمالي، وورقة الادعاء عدد ١٦٤٤٢/٢٠٠١ تاريخ ١٤/١١/٢٠٠١، احيل أمام المحكمة الابتدائية الناطرة في جنائيات الأحداث المتهم:

١- (.....) والدته (.....)، مواليد طرابلس ١١/٥/١٩٨٦، رقم السجل ١٠٧ التل، لبناني، أوقف إدارياً بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠١ وأوقف وجاهياً بتاريخ ١/١٠/٢٠٠١، وأخلي سبيله بتاريخ ١٠/٤/٢٠٠٢، لمحاكمته بالجناية المنصوص عليها في المادة ٥٠٩ عقوبات معطوفة على المادة الخامسة من المرسوم ١١٩،٢٨ بعد اتهامه باقدامه في طرابلس، وبتاريخ لم يمر عليه الزمن على ارتكاب فعل

منافٍ للحشمة بحق القاصر (.....) وتبين أن الغرفة الابتدائية الأولى في لبنان الشمالي الناضرة في جنايات الاحداث اصدرت بتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٣، القرار الوحامي رقم ١٩٨/٢٠٠٣ الذي قضت بموجبه بتجريم المتهم (.....) بالجناية المنصوص عليها في المادة ١/٥٠٩ عقوبات معطوفة على المادة ١٥ بند (٢) من القانون رقم ٤٢٢/٢٠٠٢، وحبسه مدة سنة ونصف وانزال العقوبة إلى تسعة أشهر سناً للمادة ٢٥٢ عقوبات، على أن تحسم فترة توقيفه من مدة العقوبة، وتدريكة النفقات ورسوم.

وتبين أن المحكوم عليه (.....) تقدم بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٠٣ أمام محكمة التمييز باستدعاء نقض بوجه الحق العام طعناً بالقرار المذكور أعلاه، فأصدرت غرفتها السادسة بتاريخ ٩/٣/٢٠٠٤، القرار رقم ٧٣/٢٠٠٤ الذي قضت بموجبه بقبول استدعاء النقض في الشكل وقبوله في الأساس ونقض القرار المطعون فيه في شقه المتعلق بالمستدعي (.....) ولصالحه، ورؤية الدعوى مجدداً وفقاً للأصول.

وتبين أنه من المحاكمة الجارية أمام محكمة التمييز بعد النقض وفي الجلسة الختامية، ترفع ممثل النيابة العامة التمييزية مكرراً الادعاء، وترفع المحامي سليم جدمون بوكالته عن المتهم (.....) طالباً اعلان براءة موكله لانتفاء الدليل الجرمي، واستطراداً للشك ولعدم كفاية الدليل، وحفظ حقه بالمطالبة بالعطل والضرر بنتيجة الادعاء الكيدي وتقدم بمذكرة خطية بمثابة دفاع شفهي كرر بموجبها مطالبه وأوضح بأن الطبيب الشرعي الذي اعطى تقريراً كاذباً قد صدر بحقه حكم من القاضي المنفرد الجزائي في طرابلس بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٤ أدنه بالحبس للافادة الكاذبة ومنعه من ممارسة المهنة، وذلك في دعوى غير الدعوى الحاضرة، وتقدمت

مندوبة حماية الاحداث بتقرير مؤرخ في ٢٠٠٤/١٠/١٩ تلي علناً،  
وكررت النيابة العامة ووكيل المتهم مطالبيهما، واعطي الكلام الاخير  
للمتهم الذي طلب البراءة.

بناء عليه،

أولاً: هي الوقائع،

تبين ان المدعوة (.....) تقدمت بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٦  
بشكوى أمام النيابة العامة الاستئنافية في لبنان الشمالي، بولايتها  
الجبرية عن ولدها القاصر (.....)، بوجه المدعى عليه  
(.....) عرضت فيها اغتصاب ولدها القاصر المذكور  
الذي كان في الثانية عشرة من عمره آنذاك وبأنها وجدت دم على  
سرواله الداخلي وبأن ولدها يعاني من أمراض عدة، وقد أحالت  
النيابة العامة الشكوى إلى فصيلة ذرك الميناء للتحقيق ومخابرتها  
بالنتيجة، وتبين في المحضر عدد ١١٢٤/٢٠٢ المنظم بتاريخ  
٢٠٠١/٩/٢٦ من فصيلة الميناء، أنه جرى الاستماع إلى الوالدة  
(.....) فأكدت ما ورد في شكواها مضيئة بأن ولدها كان في  
ذلك التاريخ أمام محل الكمبيوتر الكائن في شارع الكوندار فقام  
المدعى عليه (.....) ورفيقه (.....) لشراء قنينة عصير  
لولدها واصطحبها إلى ملعب وحرش من القصب الأخضر يقع مقابل  
دار التوليد وأن بعض الأولاد قد أخبروها عن هذا الأمر وابلفوها  
بأن (.....) زعران، وأنه لدى حضور ولدها إلى المنزل وهو  
يبكي أخبرها بأن هذين الأخيرين قد ضرباه وبأنهما اعتديا جنسياً  
عليه، ولدى كشفها على مؤخرته شاهدت بعض الدماء ومائل منوي،  
عندما توجهت إلى منزل والد (.....) وأخبرته بالأمر وبالاستماع  
إلى أقادة الولد القاصر (.....) - وهو من مواليد ١٩٨٩/٤/٩

- بحضور والدته أكد ما ورد في افادة والدته مضيفاً بأن (.....) ورفيقه ادخلوا بين القصب الموجود في الملعب واخذوا يضربانه ونزعا ثيابه عنه واقدم (.....) على امساك يديه وبدأ (.....) باغتصابه ثم تكرر الأمر مع (.....) وبعد الانتهاء نهراهم وهدداه بالضرب في حال اخباره أحداً بالموضوع، وبالاستماع إلى افادة المدعى عليه (.....) بحضور مندوبة الاحداث انكر ان يكون قد اقدم على اغتصاب القاصر (.....) مصرحاً بأنه يعرف هذا الاخير منذ حوالي الشهر وقد تعرّف عليه في محل الكمبيوتر وكانت معرفة به عادية وانه بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢١ ساعد والده بالعمل ثم عاد حوالي الساعة الرابعة إلى المنزل وبعدها ذهب برفقة (.....) إلى الميناء لصيد السمك حيث بقيا لغاية الساعة السادسة ثم عادا إلى المنزل بعد ان مرّا إلى محل الكمبيوتر لمدة ربع ساعة للعب مضيفاً بأنه شاهد القاصر (.....) في المحل حوالي الساعة السادسة مساءً لدى عودته من البحر دون ان يتكلم معه، نفياً قيامه بممارسة الجنس معه، وانه لدى اجراء مقابلة ما بين (.....) من جهة والقاصر (.....) من جهة أخرى بحضور مندوبة الاحداث، أكد (.....) على قيام (.....) مع رفيقه (.....) على اغتصابه مرتين وكانا يعطيانه سبعماية وخمسين ليرة، هي حين انكر يوسف هذا الأمر، ثم جرى الاستماع إلى والدته (.....) التي ذكرت بأن (.....) اخبرها بأن (.....) هو الذي اغتصب وندها وبأنها لا ترغب بالادعاء على أي منهما وتراجع عن الادعاء عليهما.

وتبيّن من الكشف الذي احراه لطبيب الشرعي المكلف من قبل النيابة العامة الدكتور هاروق هاضل السّمان على الولد القاصر (.....) بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٦ والمثبت بتقريره المنظم في ذلك التاريخ، بأن الولد قد تعرض لاعتداء جنسي وانه اصيب بتشقق في

## باب المخرج بطور الاندمال وذلك قبل عدة أيام.

وباستجواب قاضي التحقيق (.....) أكد على عدم صحة ما نسب إليه مكرراً أقواله أمام قسبة الميناء، كما نفي (.....) ان يكون (.....) وهو قد اقدم على اغتصاب (.....)، وباستجواب المتهم (.....) أمام محكمة جنايات الاحداث كرر افادته الاولى والاستطافية، وافاد بأنه كان يشاهد القاصر (.....) في محل ألعاب الكمبيوتر دون أن يتحدث معه وقد علم بإسمه في التحقيق وهو لا يعرف أين يقيم ولا يلعب معه كرة القدم، أما القاصر (.....) فقد جرى استماعه مجدداً أمام المحكمة المذكورة فأكد بأنه ذات يوم كان نهار جمعة ولدى خروجه من محل الكمبيوتر حيث كان يلعب مع المتهم (.....) ورفيقه (.....) قام هذان الاخيران باقتياده إلى ملعب بالقرب من مستشفى التوليد حيث اقدم على ضربة وارتكاب فعل معيب معه وبأنهما كانا قد ارتكاب معه ذات الفعل قبل خمسة أيام في بستان فيه قصب، وباستماع المحكمة إلى الشاهد (.....) افاد بأنه يعرف القاصر (.....) الذي كان يحضر للعب معه وهو لا يعرف شيئاً عن الفعل الذي تعرض له ومن قام بهذا الفعل موضعاً بأنه شاهده من الخلف ومعه أحد ما دون ان يعرف عدد الاشخاص الذين كانوا معه.

وتبين انه أمام محكمة التمييز بعد النقض صار الاستماع مجدداً إلى المتهم (.....) الذي انكر التهمة الموجهة إليه مكرراً افاداته السابقة، في حين أكد (.....) أمام المحكمة بأن المتهم (.....) قد اقدم مع (.....) على الاعتداء عليه ثلاث مرات،

وتبين من التقرير الذي أعدته جمعية الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان المؤرخ في ٢٠٠٤/١٠/١٩ بناء على تكليف من هذه المحكمة، ان المتهم (.....) ينتمي إلى عائلة تتمتع بسمعة جيدة في المحلة التي تقيم فيها لالتزامها الديني من جهة ولاتفاق افرادها فيما بينهم من جهة أخرى، وانه بعد ان اوقف في الدعوى بات شاباً خجولاً منزوياً يهاب الناس ولا يثق بهم ولم يعد يماشر اصدقاءه واصبح خجلاً من نفسه لاعتباره انه ليس جديراً بأن يكون فرداً من العائلة التي ساندته جداً ولم تتركه مطلقاً لايمانها بهراءته وقد سافر مع شقيقه إلى الامارات العربية حيث بدأ العمل هناك في مطعم وان عمله كان جيداً وهو حالياً يشعر بالطمأنينة ويعتبر ان وصمه النفسي والاجتماعي قد تحسن جداً وان شقيقه يحضنه ويمتني به ويؤمن له كل حاجات الراحة، وانه يستحسن اعطاؤه فرصة جديدة ليكمل حياته ويؤمن مستقبله.

تأيدت هذه الوقائع:

- بالتحقيقات الأولية والاستطلاعية.
- بالتقرير الطبي المبرز.
- بمحضري ضبط المحكمة لدى محكمة جنايات الأحداث ومحكمة التمييز بعد النقض.
- بتقرير مندوبة جمعية اتحاد حماية الأحداث تاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٩.
- بمجمل الاوراق والتحقيق.

## ثانياً، هي القانون،

حيث انه ثبت من تقرير الطبيب الشرعي المبرز ومن اقوال الولد القاصر (.....) ووالدته في كافة مراحل التحقيق والمحاكمة بأن (.....) المذكور قد تعرض لاعتداء جنسي ادى إلى اصابته بتشقق في باب المخرج، وذلك بتاريخ ٢١/٩/٢٠٠١ حيث كان في ذلك الوقت قد اتم الثانية عشرة من عمره ولم يتم الخامسة عشرة كونه من مواليد ٩/٤/١٩٨٩.

وحيث انه ثبت من التحقيقات بأن المتهم (.....) كان على معرفة بالقاصر (.....) وكان يلتقي به في محل الكمبيوتر القريب من منزله حيث كان يتردد مع صديقه (.....).

وحيث ان القاصر (.....) قد أكد في كافة مراحل التحقيق والمحاكمة بأن المتهم يوسف مسعود اقدم مع رفيقه (.....) على الاعتداء عليه جنسياً لأكثر من مرة بعض ضربه وأكراهه، حيث كانا يستدرجانه إلى مرافقتهما إلى ملعب قريب من محل الكمبيوتر ويعطيانه مبلغ ٧٥٠ ليرة ويشتريان له زجاجة مرطبات ومن ثم يتناوبان على الاعتداء عليه في مكان فيه قصب داخل الملعب.

وحيث ان هذه المحكمة، وبعد وقوفها على كافة معطيات هذه الدعوى وملايساتها، واطلاعها على مجمل التحقيقات الواردة فيها، لاسيما ما ورد في تقرير الطبيب الشرعي والمعرفة السابقة بين القاصر والمتهم (.....)، وانتفاء أي مبرر يمكن ان يحمل القاصر إلى نسبة الجرم إلى المتهم (.....)، وهو من الجرائم المشينة التي من شأنها المس بكرامته، لو لم يكن الأمر



حاصلاً بالفعل، فقد توفرت لهذا القناعة الكافية حول اقدام المتهم (.....) على ارتكاب الجرم المسند إليه والمتمثل بارتكاب فعل منافٍ للحشمة بالقاصر (.....) عبر حمل هذا الاخير على ذلك، وبالتالي فإن فعله لهذه الجهة يؤلف الجناية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٥٠٩ عقوبات، ويقتضي تجريمه بمقتضى المادة المذكورة.

وحيث ان المتهم (.....) هو من مواليد ١٩٨٦/٥/١١ وقد ارتكب الجريمة المسندة إليه بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢١، فيكون في ذلك التاريخ قد اتم الخامسة عشرة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة منه.

وحيث انه، ولئن كانت الجريمة المرتكبة من المتهم قد تحققت بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢١ في ظل القانون القديم المتعلق بحماية الاحداث المنعرفين الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/١١٩، إلا انه يقتضي، وعملاً بمبدأ تطبيق القانون الارحم، تطبيق احكام القانون رقم ٤٢٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٦ والمتعلق بحماية الاحداث المخالفين للقانون، وبالتالي تطبق على المتهم احكام البند (٢) من المادة السادسة من القانون الاخير.

وحيث انه على ضوء بما ورد في تقرير مندوبة جمعية اتحاد الاحداث حول وضع المتهم (.....) النفسي والاجتماعي الذي تحسن بشكل ملموس، وحول احتضان عائلته له ولاسيما شقيقه الذي يعمل معه في الامارات العربية والذي يؤمن له كل حاجات الراحة ويعتني به ويحتضنه، فإن هذه المحكمة ترى انزال تدبير التأديب به بوضعه في معهد التأديب لمدة ستة أشهر.

وحيث أن هذه المحكمة ترى ردّ طلب وكيل المتهم أثناء المحاكمة الرامي إلى دعوة طبيب شرعي لسؤاله حول ما جاء في تقرير الدكتور هاروق السمان، والذي ضم إلى الأساس وذلك لعدم جدواه.

### لذلك

وعطفاً على قرار النقض الصادر عن هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٩ برقم ٢٠٠٤/٧٣.

تقرّر بالإجماع:

أولاً: تجريم المتهم (.....)، المهيئة هويته اعلام، بالجناية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٥٠٩ عقوبات معطوفة على المادة السادسة البند (٣) من القانون رقم ٤٢٢ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٦، وانزال التدبير المتمثل بوضعه في معهد للتأديب لمدة ستة أشهر، على أن تحسم منها فترة توقيفه الإداري والاحتياطي.

ثانياً: ردّ الطلب الرامي إلى دعوة طبيب شرعي لاستماعه حول ما ورد في تقرير الدكتور هاروق السمان، لعدم جدواه.

ثالثاً: تضمين المتهم النفقات القانونية كافة.

قراراً وجاهياً، صدر وأفهم علناً بحضور ممثل النيابة العامة التمييزية بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧.

(محكمة التمييز الجزائية/لبنان - الغرفة السادسة - أساس ٢٠٠٦/٩ - قرار ٢٠٠٦/٢٣٧ تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧).



## ٢٣ - لواط / تعاطي اللواط:

### ... التعرض للأداب العامة

لدى التدقيق.

تبين ان قاضي التحقيق بقرره المؤرخ في ١٩٧٢/١٠/٣٠ احوال إلى هذه المحكمة:

- (.....) والدته ثريا سنة ١٩٥٧ من ادلب مقيم في الشياح ملك حركة شارع حركة. اوقف وجاهياً في ١٩٧٢/٨/٢٥. واخلي سبيله في ١٩٧٢/١٢/٢٧

- (.....) والدته زهيرة سنة ١٩٥٧ سوري مقيم في برج البراجنة ملك أبو أسعد اوقف وجاهياً في ١٩٧٢/٩/٢٥ واخلي سبيله في ١٩٧٢/١٠/٣.

- (.....) والدته عبلا سنة ١٩٥٥ فلسطيني مقيم في نهر البار اوقف وجاهياً في ١٩٧٢/٩/٢٥ ولا يزال.

- (.....) والدته حاده سنة ١٩٤٣ سوري اوقف وجاهياً في ١٩٧٢/٩/٢٥ واخلي سبيله في ١٩٧٢/١٢/١.

- (.....) والدته زهيرة سنة ١٩٥٥ سوري اوقف غيباً في ١٩٧٢/٢٠/٣٠.

- (.....) مجهول باقي الهوية.

ليحاكموا بمقتضى المادتين ٥٣٤ و ٥٣١ عقوبات والمادة ٥٢٢  
عقوبات بحق (.....) لاقدامهم في بيروت وجعيتا على  
ارتكاب فعل اللواط والتعرض للآداب العامة.

#### وبنتيجة المحاكمة السرية،

تبين انه بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢١ كان (.....) ذاهباً إلى  
منزله فشاهد المدعى عليه (.....) عارياً من ثيابه فالتصل  
بمفخر جونية فحضر رجال الدرك وحققوا مع (.....)  
المذكور فاعترف لهم بانه كان مع المدعى عليهم في بيروت واتفقوا  
على الحضور إلى طريق جمعيتا في سيارة (.....) وذلك  
من أجل تعاطي اللواط واثناء الطريق طلب (.....) من  
(.....) ان يمنح له احليله ففعل ثم طلب من (.....)  
ان يسمح للجميع ان يلوطوه فلم يقبل وهرب عارياً من ثيابه.

وتبين ان (.....) اعترف بانه يتعاطى اللواط مع  
اشخاص كثيرين لقاء مبالغ من المال كما اعترف باقي المدعى عليهم  
بتعاطي اللواط كما افاد طاهر بأن (.....) كان يسهل اللواط  
لغيره لقاء مبلغ من المال.

وبما ان فعل المدعى عليهم لجهة تعاطي اللواط ينطبق على  
المادة ٥٢٥ عقوبات،

وبما ان فعلهم لجهة التعرض للآداب العامة ينطبق على المادة  
٥٣١ عقوبات.

وبما ان فعل (.....) لجهة تسهيل الدعارة لغيره لقاء  
أجر تنطبق على المادة ٥٢٢ عقوبات.

## لذلك

نحكم :

١ - بحبس كل من المدعى عليهم أربعة أشهر لجهة المادة ٥٣٤ عقوبات.

٢ - بحبس كل من المدعى عليهم أربعة أشهر لجهة المادة ٥٣١ عقوبات.

٣ - بحبس (.....) ثلاثة أشهر وبتفريجه خمسين ليلة لجهة المادة ٥٢٣ عقوبات.

٤ - بادغام عقوبات كل من المدعى عليهم وحبس كل منهم أربعة أشهر على ان تحسب لكل واحد منهم مدة توقيفه.

٥ - بتضمينهم الرسوم والمصاريف.

حكماً وجاهياً بحق (.....) كالجاهي بحق (.....) قابلاً للاستئناف غيابياً بحق الباقيين قابلاً للاعتراض أعطي وأهم علناً بتاريخ ١٩٧٣/١/١٢.

(القاضي المنفرد الجزائي في كسروان - الرئيس، نظمي راشد - قرار رقم ١٩٧٣/١٥ تاريخ ١٩٧٣/١/١٢).



## ٢٤ - مجامعة بين ذكر وذكر: جنائية

### (الجنائية المنصوص عليها في المادة ٥٠٩ عقوبات)

ان المادة ٥٠٥ عقوبات تشترط لتطبيق احكامها ان تكون المجامعة متحققة بين ذكر وانثى. فإذا كنت حاصلة بين ذكر وآخر يكون الفعل منطبقاً على الجنائية المنصوص عليها في المادة ٥٠٩ عقوبات وان القرار المطعون فيه بذهابه خلاف ذلك يكون قد خالف القانون. الا ان المحكمة اعتبرت ان هذا السبب غير مبرر للنقض استناداً إلى نص المادة ٣٠٠ أ.م. جزائية مع وجوب تعديل القرار المطعون فيه بتغيير الوصف القانوني المعتمد بهوجهه. كما اعتبرت المحكمة انه بمقتضى المادة ٢٥٣ عقوبات لا يمكن تخفيض العقوبة عن طرق منح الاسباب التخفيفية إلى ما هو ادنى من ثلاث سنوات إذا كان حداها الادنى يجاوز ذلك. وقضت برد التمييز.

(محكمة التمييز الجزائية العليا/لبنان - الغرفة السادسة)

- الرئيس: رالف الرياشي، المستشاران: خضر زهور وبركان سعد

- قرار صادر بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٣.



## ٢٥ - مجاملة جنسية بالعنف:

الحالة النفسية المعروفة بحالة ما بعد الصدمة، Stress post - traumatique هي الناجمة عن اعتداء جنسي أو أي اعتداء آخر يكون بالشدة عينها.

• • •

في القانون،

لجهة ما اسند إلى المدعى عليهم سنداً للمادة ٥٠٣ عقوبات،

حيث أن هذه الهيئة وبعد التدقيق في المعطيات الواقعية المبسطة اعلاه فلقد ثبت لها ما يلي:

- أن المدعية عندما أحضرت إلى مكتب الاستخدام العائد للمدعى عليه (.....) بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠٠٥ كان وضعها الصحي والنفسي سليماً وطبيعياً، وأنه في ٢٤/١٢/٢٠٠٥ وعندما استلمها (.....) لنقلها إلى مكتب كامل غيث كانت حالتها الصحية والنفسية قد تدهورت للغاية، حيث افاد هذا الأخير وكذلك كامل غيث بأنها عندما أحضرت إلى مكتبه كانت ترتجف وترفض الكلام وتناول الطعام.

وحيث ثبت من ناحية أخرى من تقرير الطبيب الشرعي الذي عاين المدعية بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٧ في مركز الامن العام انها كانت في حالة هلع وهيجان وقد اضطر لاعطائها دواء مهدئاً للأعصاب حتى يتمكن من معاينتها.

وفي تقريره المؤرخ في ٢٠٠٥/١٢/٢٨، أكد الطبيب المذكور تعرض المدعية لاعتداء جنسي عنيف موضعاً بأن اصابات المهبل ناتجة عن مجامعة جنسية عنيفة وهي مترابطة مع الكدمات الموجودة على كافة أنحاء الجسم، وأن من شأن هذا الاعتداء ان يحدث لدى المجني عليها صدمة نفسية قوية وأن تاريخ الاصابات المشار إليها يعود إلى أكثر من خمسة أيام.

وحيث يستفاد من مجمل ما تقدم ومن القرائن المستفادة من وقوع المدعية بانهيار عصبي شديد مباشرة بعد انقضاء يوم واحد على وصولها إلى مكتب المدعى عليه (.....) في ٢٠٠٥/١٢/٢٣ وخروجها من هذا المكتب في ٢٠٠٥/١٢/٢٤ وهي في حالة نفسية وصعبة يرثى لها، واعتراف المدعى عليه المذكور باقدامه علي ضربها، وارجاع التقرير الطبيب المؤرخ في ٢٠٠٥/١٢/٢٨ تاريخ الاعتداء الجنسي إلى تاريخ حديث يرجع إلى حوالي خمسة أيام، أي إلى تاريخ وجود المدعية في مكتب المدعى عليه المذكور في ٢٠٠٥/١٢/٢٣، أن المدعى عليه (.....) قد اقدم على مجامعة المدعية بالعنف رغماً عن ارادتها وان فعله لهذه الجهة يشكل الجنابة المنصوص عنها في المادة ٥٠٣ عقوبات، الأمر الذي يوجب معه فسخ القرار المستأنف بالنسبة لما خلص إليه لهذه الناحية.

وحيث ان ما يعزز الرأي لهذه الجهة ن المدعية لم تكن تشكو من أية عوارض تذكر عند وصولها إلى مكتب المدعى عليه (.....) وان الحالة النفسية التي وجدت فيها بعد خروجها من مكتب



المدعى عليه المذكور والتي استلزمت دخولها المستشفى، تنطبق من حيث شدتها وعوارضها على الحالة النفسية المعروفة بحالة ما بعد الصدمة stress post - traumatique الناجمة عن اعتداء جنسي أو أي اعتداء آخر يكون بالشدّة عينها، وقد ورد لهذه الجهة في تقرير اللجنة الأوروبية التي تعنى بمكافحة كل أشكال التعذيب والمعاملات الغير الإنسانية والمنظم من قبل الدكتور Pétur Houksson ما مفاده:

“..... Les difficultés éprouvées après trauma sont classées dans trois groupes de symptômes: revécu évitement et hyper - excitabilité. Des images, des sons ou autres sensations extrêmement nets et évocateurs du trauma peuvent interrompre ou dominer les pensées de la victime qui peut avoir l'impression que l'événement se reproduit. Des flash - backs peuvent survenir à l'état de veille ou sous forme de cauchemars et, lorsqu'ils sont graves, peuvent être difficiles à distinguer des hallucinations. La victime peut revivre le trauma de diverses manières. Les pensées envahissantes sont fréquentes, surtout juste après le trauma. Les souvenirs récurrents peuvent être difficiles à oblitérer. Ces expériences s'accompagnent souvent de peurs, de tensions et d'angoisses qui prennent la forme de palpitations cardiaques, de respiration rapide ou de transpiration excessive.

Le survivant essaye naturellement d'éviter les pensées et les endroits qui lui rappellent l'incident traumatique. Cet évitement n'est parfois pas complètement volontaire. En plus d'être récurrents, les souvenirs peuvent être difficiles à évoquer et il est fréquent que les victimes ne puissent se souvenir de certaines séquences de l'événement.

Ces trous noirs peuvent être éprouvants, tout comme les bribes chaotiques des souvenirs de l'événement... L'intérêt pour des activités importantes peut être nettement diminué. La victime se sent détachée ou distante d'autrui, Son sommeil est perturbé s'accompagne d'autres symptômes d'excitation (irritabilité, accès de colère...)....”.

Le comité européen pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants: Conseil de l'Europe, strasbourg, 4 octobre 2002.

وحيث ان التحقيق لم يتوصل إلى معرفة سائر الأشخاص الذين اشتركوا مع المدعى عليه المذكور في الاعتداء على المدعية ويقتضي تسطير مذكرة تحرر دائم لكشف كامل هوياتهم.

وحيث من ناحية أخرى فان فعل المدعى عليه (.....) لجهة اقدامه على ضرب المدعية انما ينطبق على جنحة المادة ٥٥٤ عقوبات.

وحيث ان فعل المدعى عليه (.....) لجهة اقدامه على ضرب المدعية بألة خشبية وتطيلها مدة ثلاثين يوماً عن العمل ينطبق على جنحة المادة ٥٥٦ عقوبات.

وحيث لم ينهض من الملف الدليل الكافي الذي يثبت اشتراك المدعى عليه (.....) في ضرب المدعية المذكورة مما يقتضي فسخ القرار المستأنف لهذه الجهة ومنع المحاكمة عنه مما أسند إليه سنداً للمادة ٥٥٤ عقوبات.

## لذلك

نقرر بالإجماع:

أولاً، قبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً، هي الأساس:

١ - فسخ القرار المستأنف لجهة منعه المحاكمة عن المدعى عليه (.....) من جناية المادة ٤٠٣ عقوبات واتخاذ القرار مجدداً:

- باتهام المدعى عليه المذكور بمقتضى المادة ٥٠٣ عقوبات وإصدار مذكرة التوقيف الكائن لدى محكمة جنابات بيروت ليحاكم أمامها.

٢ - تسطير مذكرة تحرر دائم لمعرفة الأشخاص الذي اشتركوا مع المدعى عليه المذكور في جريمة اغتصاب المدعية.

٣ - منع المحاكمة عن المدعى عليه (.....) من الجرم المسند إليه لعدم كفاية الدليل.

٤ - تصديق القرار المستأنف لباقي جهاته.

٥ - اتباع الجنحة بالجناية للتلازم.

٦ - تضمين المدعى عنهما الرسوم والنفقات القانونية.

(الهيئة الاتهامية في بيروت - قرار رقم ٢١٧ تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٩  
- الرئيس: جميل بيزم، المستشاران: هادة عون وسماد قبلان).



## ٢٦ - مجامعة قاصر/تقدير سن المعتدى عليها:

... إنه في جرائم الاعتداء على العرض والفحشاء يقتضي  
دراسة سن المعتدى عليها وبيانها وتقديره.



الافعال التي يرتكبها الوالد في ابنته إنما تدخل في إطار  
جرائم الجماع الجنسي الكامل.



.. أي ظلم أشد، من ظلم ذي القربى آكلي اللحم الحرام،  
ظلم العابثين الفارقين في قذارات شهواتهم البهيمية، لا تردعهم  
شريعة في الأرض ولا في السماء، أي ظلم هو ظلم المتهم محيي  
ع. الذي تجرد من مشاعر أبوته، وفقد كل حس إنساني، عندما راح  
يتلذذ بمفاتيح ابنته وظهرها ويفتك ببراءة قصرها وينظر عليها  
بعين مأكرة وقلب خبيث ليرى ثمرتها قد أينعت وحن قطافها ولو

مبكراً، فيعمد إلى قطف تفاحة السوء، التي كانت من نوع آخر، هذه المرة، منقضاً بذلك على القيم الالهية السماوية والمبادئ الوضعية، ومتجاوزاً البهائم في دونيتها مستبيحاً الدخول في ابنته القاصرة المظلومة، ليجرحها في عواطفها وكبريائها وليوسمها بوصمة الذل والعار، كل ذلك، في سبيل ارواء عطشه المقيت، وارضاء نزواته الشيطانية، فذلك هو حال المتهم في القضية الراهنة، الذي كان يقيم مع افراد عائلته في منزل مؤلف من غرفة واحدة ذي استعمالات متعددة، في آن، فهي غرفة جلوس نهاراً، وغرفة للنوم ليلاً حيث يرقد فيها افراد العائلة لمكونة من خمسة أشخاص.

هذا وتبين انه بتاريخ ٩٨/٤/٨، وضعت الابنة العزيزة المولودة عام ١٩٨٣، المدعوة (و. ع) ابنة المتهم وضحيته - مولودة انثى في مستشفى أوتيل ديو، بنتيجة التحقيقات الأولية والاستنتاجية واثناء المحاكمة، افادت بأن والدها هو الذي فض بكارتها وجامعها، وتسبب في حملها، وقد اعترف هذا الاخير في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة، موافقاً أبنته في اقوالها كافة.

وتبين ان الابنة المعتدي عليها قد افادت اثناء المحاكمة حرفياً بما يلي:

كنا ننام أنا ووالدي وشقيقتي وشقيقي البالغ تسعة عشر سنة في غرفة واحدة، وكان أبي - أي المتهم - ينام على كبة، وأنا انام على الارض مع شقيقتي، وذات ليلة اقترب والدي مني ومن فراشي على الارض وكان بحالة سكر كمادته ونزع عني سروالي الخارجي والداخلي واقدم على مضاجعتي وعلى فض بكارتي ولم يهددني ولم يكلمني ولم يستعمل العنف، وتمكن من مضاجعتي دون أية معارضة مني لأنني كنت خائفة من أبي واخذ أبي يكرر ذلك كل سبت اثناء

الليل بحضور جميع افراد العائلة عندما يكونوا كلهم نائمين.

وفيما خص تاريخ الجماع الأول فقد افادت: «لقد ابتداء والدي بمضاجعتي عندما كنت في الحادية عشرة أو الثانية عشرة واستمر خلال اربع أو خمس سنوات، واستمر حتي تاريخ وضعي لابنتي» و اضافت قائلة: «لم أحاول الاشتكاء أو الاعتراض لا إلى الغير ولا تجاهه بحكم انني لم اكن اويخه ولم اكن اعارضه، ولم اكن ابدي له أية معارضة، وان «والدي كان يقدم احياناً على ضربنا إذا كان سكراناً ولكن بصورة عامة لم نكن نعيش في حالة رعب»، وانتهت بقولها: «انني اسامح والدي وارى بأن والدي يستحق التفهم». وقد جاءت هذه الأقوال مؤيدة بأقوالها الاولى والاستنتاجية فيما خلا قولها الوارد أثناء التحقيق الاستنتاجي المؤرخ في ٩٨/٥/٥ المتعلق بتاريخ الجماع الأول، حيث افادت بحرفياً: «... عندما ضاجعتني والدي لأول مرة خلال الصيف المنصرم وقبل وفاة جدي التي حصلت في آب ١٩٩٧ بمدة شهرين تقريباً»

وتبين ان المتهم قد افاد أثناء التحقيق الأولي، مدلياً بصحة أقوال ابنته مضيفاً بأنه يتعاطى شرب الخمرة منذ عشر سنوات تقريباً، ويفقد الوعي من كثرة الشرب، و اضاف بأن ابنته ليست مخطئة وان كل ما اقدم عليه من ممارسات كان «يفعل الخمرة في رأسي، وقد أعمت بصيرتي ودفعتني إلى عمل لا يقدم عليه انسان نادماً على كل ما فعلت...»، وكذلك أثناء المحاكمة.

وتبين ان المدعية الشخصية المسقطه (هـ. ر.) زوجة المتهم قد حرصت في الجلسة المنعقدة في ٩٩/٣/١٠ بأنها تسقط دعاوها عن المتهم لقاء موافقته على التنازل عن حق الولاية على الأولاد وبأن يبقى هؤلاء في عهدها، وقد وافق المتهم على ذلك، كما وتقرر تدوين

الاسقاط وفقاً للمشكلة الحاصلة آنفاً وللشروط الواردة فيه.

وتبين ان ممثل النيابة العامة قد كرر مطالعته طالباً تجريم المتهم وفقاً لقرار الاتهام وانزال العقوبة به بصورة مشددة، لارتكابه أمر تدينه الشرائع الزمنية والدينية.

وتبين ان وكيل الدفاع قد طلب منح موكله الأسباب المخففة والرحمة.

وتبين ان المتهم قد طلب الشفقة والرحمة وقد اختتمت المحاكمة في ١٠/٣/١٩٩٩.

وحيث ان الوقائع الأنفة الذكر، قد تأيدت بالتحقيقات الأولية والاستنتاجية وباقوال الابنة المعتدى عليها والمدعية المسقطه واعتراف المتهم، وواقعة ولادة الابنة في مستشفى اوتيل ديو بتاريخ ٨/٤/٩٨، وبمجممل التحقيق في ما ورد في الدعوى.

وحيث إذا كان قد اعترى قوال الابنة بعض التناقض حول تاريخ حصول الجماع الأول بكونه قبل اتمامها سن الثانية عشرة من عمره أو بعده فمن الثابت في اقوال المتهم المؤيدة لاقوال ابنته، أثناء المحاكمة، انه قد ربطته بها علاقة جنسية كاملة طيلة عدة سنوات، وبتاريخ لم تكن فيه الابنة المذكورة قد اتمت الخامسة عشرة من عمرها، وان العلاقة تلك لم تكن مؤسسة على خوف أو تهديد صادر عن والدها المتهم بالرغم من اقدمه على ضربها وافراد عائلتها احياناً، وفقاً لاقوالها.

وحيث تقتضي الإشارة إلى ان بيان سن المعتدى عليها في جرائم الاعتداء على العرض، ولاغتصاب والفضشاء، هو من

المقتضيات اللازمة لتقرير الوصف الجنائي وعلى المحاكمة تقديره كونه من عناصر الجرم، وذلك في ضوء المادة ٥٠٥ عقوبات التي تنص على «من جامع قاصراً دون الخامسة عشرة من عمره عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة».

ولا تنقص العقوبة عن خمس سنوات إذا كان الوالد لم يتم الثانية عشرة من عمره.

ومن جامع قاصراً أتم الخامسة عشر من عمره ولم يتم الثامنة عشرة عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين (فقرة مضافة بمقتضى الرسوم الاشتراعي ٨١/١١٢).

وحيث من الثابت ان الأفعال التي ارتكبها الوالد هي ابنته انما تدخل في اطار جرائم الجماع الجنسي الكامل المقرر في المادة ٥٠٢ وما يليها فضلاً عن ضرورة انطوائها أيضاً على جرائم الأفعال المناهية للعشمة والفحشاء والمقرر في م ٥٠٩/٥١٠ ق.ع. تبعاً للامسة المتهم، مراراً، لمواطن عفة بنته والكشف عنها.

وحيث عملاً بالمادة ١٨١ ق.ع. فإذا كان للعمل الجرمي عدة اوصاف، ذكرت جميعها في الحكم على ان يحكم بالعقوبة الأشد، وعليه فان العقوبة الأشد مقررة لمجامعة الابنة التي لم تكن قد اتمت الخامسة عشرة من عمرها عند الجماع الأول، وفقاً لما ثبت في معطيات الدعوى، مما يجعل فعل المتهم واقعاً في اطار الجنائية المنصوص عنها في المادة ٥٠٥ عقوبات معطوفة على م ٤٤ منه.

وحيث ان الابنة المعتدى عليها، هي ابنة المتهم، وينبغي رفع العقوبة بحقه على النحو المذكور في المادة ٢٥٧ ق. عقوبات استناداً للمادة ٥٥١ معطوفة على المادة ٥٠٦ منه.



وحيث ان الابنة المعتدى عليها كانت عند مجامعتها الاولى بكراً،  
وقد ازال المتهم بكارتها، مما يستوجب تطبيق م ٥١٢ فقرة ٣ ق.ع.

وحيث يستفاد من معطيات الدعوى، ان المتهم يتذرع بإدمانه  
على تعاطي المشروبات الروحية ويمزق افعاله إلى فقدان الوعي من  
كثرة الشرب مما اعمى بصيرته ودفعه إلى ارتكاب جريمته.

وحيث استناداً لأقوال المتهم، ودفاعه، فيقتضي البحث عما إذا  
كان يستفيد من اصفاء أو ابدال أو تخفيض للمقوبة عملاً بالمادة ٢٣٥  
ق. عقوبات وما يليها من أحكام قانونية متعلقة بالمسكرات الواردة  
في الفصل الثالث المتعلق بانتفاء التبعة والتبعة المنقوصة، تبعاً لما  
قد يكون لها من تأثير على وعيه وارادته.

وحيث لم يتم في وقائع الدعوى ما يثبت ان المتهم كان عند  
اقتراح جرم الجماع الأول مع ابنته القاصرة والتي لم تكن قد اتمت  
الخامسة عشرة من عمرها ~~حيثما ثبت~~ في معطيات الدعوى  
- في حالة تسمم ناتجة عن سبب طارئ أو قوة قاهرة، بل خلافاً  
لذلك فان حالة تسممه الناتجة عن تناول الكحول، إنما كانت  
تحصل - على فرض ثبوت حصولها - طيلة سنوات قيام العلاقة  
اللامشروعة، استناداً لعلمه، وبنتيجة لتوقعه حين كان يوجد نفسه  
في تلك الحالة بسبب خطأ، بإمكان اقتراحه افعالا جرمية، وقبوله  
بذلك، مما يجعله بالتالي مسؤولاً بدون أي انتقاص عن جرمه  
المقصود نتيجة توفر القصد الاحتمالي لديه بإمكانية ارتكابه تحت  
تأثير التسمم لأفعال جرمية عملاً بالمادة ٢٣٥ ف ٣ ق.ع.

وحيث ان المحكمة لا ترى بالرغم من وجود الاسقاط، ان للمتهم  
اسباباً مخففة يمكنه الاستفادة منها وفقاً للمادة ٢٥٣ عقوبات.

وحيث من الثابت في الدعوى ان المتهم مصري الجنسية، وأنه مقيم في لبنان بصورة غير مشروعة تبعاً لانتهاه مدة اقامته وعدم تجديدها وفقاً للقوانين والانظمة المرعية الاجراء، مما اقتضى الاشارة إليه، لاجراء المقتضى القانوني بهذا الشأن من جانب النيابة العامة الاستثنائية في بيروت.

وحيث ان المحكمة ترى بالنظر لخطورة المتهم محي ع. ووفقاً للقانون:

أ - تجريده من حقوقه المدنية منذ اليوم الذي يصبح فيه الحكم مبرماً حتى انقضاء السنة العاشرة على تنفيذ العقوبة الاصلية سنداً للمادة ٦٢ من قانون العقوبات.

ب - اسقاطه من الولاية على اولاده القاصرين سنداً للمادة ٧٢ ق.ع. وتدوين مضمون التنازل والمنطوي على تنازل المتهم عن حق الولاية على الاولاد وعلى بقائهم في عهدة المدعية المسقطه ه. ر. ولولايتها للعمل به لدى المراجعة المختصة عند الاقتضاء.

ج - طرد المتهم من الاراضي اللبنانية فور انقضاء مدة العقوبة المحكوم بها.

### لذلك

وبعد الاستماع إلى مطالعة النيابة العامة، إلى الدفاع وإلى المتهم الذي اعطي الكلام الأخير، تحكم بالإجماع:

١ - بتجريم المتهم محيي ع. بجناية المادة ٥٠٥ في ١ من

عقوبات/٤٤ وبنزاع عقوبة الأشذل الشافة به مدة أربع سنوات وبرفع عقوبته إلى ست سنوات أشعلاً شافة سناً للمواد ٥١١ و٥١٢ و٥٠٦ معطوفة على المادة ٢٥٧ ق. عقوبات وعلى أن تحسب له مدة توقيفه .

٢ - باسقاطه من الولاية على اولاده القاصرين سناً للمادة ٧٢ ق.ع. و٩٠ ق.ع.

٣ - بطرده من الاراضي البلدية فور انقضاء العقوبة.

٤ - لإجراء المقتضى بشأن جرم الاقامة غير المشروعة.

٥ - بتدريك المحكوم عليه الرسوم والمصاريف.

(محكمة الجنائيات في بيروت) الرئيس: لبيب زوين،  
المستشاران: وال مرقتضي وفادة عون).



## ٢٧ - محاكمة الراشد بصورة سرية لتعلقها

بالآداب العامة والأخلاق العامة خاضعاً للتقدير

رئيس محكمة الجنايات وفقاً لسلطته الاستثنائية

بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٣٠ اجتمعت الغرفة السادسة الجزائية  
من محكمة التمييز مؤلفة من الرئيس رالف الرياشي والمستشارين  
غسان فواز وبركان سعد،

جرى التدقيق في استدعاء التمييز المقدم بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٨  
والمسجل لدى قلم هذه المحكمة برقم الأساس ٢٠٠٦/٣١٥.

تذاكرت المحكمة بمقتضى القانون.

ومن ثم، وبحضور ممثل النيابة العامة لتمييزية القاضي  
سيهر، الحركة والكاتب السيد أنور شريم، أفهم القرار الآتي:

### باسم الشعب اللبناني

أن محكمة التمييز، الغرفة السادسة الجزائية،

لدى التدقيق والمذاكرة،

تبين أن المستدعي أحمد كامل شلهوب، وكيله المحامي حسين  
فتيش، تقدم بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٨، وعن طريق قلم هذه المحكمة،  
باستدعاء تمييز بوجه كل من الحق العام (.....) بولايته

الجبرية على ولده القاصر (.....)، وذلك طعنًا بالقرار رقم ٦٨/ الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ عن محكمة الجنايات في لبنان الجنوبي والمنتهي إلى تجريم المستدعي المذكور بالجناية المنصوص عليها في المادة ٥٠٧ عقوبات، وإنزال عقوبة الأشغال الشاقة به من أجلها مدة ست سنوات، وتخفيف هذه العقوبة سناً للمادة ٢٥٢ عقوبات إلى الأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات وحساب مدة توقيفه، والزامه بأن يدفع إلى المدعي حيدر عباس مازح مبلغ خمسة ملايين ليرة لبنانية، وتضمنه الرسوم والمصاريف القانونية.

وقد طلب المستدعي قبول طلب التمييز شكلاً وأساساً، ونقض القرار المطعون فيه، والحكم مجدداً بمنحه أوسع الأسباب التخفيفية سناً للمادة ٢٥٢ عقوبات، وتخفيض العقوبة إلى سنة بقرار مغل أو الحكم مجدداً بوقف التنفيذ سناً للمادة ١٦٩ عقوبات، وقد احتفظ بحق الإدلاء بدفاعه في الأساس وهو أدلى بثلاثة أسباب استند إليها لطلب النقض،

**بناءً عليه،**

**أولاً: في الشكل،**

حيث أن استدعاء التمييز يستجمع مائر الشروط الشكلية فيقتضي قبوله في الشكل.

**ثانياً: في الأساس:**

**١ - عن السبب الأول،**

حيث أن المستدعي يأخذ على القرار المطعون فيه الذهول عن

القانون والخطأ في تطبيقه سنداً لفقرة (ب) من المادة ٢٩٦ أصول المحاكمات الجزائية، وذلك لأن القرار صدر بالصورة الوجيهة على الرغم من إرجاء موعد إفهامه مرتين وصدوره في غير مواعده المحدد أصلاً بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٦، وكان ينبغي إصداره بمثابة الوجيه.

وحيث أن صدور القرار بالصورة الوجيهة أم سوى ذلك من الصور القانونية إنما يكون مرتبطاً بالإجراءات المتعلقة بالمحاكمة والتي آلت إلى صدور القرار بحيث أن حصول تلك الإجراءات وجاهياً تقضي قانوناً إلى صدور القرار بالصورة الوجيهة دون أن يكون إرجاء موعد إفهام القرار وإصداره سبباً لصدوره خلافاً لهذه الصورة.

وحيث أنه من العودة إلى محضر ضبط المحاكمة الجنائية يتبين أن إجراءات محاكمة المستدعي قد تمت بحضوره أي بالصورة الوجيهة حتى جلسة المحاكمة الختامية، وبالتالي فإن صدور القرار المطعون فيه، وفقاً للصورة الوجيهة بحق المستدعي يكون سنداً إلى أحكام القانون.

وحيث أن السبب المدعى به يكون مستوجب الرد.

## ٢ - عن السبب الثاني:

حيث أن المستدعي يدلي تحت هذا السبب باغفال الأصول المفروضة والإخلال بالقواعد الجوهرية المتعلقة بأعمال المحاكمة، وذلك لأن كافة جلسات المحاكمة جرت بالصورة العلنية، هي حين أن موضوع الدعوى يتعلق بالاعتداء على قاصر، وكان يقتضي إجراء الجلسات بصورة سرية وحضور مندوب الأحداث تطبيقاً للأصول والمبادئ القانونية العائدة لقانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر رقم ٤٢٢/٢٠٠٢.

وحيث أن ما يثيره المستدعي في إطار السبب المدلى به إنما يتعلق بإجراءات محاكمة القاصر حيث يقتضي قانوناً عقد الجلسات بصورة سرية وبحضور المندوب عن اتحاد حماية الأحداث، في حين أن الدعوى الحاضرة تتعلق بمحاكمة راشد وهو المستدعي المتهم بالاعتداء جنسياً على القاصر (.....)، ويبقى أن عقد جلسات محاكمة الراشد بصورة سرية لتعلقها بالآداب العامة والأخلاق العامة خاضعاً لتقدير رئيس محكمة الجنايات وفقاً لسلطته الإستتاسبية بهذا الشأن على ما نصت عليه المادة ٢٤٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وحيث أن السبب المدلى به يكون مستوجب الرد.

### ٣ - من السبب الثالث:

حيث أن المستدعي بأحق على القرار المطعون فيه تحت هذا السبب الأخير تشويه الوقائع عملاً بالفقرة (ج) من المادة ٢٩٦ أ.م.ج. لأنه أورد في حيثياته القانونية أن المتهم المستدعي اعترف أمام محكمة الجنايات بأنه لاط عدة مرات بالولد القاصر، في حين أن المستدعي أفاد أمام المحكمة بأنه لا يذكر عدد المرات التي مارس فيها اللواط مع القاصر (.....).

وحيث أنه من العودة إلى محضر ضبط المحاكمة الجنائية يتبين أن المستدعي أفاد معترفاً في جلسة ٢٠٠٦/٦/٢٦ بالتهمة المسندة إليه وأنه لا يذكر عدد المرات التي مارس فيها اللواط مع القاصر.

وحيث أن اعتراف المستدعي لهذه الجهة يفيد بصورة واضحة لا لبس فيها عن ممارسته اللواط مع القاصر لأكثر من مرة، وبالتالي

فأن ما أورده القرار لجهة اعتراف المستدعي بأنه لاط القاصر عدة مرات لا يؤلف تشويهاً لهذه الواقعة لاسيما وأن المستدعي لم يدل بأنه لاط القاصر مرة واحدة فقط.

وحيث أن السبب المدلى به يكون مستوجب الرد.

وحيث أن المستدعي بتقديمه لهذه المراجعة، دون تضمينها أسباباً للنقض تتسم بالجديّة ومبنية على معطيات واقعية أو قانونية من شأنها أن توفر امكانية قبول إستدعاء التمييز، يكون قد أساء استعمال حقه في التقاضي، وترى هذه المحكمة التزامه لأجل ذلك بغرامة قدرها أربعماية ألف ليرة لبنانية سنداً لأحكام المادة ٣٢١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

لذلك

تقرّر بالإجماع:

أولاً: قبول رستدعاء التمييز في الشكل.

ثانياً: رد الإستدعاء في الأساس وإبرام القرار المطعون فيه.

ثالثاً: إلزام المستدعي أحمد كامل شلهوب بغرامة قدرها أربعماية ألف ليرة لبنانية سنداً لأحكام المادة ٣٢١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

رابعاً: تضمين المستدعي النفقات القانونية كافة.

قراراً صدر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٣٠.

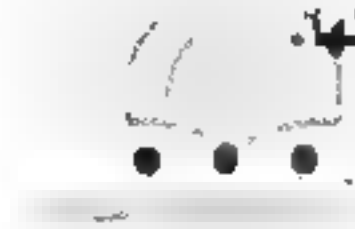


(محكمة التمييز الجزائية - الغرفة السادسة - الرئيس: رالف  
الرياشي، المستشاران: غسان فواز وبركان سعد - أساس ٢٠٠٦/٣١٥  
- قرار ٢٠٠٦/٢٧٠ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٣٠).



## ٢٨ - مخالفة الآداب/«عَبْدَةُ الشَّيْطَان»

لا صَبْرَةَ لاختلاف الوصف الجرمي بين كلا الملاحقين  
طالما ان الافعال هي عينها.



عدم جواز ملاحقة الفعل الجرمي إلا مرة واحدة



حيث يتبين ان المدعى عليه عرض في مذكرته الموصى إليها انه  
كان مجنداً في الجيش اللبناني، بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٦ أوقف بسبب  
فراره من الخدمة وحرى التحقيق معه وسلم إلى الشرطة العسكرية  
للتحقيق معه وقد احيلت محاضر التحقيق بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٢  
بناء لإشارة حضرة مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية إلى  
جانب النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان التي عادت واحالتها

إلى نظريتها في بيروت بحسب الصلاحية المكاثية، وقد ادعت هذه الأخيرة بحقه أمام هذه المحكمة، وبتاريخ ٢٠٠٥/١/٧ أصدرت حكماً في الدعوى ولم يصر إلى استئنافه من قبل النيابة العامة وقد رضى هو أيضاً للحكم ونفذه، ولكن بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٦ أشار حضرة مفوض الحكومة المعاون لدى المحكمة العسكرية بإحالة أصل المحاضر إلى فصيلة البرج مع المدعى عليه، وبعد ذلك أحيلت الأوراق جميعها إلى مفرزة بيروت القضائية الثانية حيث استجوب مجدداً وأحيلت الأوراق إلى النيابة العامة التي ادعت بحقه أمام هذه المحكمة بموجب الدعوى الحاضرة، وتأسيساً على ذلك أدلى المدعى عليه بعدم جواز ملاحقته بموجب هذه الدعوى بالاستناد إلى المادة ١٨٢ من قانون العقوبات التي تنص على عدم جواز ملاحقة الفعل الواحد إلا مرة واحدة وإلى المادة ٢٧٦ أ.م.ج. التي تنص على عدم جواز ملاحقة الفعل ذاته وإن أعطي وصفاً آخر، ومن جهة ثانية أدلى المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لسبب يحول دون سماعها أو السير بها قبل البعث في موضوعها وذلك لبطلان إجراءات التحقيق الأولي لعدم جواز إحالة طلب التحقيق مباشرة من قبل مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية إلى الضابطة العدلية كون ذلك يشكل مخالفة لأحكام المادة ٤٠ أ.م.ج.، وأدلى أيضاً أن التحقيقات الأولية باطلة لمخالفتها نص المادة ٤٧ أ.م.ج. لعدم تنبيه المدعى عليه أثناء هذه التحقيقات إلى حقوقه المنصوص عليها في المادة المذكورة، وأدلى أخيراً بانتفاء مسؤوليته وبعدم جواز ملاحقته لعدم قدرته على الاستيعاب والادراك وأن ذلك ثابت بموجب التقارير الطبية المرفقة بالمذكرة، وخلص إلى طلب عدم قبول الدعوى وردها للأسباب المبينة.

وحيث من نحو أول، فإن المدعى عليه يدفع بعدم جواز ملاحقة

الفعل الجرمي الا مرة واحدة مستنداً إلى نص المادة ١٨٢ عقوبات  
والمادة ٢٧٦ م.ج.

وحيث انه للوقوف على مدى قانونية هذا الدفع يقتضي معرفة  
ما إذا كان الفعل الجرمي الذي يلاحق به المدعى عليه بموجب  
الدعوى الحاضرة هو الفعل عينه الذي لُوحق به وحكم عليه من  
أجله بموجب الحكم الصادر عن هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٠٥/١/٧  
في الدعوى رقم أساس ١٩٨٦/٢٠٠٤.

وحيث يتبين من ادعاء النيابة العامة في الدعوى المسمى إليها  
والمسند إلى المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ من قانون العقوبات ومن محضر  
التحقيق لدى الشرطة العسكرية ان العمل موضوع الملاحقة في  
تلك الدعوى هو انتماء المدعى عليه إلى جمعية «عبدة الشيطان»  
وممارسة الطقوس الخاصة بهذه الجمعية والمخالفة للقانون وهي  
تتمثل بذبح الهررة وسماع الموسيقى الصاخبة وممارسة الجنس.

وحيث انه بنتيجة الادعاء المشار إليه صدر حكم من هذه  
المحكمة بحق المدعى عليه بتاريخ ٢٠٠٥/١/٧ وقضى بإدانتته سنداً  
للمادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ من قانون العقوبات، وأوضح ان هذه الادانة  
سببها اقدام المدعى عليه على الانتماء إلى جمعية «عبدة الشيطان»  
وممارسة عاداتها المتمثلة بممارسة الجنس وقطع رأس هرة ووضع  
دمائها في ابريق ورسم شعار الصليب المقلوب.

وحيث يتبين من الادعاء العام الحاضر انه مسند إلى المواد  
٧٥٨ و ٧٧٠ و ٧٦٢ و ٥٢٣ من قانون العقوبات، ومن الاطلاع على  
محاضر التحقيق الاولي المسند إليها الادعاء يتبين ان المحضرين  
المنظمين من قبل الشرطة العسكرية هما عينهما موضوع الدعوى

السابقة ويضاف إليهما محضر فصيلة البرج رقم ٢٠/٤٦٢ تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٦ ومحضر مفرزة بيروت القضائية الثانية رقم ٢٠٢/٨٩٨ تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٧ وإن الأفعال موضوع هذه المحاضر تتمثل بانتفاء المدعى عليه إلى جمعية «عبدة الشيطان» وممارسة شعائرها المشار إليها أعلاه.

وحيث أنه ثابت من الحكم الصادر عن هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٠٥/١/٧ في الدعوى رقم أساس ٢٠٠٤/١٩٨٦ أن المدعى عليه أدين من أجل انتمائه إلى جمعية سرية بمفهوم المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات، أي أن غرضها مخالف لقانون وقد استثبتت مخالفة غرضها للقانون من أنه يتمثل بممارسة الجنس ويقطع رأس الهرة ويرسم شعار الصليب المقلوب.

وحيث أن الادعاء العام الحاضر يستند إلى مخالفة الآداب والسلامة العامة، وإلى مخالفة الأنظمة الإدارية، وإساءة معاملة حيوان داجن، وممارسة الدعارة، وإن هذه الأفعال - في حال ثبوتها - يكون قد ارتكبها المدعى عليه في معرض انتمائه لجمعية «عبدة الشيطان» وقد استند إليها الحكم الصادر في الدعوى السابقة لاعتبار هذه الجمعية سرية بمفهوم المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات وللاستثبات من أن غرضها مخالف للقانون كي تعتبر العناصر الجرمية المشترطة لتحقيق جنحة المادة المذكورة متوافرة.

وحيث تبعاً لذلك تكون الأفعال موضوع الدعوى العامة الحاضرة ليست مستقلة عن تلك التي تمت ملاحقة المدعى عليه بشأنها في الدعوى السابقة، بل على العكس فإن هذه الأفعال هي التي تم الاستناد إليها مجتمعة لادانته بجنحة المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات، أي أن مجموع هذه الأفعال أدى إلى تشكيل العناصر

الجرمية للجنحة المذكورة والتي تعتبر اشد من كل من الجنح الاخرى  
موضوع الدعوى الحاضرة كون عقوبتها اشد من عقوبة كل من  
الجنح المشار إليها.

وحيث بعد اعطاء الوصف الجرمي الاشد لمجموع الافعال  
المشار إليها وادانة المدعى عليه بهذا الوصف لا يجوز بحسب  
المادة ١٨٢ من قانون العقوبات ملاحقته بكل من هذه الافعال على  
حده بموجب دعوى أخرى وانزال عقوبة كل فعل منها به، لأنه سبق  
ولوحق وادين بهذه الافعال، ولا تأثير للوصف المعطى في كل من  
الملاحقتين طالما ان الافعال الجرمية موضوع الملاحقتين هي عينها،  
إذ أن المقصود بعبارة «الفعل الواحد» الواردة في المادة المذكورة هو  
الفعل المادي الجرمي بغض النظر عما يمكن ان يحتمله من اوصاف  
قانونية.

وحيث تأسيساً على ما تقدم يقتضي اعلان عدم جواز ملاحقة  
المدعى عليه بالافعال المنسوبة إليه في الدعوى العامة الحاضرة  
كونه لوحق وادين بها سابقاً.

وحيث في ضوء هذه النتيجة لم يعد ثمة ما يستدعي البحث  
في الدفع الشككية الاخرى المثارة من قبل المدعى عليه.

### لذلك

نقرر. اعلان عدم جواز ملاحقة المدعى عليه خ.ي.

بالافعال المنسوبة إليه في الدعوى العامة الحاضرة كونه لوحق  
وادين بها سابقاً، وبالتالي عدم قبول هذه الدعوى في شقها المساق  
بحقه.

(القاضي المنفرد الجزائي في بيروت - الرئيس زياد مكنّا - قرار  
صادر بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٢ - دعوى الحق العام/خ.ي.).



## ٢٩ - وسطاء الفسق والفجور

«لا يعاقب القانون الضّوادين فقط، أي الذين يعترفون  
بالتحريض على الفسق والفجور أو تسهيله أو المساعدة عليه لحساب  
الغير نظير أجر يتقاضونه، بل تعاقب من يجعلون من انفسهم وسطاء  
في الفسق والفجور ولو لم تكن لديهم فكرة الكسب».

(الموسوعة الجنائية - جندي عبد الملك - في التحريض على  
الفسق والفجور - الجزء ٢ - صفحة ٢٠٤ و٢٠٥).



## ٣٠ - الاستمتاع بين الزوجين

الشريعة الإسلامية لم تشترط شكلاً لعقد الزواج فهو يتم بإيجاب وقبول الزوجين ليحل استمتاع كل منهما بالآخر على الوجه المشروع.



أركان جريمة هتك العرض هي ثلاثة:

أولهما، فعل مناف للأداب يقع على جسم المجنى عليها.  
وثانيهما، أن تكون سن المجنى عليها أقل من ثماني عشرة سنة.  
وثالثهما، القصد الجنائي.



### المبدأ القانوني:

لا محل للعقاب على هتك عرض الصغير الذي لم يبلغ الثامنة عشرة سنة إلا إذا كان الفعل غير مشروع في ذاته. أما إذا كان مشروعاً كما لو كان صادراً من الزوج في حدود المتاع المباح له شرعاً فلا عقاب، ولو كان الزوجة دون الثامنة عشرة، ذلك أن الشريعة الإسلامية لم تشترط شكلاً لعقد الزواج فهو يتم بإيجاب وقبول الزوجين ليحل استمتاع كل منهما بالآخر على الوجه المشروع ويجعل لكل منهما حقوقاً قبل صاحبه وواجبات عليه وما ورد في

المادة ٩٩/٤ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ من أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ فإنما يكون ذلك عند إنكار الزوجية أما إذا كن الزوجين مقرين فإن المقر يعامل بإقراره.

### المحكمة:

«من حيث إن واقعة الدعوى تتحصل فيما أبلغ به محمد علي مصطفى في محضر قسم بوليس محرم بك المؤرخ ١٩٥٧/٣/٢٥ من أنه بتاريخ ١٩٥٧/٣/٩ خرجت ابنته المدعوة وداد محمد علي من المنزل ولم تعد وأنه ظل يبحث عنها حتى يوم ١٩٥٧/٣/١٧ فلم يعثر عليها وحرر محضراً عن غيابها بذلك التاريخ رقم ٢٢ أحوال القسم وأنه عثر أخيراً بمنزله على خطابات مضيئة بين كتب ابنته المذكورة موجهة إليها من شخص يدعى وحيد علي فأخذ يتحرى ويبحث عن ذلك الشخص حتى علم أن شخصاً يدعى سمير كان يقابلها فتوجه إليه وسأله عنها فأرشده عن شخص يدعى جوزيف نجيب جرجس وهو طالب بالمدرسة المرقسية الثانوية وقال إنه هو الذي أرسل إليها هذه الخطابات ووعد بإحضاره ولما حضر وعده بأنه سيعمل على عودة الفتاة حالاً ولكنه عاد وأنكر صسته بها كما أنكر أنه أرسل إليها خطابات وقرر والد الفتاة أن يعتقد أن اسم وحيد علي بالخطابات هو اسم مستعار لجوزيف نجيب جرجس المذكور وقدم للمحقق ثلاثة عشر خطاباً بتوقيع وحيد علي وصورة فوتوغرافية لجوزيف نجيب جرجس قال إنه حصل عليها من صديقه سمير للتعرف عليه.

«وحيث إن جوزيف نجيب جرجس اعترف بأنه يعرف وداد محمد علي وأن صلته بها صلة صداقة وأنكر صدور الخطابات



منه ومعرفته للمدعو سمير زحاري الذي ارشد عنه كما انكر أنه وعد والد الفتاة بأنه يعمل على عودتها. وطلب منه المحقق تقديم ما معه من أوراق فقدم له ورقة به موضوع عن (عيد الأم) وورقة أخرى عن موضوع (إلى روح الثورة) وورقة خاصة بفريق كشافة وبطاقة باسم ميشيل أسعد واصف وورقة بها خطاب غرامي إلى شخصية مجهولة (حبيبتي العزيزة بلبل) وبطاقة شخصية مدرسية ومفكرة سنة ١٩٥٧ وبها أوراق منزوعة من تاريخ ٢٩ يناير إلى ٢ فبراير وجدت ضمن الخطابات المقدمة من والد الفتاة ولما واجه المحقق جوزيف نقيب جرجس بذلك اعترف بأن هذه الأوراق من المفكرة وأن سمير زحاري طلب منه ورقاً فأعطاه إياها وأن سمير هو لذي كتب الخطابات المدونة بها.

وحيث إنه بمراجعة الخطابات الضع أنها تتضمن عبارات هرامية وأزجال ومقطوعات:

وحيث إنه بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٧ حرر ضابط مباحث بندر سوماج محضراً ذكر فيه أن جريدة الجمهورية الصادرة بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٧ نشرت صورة فتاة تدعى وداد محمد علي عمرها ١٥ سنة خرجت من منزل والدها بالاسكندرية يوم ٩/٣/١٩٥٧ ولم تعد وكانت تلبس فستاناً أحمر به نقط - وذكر ضابط المباحث أنه أثناء تحقيق محضر تحري للمدعو محمد يسن السيد وله سوابق بمحاظنة بور سعيد والأزبكية ولعطارين علم أنه تقيم معه فتاة تنطبق عليها الأوصاف الواردة بجريدة الجمهورية وأكدت التحريات أن الفتاة هي نفسها المتعينة وأنها تقيم بناحية ادفا طرف قريب لملتهم فاحضرها وتحقق من الصورة المنشورة بجريدة الجمهورية أنها نفس الفتاة.

وحيث إن بسؤال وداد محمد علي رشاد بمحضر ضابط  
مباحث سوهاج المذكور اعترفت أنها خرجت من منزل والدها في  
١٩٥٧/٤/٧ بمفردها لسوء تفاهم بينها وبين أهلها لأنهم كانوا  
يضربونها وتوجهت إلى القاهرة حيث نزلت في أحد الفنادق وتعرف  
على المتهم وتزوجته زواجا عرفيا وأنها تقيم معه الآن بصفتها زوجته  
وأنه أحضرها إلى ادعا بزعم أن له أطيافا فيها وقبض عليه بعد  
ذلك وأرشدت عن أهلها بالاسكندرية وقالت إن المتهم وهو زوجها  
أخذ منها العقد.

وحيث أن المتهم قرر في نفس المحضر بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٨  
أنه تزوج المجنى عليها بعقد عرفي مؤرخ ١٩٥٧/٢/١٢ لأنه لم يكن  
يملك مصاريف رسوم العقد الرسمي وقال إن العقد العرفي موجود  
بمنزله وأن المجنى عليها احتفظت بالعقد معه.

وحيث إنه بالاطلاع على شهادة ميلاد المجنى عليها تبين أنها  
من مواليد ٢١ أبريل سنة ١٩٤١.

وحيث إن أركان جريمة هتك العرض كما تضمنتها المادة ٢٦٩  
مقوبات هي ثلاثة: أولها فعل مناف للآداب يقع على جسم المجنى  
عليها. وثانيها أن تكون سن المجنى عليها أقل من ثماني عشرة سنة.  
وثالثها القصد الجنائي.

وحيث إنه لا محل للعقاب على هتك عرض الصغير الذي لم  
يبلغ الثمانية عشرة سنة، إلا إذا كان الفعل غير مشروع في ذاته أما  
إذا كان مشروعاً كما لو كان صادراً من الزوج في حدود المتاع المباح له  
شروعاً فلا عقاب ولو كان سن الزوجة دون الثامنة عشرة، (المرحوم  
أحمد أمين - شرح قانون العقوبات طبعة ١٩٢٢ صفحة ٤٢٤).

وحيث إن المتهم والمجنني عليها أقرّا أنّهما زوجين بمقد عرفي  
(...).

(المحامية/مصر - العدد الثامن، السنة ٢٩ صفحة ١٠٨٧ - حكم  
صادر عن محكمة محرم بك الجزائرية بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٨).



## الملاحق

- ملحق رقم ١: الجرائم المخلة بالاخلاق والآداب العامة.
- ملحق رقم ٢: الاتفاقية الدولية ضد الاستعباد الجنسي للنساء والفتيات.
- ملحق رقم ٣: العنف ضد النساء.





مرکز تحقیقات کتاب و اسناد

## ملحق رقم (١)

### الجرائم المخلفة بالاخلاق والآداب العامة

(المواد ٥٠٣ حتى ٥٣٦ من قانون العقوبات اللبناني)

#### النبذة ١ - في الاختصاص

المادة ٥٠٣ - من اكره غير زوجه بالعنف والتهديد على الجماع عوقت بالاشغال الشاقة خمس سنوات على الأقل.

ولا تنقص العقوبة عن سبع سنوات إذا كان الممتدى عليه لم يتم الخامسة عشرة من عمره.

المادة ٥٠٤ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من جامع شخصاً غير زوجه لا يستطيع المقاومة بسبب نقص جسدي أو نفسي أو بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع.

المادة ٥٠٥ - من جامع قاصراً دون الخامسة عشرة من عمره عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة.

ولا تنقص العقوبة عن خمس سنوات إذا كان الولد لم يتم الثانية عشرة من عمره.

ومن جامع قاصراً اتم الخامسة عشرة من عمره ولما يتم الثامنة عشرة عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين (اضيفت هذه الفقرة بمقتضى المادة ٢١ من المرسوم الإشتراعي ١١٢/٨٢).

**المادة ٥٠٦ -** إذا جامع قاصراً بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة من عمره أحد أصوله شرعياً كان أو غير شرعي أو أحد اصهاره لجهة الأصول وكل شخص يمارس عليه سلطة شرعية أو فعلية أو أحد خدم أولئك الأشخاص عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة.

ويقضي بالعقوبة نفسها إذا كان المجرم موظفاً أو رجل دين أو كان مدير مكتب استخدام أو عاملاً فيه فارتكب الفعل مسيئاً استعمال السلطة أو التسهيلات التي يستمدّها من وظيفته.

## **النبذة ٢ - في الفحشاء**

**المادة ٥٠٧ -** من أكره آخر بالعنف والتهديد على مكابدة أو اجراء فعل مناف للحشمة عوقب بالاشغال الشاقة مدة لا تتقص عن اربع سنوات.

ويكون الحد الأدنى للعقوبة ست سنوات إذا كان المعتدى عليه لم يتم الخامسة عشرة من عمره.

**المادة ٥٠٨ -** يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة عشر سنوات على الاكثر من لجأ إلى ضروب الحية أو استفاد من علة أمرئ هي جسده أو نفسه فارتكب به فعلاً منافياً للعشمة أو حملة على ارتكابه.

**المادة ٥٠٩ -** من ارتكب بقاصر دون الخامسة عشرة من عمره، فعلاً منافياً للعشمة أو حملة على ارتكابه عوب بالاشغال الشاقة المؤقتة.

ولا تنقص العقوبة عن اربع سنوات إذا لم يتم الولد الثانية عشرة من عمره.

**المادة ٥١٠ -** كل شخص من الأشخاص الموصوفين في المادة الـ ٥٠٦ يرتكب بقاصر بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة من عمره فعلاً منافياً أو يحمله على ارتكابه يعاقب بالاشغال الشاقة مدة لا تزيد على عشر سنوات.

### **احكام شاملة للنبيذات السابقة**

**المادة ٥١١ -** ترفع العقوبات المنصوص عليها في المواد الـ ٥٠٢ إلى ٥٠٥ و ٥٠٧ إلى ٥٠٩ على النوا الذي ذكرته المادة الـ ٢٥٧ إذا كان المجرم أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الـ ٥٠٦.



**المادة ٥١٢ -** تشدد بمقتضى أحكام المادة الـ ٢٥٧ عقوبات الجنايات المنصوص عليها في هذا الفصل.

إذا اقترفها شخصان أو أكثر اشتركوا في التغلب على مقاومة المعتدى عليه أو تعاقبو على إجراء الفحش به.

إذا أصيب المعتدى عليه بمرض زهري أو بأي مرض آخر أو اذى تسبب عنهما تعطيل تزيد مدته عن عشرة أيام أو كانت المعتدى عليها بكراً هازلت بكارتها.

إذا أدت إحدى الجنايات السبق ذكرها إلى موت المعتدى عليه ولم يكن الفاعل قد اراد هذه النتيجة فلا تنقص العقوبة عن اثني عشرة سنة.

**المادة ٥١٣ -** كل موظف راود عن نفسها زوجة سجين أو موظف أو شخص خاضع لمراقبته أو سبطته أو راود إحدى قريبات ذلك الشخص عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة.

وتنزل العقوبة نفسها بالموظف الذي يراود عن نفسها زوجة أو قريبة شخص له قضية منوط فصحها به أو برؤسائه.

تضاعف العقوبة إذا نال المجرم أربه من إحدى النساء الذكورات آنفاً.

### النبتة ٣ - في الخطف

**المادة ٥١٤ -** من خطف بالخداع أو العنف فتاة أو امرأة بقصد الزواج عوقب بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات.

**المادة ٥١٥ -** من خطف بالخداع أو العنف أحد الأشخاص ذكراً كان أو أنثى بقصد ارتكاب الفجور به عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وإذا ارتكب الفعل المذكور فلا تنقص العقوبة عن سبع سنوات.

**المادة ٥١٦ -** تفرض العقوبات السابقة إذا ارتكب الفعل دون خداع أو عنف على قاصر لم يتم الخامسة عشرة من عمره.

**المادة ٥١٧ -** يستفيد من الأسباب المخففة المنصوص عليها في المادة ال ٢٥١ المجرم الذي يرجع لمخطوف من تلقاء نفسه في خلال ثمانين واربعين ساعة إلى مكان امين ويميد إليه حريته دون ان يرتكب به فعل مناف للحياء أو جريمة أخرى جنحة كانت أو جناية.

## النبتة ٤ - في الاغواء والتتهتك وخرق

### حرمة الاماكن الخاصة بالنساء

المادة ٥١٨ - من اغوى فتاة بوعد الزواج ففض بكارتها عوقبت  
إذا كان الفعل لا يستوجب عقاباً أشد بالحبس حتى ستة أشهر  
وبغرامة اقصاها ألف ليرة ليرة أو بإحدى العقوبتين.

في ما حلا الاقرار لا يقبل من ادلة الثبوت على المجرم إلا ما  
نشأ منها عن الرسائل والوثائق الأخرى التي كتبها.

المادة ٥١٩ - من لمس أو دُعب بصورة منافية للحياء قاصراً  
دون الخامسة عشرة من عمره ذكراً كان أو أنثى أو امرأة أو فتاة  
لهما من العمر خمس عشرة سنة دون رضاهما عوقب بالحبس مدة  
لا تتجاوز الستة أشهر.

المادة ٥٢٠ - من عرض على قاصر دون الخامسة عشرة من  
عمره عملاً منافياً للحياء أو وجهه إليه كلاماً مخلاً بالحشمة عوقب  
بالتوقيف التكميري أو بغرامة لا تزيد عن مئتين وخمسين ليرة أو  
بالعقوبتين معاً.

المادة ٥٢١ - كل رجل تنكر بزي امرأة فدخل مكاناً خاصاً  
بالنساء أو محظوراً دخوله وقت الفعل لغير النساء عوقب بالحبس  
لاكثر من ستة أشهر.

## أحكام شاملة

**المادة ٥٢٢ - (المعدلة بقانون ٥ شباط سنة ١٩٤٨) :** إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى لجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة وإذا كان صدر حكم بالقضية علق تنفيذ العقاب الذي فرض عليه.

يعاد إلى الملاحقة أو تنفيذ العقوبة قبل انقضاء ثلاث سنوات على الجنحة وانقضاء خمس سنوات على الجنابة إذا انتهى الزواج أما بطلاق المرأة دون سبب مشروع أو بالطلاق المحكوم به لمصلحة المعتدى عليها.



**في الحض على الفجور والتعرض**

**للاخلاق والآداب العامة**

**الفبذة ١ - في الحض على الفجور**

**المادة ٥٢٣ - (المعدلة بقانون ٥ شباط سنة ١٩٤٨) :** من اعتاد حض شخص أو أكثر ذكراً كان أو أنثى لما يبلغ الحادية

والعشرين من عمره على الفجور أو الفساد أو على تسهيلهما له أو مساعدته على اتیانهما عوقت بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من مئتين وخمسين إلى ألفين وخمسمائة ليرة.

ويعاقب العقاب نفسه من تعاطى الدعارة السرية أو سهلها .

**المادة ٥٢٤ -** يعاقب بالحبس سنة على الأقل وبغرامة لا تنقص عن ألف ليرة من اقدم ارضاء لاهواء الفير على اغواء أو اجتذاب أو ابعاد امرأة أو فتاة دون الحادية والعشرين من عمرها ولو برضاها أو امرأة أو فتاة في الحادية والعشرين من العمر باستعمال الخداع أو العنف أو التهديد أو بمصرف البصود أو غير ذلك من وسائل الاكراه.

**المادة ٥٢٥ -** يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبالفغرامة من مئتين وخمسين إلى ألفين وخمسمائة ليرة من اقدم باستعماله الوسائل المذكورة في المادة السابقة على استبقاء شخص رضاً عنه ولو بسبب دين له عليه في بيت الفجور أو اكرهه على تعاطي الدعارة.

**المادة ٥٢٦ -** من اعتاد ان يسهل بقصد الكسب اغواء العامة على ارتكاب الفجور مع الفير ومن استعمل إحدى الوسائل المشار إليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة الـ ٢٠٩ لاستجلاب الناس إلى الفجور يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالفغرامة من مئة إلى ألف ليرة.

**المادة ٥٢٧ -** كل امرئ لا يتعاطى مهنة بالفعل فاعتمد في كسب معيشته أو بعضها على دعارة الغير عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مئة إلى ألف ليرة.

**المادة ٥٢٨ -** يعاقب على المحاولة في الجنح المنصوص عليها في المواد ال ٥٢٢ إلى ٥٢٥.

**المادة ٥٢٩ -** تشدد بمقتضى حكم المادة ال ٢٥٧ العقوبات التي تنص عليها المواد المذكورة إذا كان المجرمون ممن وصفوا في المادة ال ٥٠٦.

**المادة ٥٣٠ -** يمكن القضاء بالإخراج من البلاد وبالحرية المراقبة عند الحكم في إحدى الجنح المنصوص عليها في هذه النبذة، ويقضى أيضاً بأفعال المحل.

## **النبذة ٢ - في التعرض للأداب**

### **والاخلاق العامة**

**المادة ٥٣١ -** يعاقب على التعرض للأداب العامة باحدى الوسائل المذكورة في الفقرة الأولى من المادة ال ٢٠٩ بالحبس من شهر إلى سنة.

**المادة ٥٣٢ -** يعاقب على التعرض للاخلاق العامة بإحدى الوسائل المذكورة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الـ ٢٠٩ بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من مئة إلى ألف ليرة (حددت هذه الغرامة بمقتضى المادة ٥٠ من المرسوم الإشتراعي ٨٣/١١٢).

**المادة ٥٣٣ -** يعاقب بالعقوبات نفسها من أقدم على صنع أو تصدير أو توريد أو اقتناء كتابات أو رسوم أو صور يدوية أو شمسية أو أفلام أو اشارات أو غير ذلك من الأشياء المخلة بالحياة بقصد الاتجار بها أو توزيعها أو اعلان أو اعلم عن طريقة الحصول عليها .

**المادة ٥٣٤ -** كل مجاملة على خلاف الطبيعة يعاقب عليها بالحبس حتى سنة واحدة.

### **التبذة ٣ - في دعارة القاصرين**

**المادة ٥٣٥ -** كل قاصرة لم تتم الثامنة عشرة من عمرها اعتادت تعاطي الدعارة تطبق عليها تدابير الاصلاح الواردة في المواد الـ ٢٣٩ إلى الـ ٢٤٤ بحق مرتكبي الحنحة من القاصرين ما خلا الوضع في معهد تأديبي.

**المادة ٥٣٦ -** لا يقضي بوضع القاصرين في مؤسسة خاصة أو في مدرسة اصلاح ما لم يوجد معهد أو جناح مخصص بالفتيات التائبات يمكن قبول القاصرة فيه.





## **ملحق رقم (٢)**

### **الاتفاقية الدولية ضد الاستبعاد**

#### **الجنسي للنساء والفتيات**

**(Dixième Congrès des Nations unies pour la  
prévention du crime et le traitement des délinquants)**

**-Vienne, (Autriche) 10 - 17 Avril 2000**

### **Le nouveau traité mondial de lutte contre l'esclavage sexuel des femmes et des filles**

Des juristes mettent la dernière touche à un traité international historique qui fournira aux nations un instrument considérable leur permettant de lutter contre la traite des femmes et des enfants, un danger d'ordre mondial associé de manière croissante au crime organisé.

Chaque année dans le monde, des milliers de femmes et de filles, victimes de la traite, sont prises de leurs pays et orientées en masse vers un commerce sexuel illégal. Certaines quittent leur pays de leur gré,

mais d'autres sont forcées de se prostituer. Un projet de protocole au nouveau traité, la convention des Nations Unies contre le crime organisé transnational, a pour objectif de protéger les victimes innocentes et de sévir contre les trafiquants.

La convention et le protocole qui seraient tous les deux prêtés adoptés par l'Assemblée du millénaire des Nations Unies à la fin de l'an 2000 constitueront des points essentiels de discussion lors du dixième Congrès des Nations Unies pour la prévention du crime et le traitement des délinquants qui doit avoir lieu à Vienne en an 2000.

Ces dernières années, la traite a pris des proportions énormes car elle génère des bénéfices gigantesques et s'accompagne relativement rarement de risques. Dans nombre de pays, il n'existe pas de lois spécifiques contre la traite des personnes humaines, et il en existe peu concernant les femmes. La législation en vigueur n'est pas souvent appliquée et l'insuffisance de preuves permet souvent aux trafiquants de s'en tirer à bon compte.

### **Des milliers de prostituées illégales:**

Il y aurait aux Etats - Unis au moins 100000 prostituées immigrées, est - il écrit dans Schiavi (Esclaves), un livre publié en mai 1999, et écrit par Pino Arlacchi, directeur exécutif du Bureau des Nations Unies pour le contrôle des drogues et la prévention du crime. Quelque 40000 à 50000 Thaïlandaises travaillent illégalement comme prostituées au

japon, déclare le Rapport mondial des nations Unies. crime et la justice qui vient d'être publié récemment.

Le nombre de travailleuses sexuelles illégales dans l'Union européenne se situerait entre 200000 et un demi - million, dont deux tiers en provenance de l'Europe de l'Est et le reste de pays en développement estime le Rapport mondial.

La traite des femmes et des enfants des pays d'Europe centrale et orientale a connu une rapide expansion depuis l'ouverture, il y a près de 10 ans, des anciennes frontières de l'époque de la guerre froide. Selon une étude faite en 1999 par l'Organisation internationale pour les migrations (OMI), la traite pratiquée dans cette région, jadis très réduite, rivalise aujourd'hui avec celle des régions "traditionnelles", telles que l'Asie, l'Afrique et les Caraïbes.

En 1996 en Allemagne, les autorités ont noté que 1572 femmes, dont 80% provenaient des Etats d'Europe centrale et orientale et de la Communauté des Etats indépendants (CEI) d'après le rapport de l'OMI, étaient victimes de la traite sexuelle. A Vienne en 1995, quelque 670 femmes victimes de la traite ont été enregistrées, soit six fois plus qu'en 1990.

Les victimes rapportent très gros aux trafiquants. Aux Etats - Unis et au Japon, les prostituées asiatiques peuvent se vendre jusqu'à 20000 dollars pièce. En Belgique un trafiquant qui importait des

femmes en provenance d'Afrique les vendait 8000 dollars pièces. Les maisons closes aussi font de grosses affaires. Les prostituées russes en Allemagne gagneraient environ 7500 dollars par mois, dont 7000 au moins seraient prélevés par le tenancier de la maison close.

Dans les pays industrialisés comme dans les pays en développement, les gains réalisés par les maisons de prostitution et le prix des prostituées sont proportionnels à la demande élevée qui existe pour ces services. Dans certaines régions l'Asie, la demande s'est multipliée en raison de l'augmentation du tourisme sexuel, bien que Human Rights Watch rapporte que la demande locale s'est également beaucoup accrue dans cette région.

Les enjeux étant ce qu'ils sont, le crime organisé a décidé d'avoir sa part du gâteau. Sur les 15000 femmes en provenance de Russie et d'Europe de l'Est qui travaillent dans les quartiers chauds des villes allemandes, beaucoup travaillent dans des maisons closes, des "sex-clubs", des salles de massage, des saunas qui sont sous le contrôle financier d'associations criminelles de la Fédération de Russie, de la Turquie et de l'ex - Yougoslavie, indique l'enquête de l'OMI. Les groupes criminels organisés d'Asie contrôlent directement environ 70% de l'industrie de sexe aux Etats - Unis, peut - on lire dans Schiavi.

### **Le cycle de la violence:**

La traite a fait florès dans les régions où sévissait le chômage et

la crise financière et où les femmes sont prêtes à quitter leur pays pour obtenir du travail. après avoir répondu à des petites annonces demandant des chanteuses et autres artistes, des mannequins, des domestiques, des aide - cuisinières, voire des "épouses sur catalogue". Certaines sont orientées vers cet univers par des amis ou par des connaissances.

Une fois piégées, les victimes sont prises dans un cycle de menaces, de violence et de prostitution forcée. Comme on leur enlève souvent ou on leur détruit leur passeport ou leur carte d'identité, ces femmes vivent dans la peur constante d'être arrêtées par la police, la salubrité femmes vivant et travaillant à plusieurs dans des chambres minuscules. Souvent elles sont enfermées et torturées physiquement: brûlures de cigarettes, coups, de couteau, chocs électriques, affirme l'organisation Human Rights Watch.

Un grand nombre de victimes travaillent comme prostituées pour "rembourser leurs dettes", sur la base de soi - disant contrats qui les contraignent à rembourser des sommes astronomiques de frais de transport encourus pour venir de leurs pays, avant de recouvrer leur liberté. Souvent elles doivent rembourser les prix élevés que les patrons de maisons closes ont payés aux trafiquants.

Pour beaucoup de femmes et de filles victimes de la traite, la prostitution forcée est la voie qui mène à la mort, car elles sont infectées ou VIH. Récemment, Human Rights Watch s'est entretenue avec 19 Birmanes (des femmes et des filles) qui avaient été emmenées en

Thaïlande. Quatorze d'entre elles étaient infectées par le sida.

La menace du VIH/sida a entraîné un accroissement énorme de la prostitution des enfants. Les clients potentiels craignant de contracter la maladie, l'industrie du sexe en Thaïlande cherche de plus en plus de jeunes filles de villages éloignés qui ne seraient pas encore touchées par l'épidémie.

Selon le projet humanitaire Karo, actif le long de la frontière germano - tchèque, son personnel travaille essentiellement avec des adolescentes âgées de 12 à 18 ans. Les filles jeunes sont très recherchées car les clients ont peur d'attraper le sida et d'autres maladies, déclare Karo.

De même que pour la traite des femmes, le commerce croissant des enfants est alimenté par le niveau élevé de demandes en provenance de l'industrie du tourisme. Comme le note un rapport d'Interpol, "l'incroyable augmentation de la prostitution des enfants... est la conséquence directe du tourisme. La prostitution des enfants est la dernière en date des attractions touristiques proposées par les pays en développement. L'équivalent dans les pays occidentaux, c'est l'explosion d'un énorme commerce clandestin de pornographie infantile...".

#### **Des enfants vendus ou kidnappés:**

les enfants sont faciles à trouver. Dans certaines régions, les

parents vendent leurs enfants aux trafiquants. Ou bien les trafiquants kidnappent les enfants, tout simplement. Les enlèvements sont particulièrement fréquents dans les orphelinats où les enfants sont souvent photographiés afin que leurs futurs "propriétaires" puissent choisir celui qu'ils veulent.

D'après Human rights Watch, 10% environ des 900000 enfants qui travaillent dans l'industrie du tapis au Népal auraient été enlevés, tandis que plus de 50% auraient été vendus par leurs parents. Certains travaillent dans les usines le jour et dans les maisons closes la nuit.

Les organismes internationaux sont de plus en plus préoccupés par la prévalence de la traite et de l'exploitation des enfants. Human Rights Watch cite un rapport récent sur le Cambodge où de nombreux enfants et mineurs sont achetés et vendus à des maisons de prostitution, tandis que d'autres finissent comme domestiques (et sont traités comme des esclaves), ou dans des chantiers de construction. D'autres sont contraints de se joindre à des groupes organisés de mendicité.

D'après Anti - Slavery International, des enfants de 8 à 15 ans sont "recrutés" ou kidnappés de villages isolés des pays les plus pauvres d'Afrique, comme le Bénin ou le Togo, et sont vendus comme esclaves dans les pays voisins comme le Nigeria et le Gabon où ils travaillent comme domestiques, dans des plantations ou dans des maisons closes.

Le problème est aussi très grave en Amérique centrale et en Amérique de Sud où les nombreux enfants des rues constituent des proies faciles pour les trafiquants. Au Chili, il existe des liens étroits entre la toxicomanie et la prostitution, indique le Rapport mondial de l'ONU. Les trafiquants et les proxénètes droguent des enfants de neuf, dix ou onze ans à la gomme de benzène ou à la colle. Puis, ils les maintiennent dans cet état de dépendance.

### **Des femmes condamnées et des trafiquants laissés en liberté:**

Une des principales raisons pour lesquelles les trafiquants ont réussi à mettre en place des réseaux mondiaux de prostitution, c'est que les gouvernements ainsi que les organisations humanitaires ont simplement condamné les femmes accusées de prostitution et minimisé le rôle des trafiquants. Souvent aussi, beaucoup de femmes sont immédiatement expulsées vers leurs pays d'origine avant même d'avoir pu témoigner contre les trafiquant.

Ce sont les victimes de la traite qui subissent les effets de la justice, et non pas les trafiquants. Par exemple, les loi thaïlandaises et les normes internationales contre la traite prévoient que les victimes de la traite originaires du Myanmar puissent y retourner sans être pénalisées par les gouvernements des deux pays. Mais ce qui arrive le plus souvent, c'est que les victimes sont déportées et incarcérées sans autre forme de procès.



Récemment, une descente de police à Ranong (Thaïlande) a abouti à l'arrestation de 148 femmes et filles originaires du Myanmar, a déclaré Human Rights Watch. Cinquante - huit d'entre elles auraient été remises aux autorités à Kawthaung (Myanmar), et là, elles auraient été condamnées à trois ans de prison pour être sorties du pays illégalement. Les trafiquants n'ont pas été inquiétés.

En dépit de nombreuses lois criminalisant cette pratique au Népal et en Inde, la traite des femmes et des filles entre les deux pays est fréquente. Human Rights Watch a constaté que la police et d'autres responsables du gouvernement s'entendent avec les trafiquants, mais on n'a pas fait grand chose pour savoir ce qui se passait ou pour punir les coupables.

**Un traité de l'Organisation des Nations Unies qui punirait les trafiquants:**

S'il est approuvé, le protocole de lutte contre la traite des femmes et des enfants du projet de traité de l'Organisation des Nations Unies contre le crime transnational organisé contraindrait les pays à criminaliser la traite ou les délits connexes et à punir les délinquants. Les nations conviendraient également de protéger les victimes innocentes, ce qui signifie qu'il faudrait prendre soin des enfants et adopter des lois sur l'immigration qui autoriseraient les victimes à rester sur leur territoire, de manière temporaire ou permanente.

Le protocole prévoyait une chasse accrue aux trafiquants. les pays conviendraient de coopérer afin de trouver les trafiquants et les victimes et de découvrir les méthodes utilisées pour la traite, notamment les modes de recrutement, les itinéraires et les relations entre les individus et les groupes pratiquant la traite

En assimilant la traite des femmes et des enfants à un aspect du crime organisé, le protocole mettra à jour les efforts déployés par le passé par la communauté internationale pour lutter contre cette menace. Vu le rythme alarmant de l'accroissement des réseaux de traite, les nations ont décidé qu'il fallait adopter de nouvelles méthodes de lutte. L'objectif du protocole est de donner à la guerre contre la traite un instrument juridique plus puissant et aussi de parvenir à trouver en équilibre entre l'application de la loi et la protection des victimes.

#### **Mesures internationales contre la traite des femmes et des enfants:**

Le premier traité de l'Organisation des Nations Unies à dénoncer la traite des êtres humains a été la Convention sur la suppression de la traite des personnes et l'exploitation de la prostitution (Convention contre la traite). Dans le cadre de ce traité, les Etats avaient convenu de punir les trafiquants et les propriétaires de maisons closes illégales ou leurs complices. Il s'étaient également engagés à protéger et à rapatrier en toute sécurité les victimes de la traite

La Convention contre la traite et son obligation de réduire la traite des femmes a été renforcée par la Convention plus récente des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, adoptée en 1979.

En 1994, la Commission des Nations Unies sur les droits de l'homme a adopté une résolution qui préconisait l'élimination de la traite des femmes destinées à la prostitution. Par la suite, la désignation par la Commission d'un rapporteur spécial sur la violence contre les femmes et le travail continu du Rapporteur spécial sur la vente des enfants, la prostitution des enfants et la pornographie infantile ont permis de susciter un plus grand intérêt vis-à-vis de ce problème.

Dernièrement, l'Organisation internationale du Travail a adopté la Convention sur les formes les plus extrêmes du travail des enfants (1999) qui a déclaré illégaux l'esclavage des enfants, l'exploitation sexuelle et les emplois dandereux, y compris le recrutement forcé des enfants utilisés dans des conflits armés

A l'intérieur du système des Nations Unies, le Fonds des Nations Unies pour l'enfance (UNICEF), le Programme des Nations Unies pour le développement (ONUD), le Fonds de développement l'Organisation mondiale de la santé (OMS) ont également mis en oeuvre des programmes de lutte contre la traite et la prostitution.

L'UNICEF aide les Etats à mettre en oeuvre la Convention relative aux droits de l'enfant (1989) qui oblige les nations à protéger

les enfants contre l'exploitation et les sévices sexuels et à mener tous les efforts possibles pour empêcher la vente, la traite et l'enlèvement des enfants. Cette organisation a également lancé dans 29 pays une initiative pour lutter contre le travail des enfants.

Le PNUD et UNIFEM coordonnent ensemble la campagne interinstitutions des Nations Unies sur les droits fondamentaux des femmes en Amérique latine et dans les Caraïbes dont l'objectif est de sensibiliser le public aux conséquences sociales et économiques élevées de la violence contre les femmes. Une nouvelle étude de l'OMS a examiné les conséquences sur la santé psychologique et physiologique de la violence à l'égard des femmes dans plusieurs pays, et elle demande instamment aux organisations sanitaires de s'intéresser particulièrement à cette question.

L'Organisation internationale de police criminelle (Interpol) a organisé plusieurs conférences sur la traite et a tenté de coordonner les efforts transfrontières des diverses forces de l'ordre en vue de sévir contre la traite des enfants.

## **ملحق رقم (٣)**

### **العنف ضد النساء**

#### **La violence à l'égard des femmes**

**(Session extraordinaire de l'Assemblée générale des**

**Nations Unies - les femmes en l'an 2000:**

**égalité entre les sexes - New York, 5 - 9 Juin 2000)**



"La violation des droits de l'homme la plus honteuse se caractérise sans doute par la violence à l'égard des femmes. Elle ne connaît pas de clivages géographiques, culturels ou sociaux. Tant que des actes violents continueront d'être perpétrés, nous ne pourrons prétendre à des progrès pour atteindre l'égalité, le développement et la paix"

**(Kofi Annan, secrétaire général des Nations Unies)**

La violence à l'égard des femmes revêt différentes formes, dont: la violence domestique, le viol; le trafic de femmes et de filles; la prostitution forcée; la violence dans les conflits armés, dont le viol systématique, l'esclavage sexuel et la grossesse forcée; les meurtres

d'honneur; la violence liée à la dot l'infanticide des petites filles, la sélection prénatale en fonction du sexe favorable aux garçons; les mutilations génitales féminines et autres pratiques et traditions néfastes pour les femmes.

La Déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes, adoptée en 1993 par l'Assemblée générale des Nations unies, atteste d'une reconnaissance internationale du fait que la violence à l'égard des femmes constitue une violation des droits de l'homme et une forme de discrimination à l'égard des femmes

Le Programme d'action adopté à Beijing en 1995, lors de la quatrième Conférence mondiale sur les femmes a identifié la violence à l'égard des femmes, comme un des 12 domaines critiques requérant une attention particulière de la part des gouvernements, de la communauté internationale et de la société civile

Au cours de la quarante - deuxième session, la Commission de la condition de la femme des Nations Unies a proposé que des actions et initiatives plus avant soient entreprises par les Etat Membres et la communauté internationale pour que cesse la violence à l'égard des femmes et qu'une perspective sexospécifique soit notamment prise en compte en tant qu'élément central dans toutes les politiques et les programmes pertinents. Dans les conclusions concertées de cette session, on trouve des mesures visant à aider les organisations non gouvernementales qui combattent toutes les formes de trafic de femmes

et de filles, les dispositions favorables à la promotion et la protection des droits des travailleurs immigrés, en particulier des femmes et des enfants, et à la promotion de recherches coordonnées sur la violence à l'égard des femmes.

### **Réponse de la communauté internationale:**

Depuis la Conférence de Beijing, qui a eu lieu il y a cinq ans, des mesures importantes ont été adoptées par la communauté internationale en vue d'éliminer la violence à l'égard des femmes:

- \* Un protocole additionnel à la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, adopté par l'Assemblée générale de l'ONU, confère aux femmes qui ont été victimes de violations de leurs droits fondamentaux, y compris de violence fondée sur le sexe, le droit de demander réparation
- \* L'Assemblée générale a adopté en 1997 des Stratégies et mesures concrètes types relatives à l'élimination de la violence contre les femmes dans le domaine de la prévention du crime et de la justice pénale.
- \* Le Statut de la Cour pénale internationale, adopté en juin 1998, comprend des dispositions qui traitent tout particulièrement des crimes fondés sur le sexe, de même que les Tribunaux pour l'ex - Yougoslavie et le Rwanda.

- \* Un projet de protocole additionnel à un nouveau traité - la future convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée - se concentre sur le trafic d'êtres humains, en particulier de femmes et d'enfants.

### **Violence domestique:**

La violence domestique, notamment le fait de battre les femmes, constitue sans doute la forme la plus courante de violence perpétrée à l'encontre des femmes. Dans les pays où des études fiables et de grande envergure sur la violence fondée sur le sexe sont disponibles, on signale que plus de 20% des femmes ont été victimes d'abus commis par l'homme avec lequel elles vivent.

Selon le Rapport sur le développement mondial de 1993, publié par la Banque mondiale, le viol et la violence familiale ont une incidence plus néfaste sur l'espérance de vie des femmes que le cancer du sein, le cancer du col de l'utérus, le travail forcé, la guerre ou les accidents liés aux véhicules à moteur.

En réponse au Programme d'action de Beijing, les pays membres de l'ONU et la communauté internationale ont cherché des moyens plus efficaces d'aborder la violence domestique:

- \* De nombreux pays ont adopté des dispositions législatives reconnaissant que la violence exercée par un mari à l'égard de sa femme devrait être sanctionnée de la même manière



que celle exercée par un étranger. En Suède, de tels abus sont considérés comme des violations flagrantes de l'intégrité de la femme et plus sévèrement réprimés que des actes de même nature dirigés contre une étrangère.

- \* L'Autriche, le Bélarus, le bhoutan, la Hongrie, le Mexique, le Portugal et les Sechelles ont criminalisé, pour la première fois, les actes de violence sexuelle commis par un mari à l'égard de sa femme.
- \* Au Sri Lanka, le Fonds des Nations Unies pour l'enfance (UNICEF), en collaboration avec les autorités du pays et des organisations non gouvernementales, a travaillé à la prévention de la violence domestique au moyen des médias et d'ateliers, destinés à sensibiliser les responsables juridiques, et de l'application de la loi.
- \* Le Bélarus, la Pologne, la Russie et le Zimbabwe figurent parmi les Etats qui ont cherché à mettre en place des services tels que des centres d'accueil, des refuges ou des services d'assistance téléphonique pour venir en aide aux victimes de la violence.
- \* Certains Etats, dont l'Algérie et le Brunei Darussalam, ont instauré des services spécialisés dans la violence domestique au sein de leur police.

- \* L'Islande a institué un projet expérimental de deux ans, destiné aux hommes violents et intitulé "Hommes responsables". La croix rouge islandaise suit ce projet quotidiennement. Une fois terminé, il sera évalué.

### **Trafic:**

D'après l'Organisation internationale pour les migrations (OIM), le trafic de femmes et d'enfants, qui se pratique le plus souvent à des fins d'esclavage sexuel, génère jusqu'à 8 milliards de dollars par an. En raison des vastes profits, de plus en plus liés à la criminalité organisée, engrangés par ceux qui s'adonnent à ce type d'activité, ce commerce représente une menace grandissante pour la communauté internationale.

Du fait de leur situation marginale et de leurs modestes ressources économiques, les femmes et les filles pauvres forment un des groupes cibles clés pour les délinquants. Certaines participent volontairement à ce trafic, espérant ainsi acquérir des revenus plus conséquents et échapper à la pauvreté. D'autres se voient forcées d'y participer, comme de se prostituer contre leur gré. Pour lutter contre ce phénomène, les mesures suivantes ont été mises en oeuvre:

- \* En coopération avec la société civile et d'autres gouvernements, les Philippines ont engagé une initiative

comportant un volet de formation à l'intention des organismes de première ligne sur les moyens de lutter contre le trafic des femmes et des enfants et sur l'élaboration de mécanismes à cette fin.

- \* Dans le cadre de sa stratégie de lutte contre la criminalité organisée, la Lituanie a créé au sein de ses services de police une division chargée de lutter contre le trafic.
- \* La Chine a modifié les articles de son code pénal relatifs à l'enlèvement de femmes et d'enfants et à la prostitution forcée.
- \* De centres de formation professionnelle pour les femmes et les filles ont été créés au Myanmar, dans les zones frontalières, afin de mettre un terme au trafic.
- \* Le Pays - Bas ont nommé un rapporteur national chargé de collecter des données détaillées sur le trafic de femmes et les méthodes de prévention.
- \* L'Albanie et la Fédération de Russie procèdent à des campagnes d'éducation à l'intention des victimes potentielles de ce trafic.

## Mutilation génitale féminine:

D'après le Fonds des Nations Unies pour la population (FNUAP) entre 85 et 114 millions de femmes et de filles, originaires pour la plupart d'Afrique, du moyen - Orient et d'Asie, ont subi des mutilations génitales féminines (MGF).

La pratique de la MGF, ou " circoncision féminine", correspond à une ablation complète ou partielle du clitoris ou d'autres organes génitaux. Sa forme la plus radicale, l'infibulation, implique une ablation du clitoris et des deux lèvres et une suture de la vulve, ne laissant qu'une petite ouverture permettant l'écoulement de l'urine et des flux menstruels.



Cette mutilation a de graves conséquences pour les filles, à court comme à long terme. Très douloureuse, elle peut engendrer des infections ou la mort, de même que des difficultés au moment de l'accouchement, et augmente la sensibilité au VIH/sida. Cette pratique est due à un consensus social prédominant qui veut que la virginité des filles et des femmes soit préservée jusqu'à leur mariage et que leur sexualité soit contrôlée. Les hommes ayant été élevés dans de telles cultures refusent d'épouser une femme ou une fille non excisée, la considérant comme "impure" ou "dépravée".

Depuis la Conférence de Beijing, les mesures prises pour lutter contre la MGF comprennent:

- \* Dans le cadre de sa campagne internationale de mobilisation, le FNUAP a nommé, en septembre 1997, la militante et mannequin, Wanis Dine, au poste d'ambassadrice extraordinaire chargée de préconiser l'élimination de la mutilation génitale des femmes.
- \* L'Organisation mondiale de la santé (OMS) a élaboré des outils de formation et organisé des ateliers de sensibilisation à l'intention des infirmières et des sages - femmes africaines et de la région de l'Est de la Méditerranée pour les inciter à se mobiliser contre la MGF.
- \* La Tanzanie, un des dix pays dans lesquels la mutilation génitale est très répandue, a adopté de nouvelles lois interdisant cette pratique. Les peines encourues vont de l'amende à l'emprisonnement. Les neuf autres pays sont: le Burkina Faso, la République centrafricaine, Djibouti, le Ghana, la Guinée, le Sénégal, le Togo, la Côte d'Ivoire et l'Egypte.
- \* Des pays comme l'Australie, le Canada, la Nouvelle - Zélande, le Royaume - Uni et les Etats - Unis, où les populations immigrées pratiquent ce rituel, ont adopté des mesures analogues visant à éliminer cette pratique.

- \* Le Nigéria a mis en place une campagne de sensibilisation par le biais d'une représentation théâtrale sur la fistule vésico-vaginale et de centres de réhabilitation destinés à venir en aide à de jeunes femmes mariées souffrant de mutilations génitales féminines.





## المراجع

### أولاً الكتب والمنشورات،

- ١ - العنف في مكان العمل، مكتب العمل الدولي، جنيف، منظمة العمل الدولية ٢٠٠٢.
- ٢ - مدونة سلوك المفوضية الأوروبية بشأن تدابير مكافحة التحرش الجنسي، القسم الثاني.
- ٣ - الموسوعة الجنائية، جندي عبد الملك، جزء ٢.
- ٤ - الاجتهاد القصائي في ربع قرن، ١، ضاحي وبدر، سوريا.
- ٥ - المسؤولية، د، فرج أبي راشد، ١٩٦٥، بيروت.
- ٦ - القاموس الجزائري التعليلي، للمحامي نزيه شلالا، منشورات الحلبي الحقوقية.



- ٧ - دعاوى الافعال والجرائم المناهضة للحشمة والآداب، منشورات الحلبي الحقوقية.
- ٨ - اجتهادات محكمة التمييز، سمير عاليه، الجزء الأول، ١٩٧١.
- ٩ - شرح قانون العقوبات النكميلي، د. رؤوف عبيد، ١٩٧٩.
- ١٠ - جرائم الاعتداء على الاشخاص والأموال، د. رؤوف عبيد، ١٩٧٨.
- ١١ - النظرية العامة للموجبات والعقود، جزء ١، بيروت.
- ١٢ - الموسوعة الجزائية [البنانية] الحديثة، د. فريد الزغبى، بيروت.
- ١٣ - مجموعة المبادئ القانونية لمحكمة النقض (١٩٧٥ - ١٩٧٠) الشيخ خلف محمد، مصر ١٩٨٠.
- ١٤ - موسوعة الجرائم المخلة بالآداب العامة، معوض عبد التواب، الاسكندرية ١٩٨٣.

## ثانياً: الصحف والمطبوعات،

الديار، الشرق، المحاماة (مصر) صدى القضاء والمحاكم، المحامون (سوريا) العدل (لبنان) الحقوق والشرعية (الكويت) النشرة القضائية اللبنانية (لبنان) موسوعة المحاكم اللبنانية (لبنان) مجلة المحاماة (مصر) المحامي (لبنان).

### ثالثاً: مراكز الأبحاث والتوثيق القانوني،

- ١ - أكاديمية العلوم الجنائية والأبحاث القانونية.
- ٢ - أرشيف المحامي نزيه شلالا القانوني - الغينة.
- ٣ - بنك الموسوعة القضائية .B.A.K.





## الفهرس التحليلي

### الصفحة

### الموضوع

- ٧ - التصدير/بقلم المحامي نزيه نعيم شلالا .....

### (١)

- ١٥ ١ - استغلال جنسي .....
- ممارسة اعمال منافية للعشمة بحق قاصرين.
- ٢٧ ٢ - اعتداء جنسي على قاصر/تكرار الاعتداء .....
- جناية المادة ٥٠٧/عقوبات.
- ٣٠ ٣ - اركان جريمة التعريض على الفسق والفجور .....
- ٣١ ٤ - ارتكاب فعل منافٍ للعشمة: افعال فحشاء .....
- ٣٩ ٥ - إعتداء جنسي تبعة زواج عُرهي .....
- ٤٥ ٦ - اغتصاب أم أمام طفلها .....

- ٥١ - ٧ - أفعال منافية للحشمة مع قاصر .....
- ٥٤ - ٨ - إكراه على الجنس بالعنف والتهديد .....

(ت)

- ٥٩ - ٩ - التحرش الجنسي في مصر .....
- ٦٢ - ١٠ - تحرش بطفلة صغيرة/ تخلف عقلي حاد .....
- ٦٣ - ١١ - التحريض على الفسق .....



(ت)

مركز بحوث وتطوير الفقه الإسلامي

- ٦٤ - ١٢ - ثدي المرأة من الأعضاء التناسلية .....
- ٦٥ - ١٣ - تمزيق لباس المجنى عليها .....
- ٦٩ - ١٤ - جرم التحرش في المملكة المتحدة .....

(ج)

- ٧٠ - ١٥ - جنس: علاقات جنسية خارج إطار الزواج .....

(ح)

- ٧٢ ..... ١٦ - حقوق الطفل .....  
- حماية الأطفال من الإساءة الجنسية.

(ز)

- ٧٣ ..... ١٧ - الزنا... والاغتصاب .....



(ش)

- ٧٤ ..... ١٨ - شذوذ جنسي: أنواعه .....  
٧٧ ..... ١٩ - شهادة المعتدى عليها .....

(ع)

- ٧٩ ..... ٢٠ - علاقات جنسية غير مبنية على عقد زواج .....  
- المسؤولية الشخصية بالاستناد إلى المادتين ١٢٢  
و١٢٣ - موجبات وعقود/لبناني.

(ف)

- ٢١ - الفعل الفاضح العلني ..... ٨٠

(ق)

- ٢٢ - قاصر/تعرضه لاعتداء جنسي ..... ٨١

(ل)

- ٢٣ - لواط/تعاطي اللواط ..... ٩٠

(م)

- ٢٤ - مجامعة بين ذكر وذكر: جنابة ..... ٩٣
- ٢٥ - مجامعة جنسية بالعنف ..... ٩٤
- ٢٦ - مجامعة قاصر/تقدير سن الممتدى عليها ..... ٩٩
- ٢٧ - محاكمة الراشد بصورة سرية ..... ١٠٧
- تعلق المحاكمة بالأداب العامة والاخلاق.
- تقدير رئيس محكمة الجنايات.
- ٢٨ - مخالفة الآداب/ «عبدة الشيطان» ..... ١١٢

(و)

- ٢٩ - وسطاء الفسق والفجور ..... ١١٧

(ز)

- ٣٠ - الإستمتاع بين الزوجين ..... ١١٨

(الملاحق)

- ملحق رقم ١، الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة ..... ١٢٥
- ملحق رقم ٢، الاتفاقية الدولية ضد الاستبعاد الجنسي للنساء والفتيات ..... ١٣٦
- ملحق رقم ٣، العنف ضد النساء ..... ١٤٨
- المراجع ..... ١٥٩
- الفهرس ..... ١٦٣